

المجلة الجنائية القومية

بصدارها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
القاهرة

الإسلام وحقوق الإنسان
عبدالصبور مرزوق

الرقابة على دستورية القوانين في مصر
عماد أبو الحسن

التعرف على مكونات نبات الجوز
نابغة جمال
طه الشيمي

التسمم الوراثي للون الطعام الأخضر
حمدي مكاوي
الطبيعي والصناعي
محمد عثمان



مارس ٢٠٠٣

المجلد السادس والأربعون العدد الأول

المجلة الجنائية القومية

يصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس التحرير

الدكتورة نجوى الفوال

نائباً رئيس التحرير

الدكتورة عزة كريم

الدكتورة نادية جمال

سكرتيراً التحرير

الدكتور محمد عبده

الدكتور أحمد وهدان

قواعد النشر

- ١ - المجلة الجنائية القومية دورية ثلاث سنوية (تصدر في مارس ويوليه ونوفمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة في فروع العلوم الجنائية المختلفة .
- ٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .
- ٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل بحوثاً ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر في مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .
- ٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التي كتب بها المقال ، والثاني بلغة أخرى في حوالى صفحة .
- ٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع في المتن بأرقام ، وترد قائمتها في نهاية المقال .
- ٦ - تقوم المجلة أيضاً بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثاً ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمان العدد الواحد في مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكياً ،
قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) في داخل مصر ٢٠ جنيهاً ، خارج مصر ٤٠ دولاراً .

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :
رئيس تحرير المجلة الجنائية القومية .

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،

بريد الزمالك ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، رقم بريدى ١١٥٦١

آراء الكتاب في هذه المجلة

لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتيبها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٧٩

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الجنائية القومية

صفحة

- ١ الإسلام وحقوق الإنسان
عبد الصبور مرزوق
- ٤٣ الرقابة على دستورية القوانين في مصر
عماد أبو الحسن
- ٧٥ التعرف على مكونات نبات الجوز
نادية جمال
طله الشبحى
- ٩٧ التسمم الوراثى للون الطعام الأخضر الطبيعى والصناعى
حمدي مكاري
محمد عثمان

الإسلام وحقوق الإنسان

عبدالصبور مرزوق*

توضح هذه الدراسة تميز الشريعة الإسلامية عن غيرها من التشريعات السماوية والقوانين الوضعية في تكريمها للإنسان ، وأن تمييز الله للإنسان على سائر المخلوقات لم يكن بالشكل أو اللون وإنما كان بالعلم . وقد ارتقى الإسلام بحقوق الإنسان إلى مرتبة الضرورات والفروض لكي يبقى الإنسان دائماً هو الموهل للاستخلاف عن الله في الأرض .

ثم تستعرض الدراسة حقوق الإنسان في الإسلام حيث تناولت حق الإنسان في الحياة ، وحقه في الحرية ، ثم حقه في المساواة ، وحق الإنسان الفرد في المحاكمة العادلة ، وحقه في حماية عرضه وسمعته ، وفي التدبر والتفكير بما ينفع ، وحق الإنسان في كفالة حد الكفاية من المعيشة ، وأخيراً حقوق الإنسان ذات الطبيعة الخاصة كالحق (الواجب) في رفض الظلم ، والحق (الواجب) في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الحق (الواجب) في الدفاع عن المستضعفين في الأرض ، ثم الحق (الواجب) بإجارة طالب الأمان . وقد تم الاستشهاد بكل هذه الحقوق بما ورد في القرآن والسنة . كما تستعرض الورقة الجماعات والمنظمات التي اهتمت بالدفاع عن حقوق الإنسان ، ثم تناولت موقف الإسلام من حقوق غير المسلمين .

مقدمة

أعظم ما امتازت به شريعة الإسلام في تكريمها للإنسان - ولم تشاركها فيه لا تشريعات سماوية ولا قوانين وضعية - هو ارتقاؤها بالإنسان إلى حد أن أسجدت له الملائكة على نحو ما ورد في القرآن في قوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَ رِبِّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ • فَاذْأَسْوِيْتَهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رَوْحِي فَفَعَلُوا لَهُ سَاجِدِينَ • فَسَجَدَ الْمَلَأِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ • إِلَّا إِبْلِيسَ ..﴾^(١).

* الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ، وعضو المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة .

المجلة العالمية للدراسات الإسلامية ، المجلد السادس والأربعون ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٣

وموجبات هذا التمييز للإنسان أن الحق تبارك وتعالى - قد اصطفاه من بين جميع خلقه ؛ ليكون خليفة عنه فى الأرض ، يعمرها ويحميها من الفساد مستثمرا ماهيئه له الله فيها من المهاد والمعاش ، حتى يمكن فيها كلمات الله من الحق والعدل والإصلاح والخير .

ولهذا لم يكن تمييزا للإنسان (آدم) بالشكل أو اللون ، وإنما كان بالعلم على نحو ما جاء فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبِّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّى أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ • وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَأِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِى بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ • قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ • قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ .. ﴾ (٢).

وهذا التمييز بالعلم الذى اعتمده الإسلام معيارا للتفاضل بين آدم (الإنسان) وبين الملائكة هو فى المنظور الإسلامى المعيار الموضوعى الصحيح لنهضة الشعوب وأساس تقدمها . كما هو فى الوقت ذاته ميزان خيرية الأمة الإسلامية الذى يهيئ التمكين فى الأرض لكل ما هو حق وعدل .

ارتقى الإسلام بحقوق الإنسان إلى مرتبة الضرورات التى لا يجوز أن تتخلف أو تنعدم ؛ لأنها أساس أهلية الإنسان للاستخلاف عن الله فى الأرض ، وبدونها يفقد الإنسان أهليته .

وارتقاء الإسلام بحقوق الإنسان إلى مرتبة الضرورات والفروض يمنع الإنسان من التنازل عنها . فحقه فى الحياة لا يجوز إهداره بالانتحار مثلا . وحقه فى الحرية لا يجوز للإنسان أن يفرط فيه فيقبل حالة الإذلال والمهانة، فإن فعل كان أثما يستحق العقوبة من الله كما قالت الآية : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِى أَنْفُسِهِمْ قَالُوا هَيْمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ

أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً • إلا
المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً •
فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم ﴿٣﴾ .

وهكذا كل حقوق الإنسان ارتقى بها الإسلام إلى مرتبة الضرورات
والفروض التي لايجوز التنازل عنها ؛ لكي يبقى الإنسان دائماً هو المؤهل
للاستخلاف عن الله في الأرض ، وليبقى كذلك قادراً على حماية الحق ، وردع
الباطل ، وحماية الأرض من الفساد والإفساد ، والنهوض بالدور القدرى المنوط
باتِّباع الرسالة الخاتمة في أن يأمرُوا بالمعروف ، وينهوا عن المنكر ، ويعملوا
انتصارهم للإيمان بالله .

وقد نجحت رسالة الإسلام في بناء وتكوين نوعية من الرجال الذين كانوا
مثلاً علياً لكبرياء الإنسان وعزته وكرامته ، مع البساطة والتواضع واللين والرفق .
وكانوا مثلاً علياً في الانتصار للحق والدفاع عن المظلَّيْمِ والمستضعفين في
الأرض إلى حد الاستشهاد دفاعاً عن حقوقهم .

وكانوا إلى هذا مثلاً علياً في التسامح والصفح والعفو عند المقدرة ، فشهد
لهم التاريخ ، وازدانت بهم صفحاته .

ثم كانوا - ولعله أن يكون أبرز ماكانوا عليه - كانوا على تمكنهم
وسلطانهم مثلاً علياً في الإعراض عن الدنيا وزخرفها ، حتى لينام أميرهم عمر
بن الخطاب ، الذي كانت جيوشه قد هزمت الرومان والفرس وجاءت بين يديه
بكنوز كسرى وقيصر . ينام أمير المؤمنين عمر على الأرض دون فراش أو وسادة
تحت ظل شجرة ، فيمر به أعرابي كان عابراً للطريق فيؤخذ دهشاً مما رأى من
أمر بين يديه سلطان زمانه وكنوز الدنيا فما غير ذلك من نفسه ولا انسابت إلى
خوابه مسحة من غرور أو استكبار . فقال هذا الأعرابي مخاطباً أمير المؤمنين

النائم على الأرض بلا فراش ولا وسادة ولا حراس يحيطون به : "حكمت فعدلت
قامنت فمنت يا عمر" .

ولم يكن عمر بن الخطاب وحده البداية فى موكب عظماء النفوس والمواقف
لا عظماء السلطة وأبهرتها . بل كان قبله الخليفة الأول "أبو بكر الصديق" - رضى
الله عنه - الذى قابله عمر غداة يوم أن بايعه المسلمون خليفة للرسول ﷺ بعد
موته .. لقيه عمر صبيحة ذلك اليوم فسأله :
إلى أين يا خليفة الله ؟

قال : إلى السوق أبيع وأشتري وأكسب رزقى ورزق عيالى كما كنت أفعل
من قبل . هكذا تحدث أبو بكر بتلقائية جميلة ونبيلة ، كونتها صنائع الإيمان
وأخلاقيات رجال مدرسة النبوة .

تحدث أبو بكر بتلقائية جميلة ونبيلة لم يغير منها أنه فى هذا اليوم أصبح
ولى أمر المسلمين ، ورأس دولتهم ، وصاحب السلطان عليهم .

وهذه هى العظمة الحقة للعظماء الحقيقيين الذين تكون عظمتهم فى تكوين
نفوسهم ومن داخلهم لا مما يحيط به المتعاضمون فى زماننا أنفُسهم من الاتباع
والحراس ووسائل العظمة الزائفة .

وأبو بكر رضى الله عنه هذا - هو نفسه - الذى لخص العقد الاجتماعى
بينه وبين رعيته من المسلمين فى كلمات شديدة الإيجاز عظيمة التعبير عن فلسفة
الإسلام فى أصول الحكم والعلاقة بين المحكومين فقال : "أيها الناس إني وليت
عليكم ، ولست بخيركم ، فإن رأيتمونى على حق فأعينونى ، وإن رأيتمونى على
باطل فقومونى . أطيعونى ما أطعت الله ورسوله فيكم ، فإن عصيت الله ورسوله
فلا طاعة لى عليكم" .

هذه الكلمات القليلة حولتها مدنيات زماننا إلى آليات ومؤسسات وأجهزة لا تكاد تحصى ، ومع هذا لم تبلغ ما بلغته الكلمات القليلة التي تحدث بها أبو بكر؛ لأن أبا بكر جعل الفصل في الأمر - إذا حدث خلاف بينه وبين الرعية - إلى الله ورسوله ، أى إلى القرآن الكريم والسنة النبوية ، وهما المرجعان اللذان تُجمع الرعية على قبول كل ما ينتهيان إليه ويقضيان به .

وأبو بكر رضى الله عنه هذا - الذى كان قاصدا السوق ليكسب رزقه ورزق عياله عادة أن بايعه المسلمون خليفة عليهم - هو نفسه الذى تراه فى مواجهة من منعوا دفع الزكاة وأعلنوا ارتدادهم بحجة أنها كانت تدفع للرسول ﷺ . ومادام الرسول قد مات فلا يدفعونها بعده .

لكن أبا بكر كان عظيم الإدراك وعظيم الفقه لرسالة الإسلام التى تعتبر الزكاة هى الركن الثالث من أركان الإسلام بعد الشهادتين وإقامة الصلاة ، وأدرك فوق هذا أنه لو تهاون مع هؤلاء فسيكونون قدوة لغيرهم ، فتكون الفتنة ، ويكون التهديد الخطير لدولة الخلافة ، فقال كلمته الخالدة : " والله لومنعونى عقال بغير كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه " .

وقاتل أبو بكر وانتصر . ودخل بهذا وبغيره فى محيط قوله تعالى : ﴿ الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ﴾ ^(١).

أما ذلك المهيب الذى كانت تفر الشياطين إذا جمعتهم به الطريق فقد كان من أقدر الصحابة استلهاما لروح القرآن ، ومن أكثرهم تعبيرا عن عطاء رسالة الإسلام فى صناعة الرجال الذين تكتمل فيهم الاهلية للاستخلاف عن الله فى الأرض ، فكان من المهيبين الذين ينزل القرآن متفقا وما يروونه فى بعض الأحوال ، كما حدث فى الموقف الذى حُسم به التعامل مع أسرى المشركين فى غزوة " بدر " ، مما لا يتسع المقام هنا لبسط القول فيه .

هذا المهيب عمر رضى الله عنه خطب في المسلمين غداة مبايعته بالخلافة ، فكان مما قال "لو رأيتم في اعوجاجا فقوموني" ، فقام إليه رجل من المسلمين ليقول له: "والله لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا" .

فماغضب عمر ولا تغير ، وإنما كان قوله : الحمد لله الذى جعل فى أمة محمد ﷺ من يقوم اعوجاج عمر بسيفه .

هذان النموذجان نموذج المهيب وأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ونموذج رجل من عامة المسلمين ، هما شاهدا إثبات على طبيعة ونوعية الرجال الذين رباهم الإسلام أن يحفظوا حقوقهم ، فلا يتنازلون عنها ، ويؤدوا واجباتهم فلا يقصرون فيها ؛ لأن الإسلام قد صفاهم من نقائص الإنسان فى عالمنا المعاصر ، عالم الماديات والأثنيات التى أرستها الحضارة الغربية ، والتى هشمت القيم الروحية والإنسانية منذ اعتنقت العلمانية المادية وحولت الإنسان إلى عبد أسير لشهوتى البطن والفرج ، وحولته - كذلك - إلى ماهو أشبه بإنسان الغابة ووحوشها .

حقوق الإنسان فى الإسلام

أولا - حق الإنسان فى الحياة

وهو - فى منظور الإسلام - حق مصون ومقدس ، لا يجوز لأحد أبداً أن يعتدى عليه ؛ ذلك لأن الإنسان خلق الله وبنيانته ، وملعون من هدم بنيان الله . فحرص الإسلام على حماية حياة الإنسان من أى عدوان عليها .

فاعتبر قتل إنسان من غير أن يكون قتله قصاصا منه أو بغير أن يكون هذا المقتول قد ارتكب فسادا فى الأرض ، الإسلام هنا يعتبر قتله كأنه قتل الناس جميعا ، ويعتبر حماية حياته وصيانتها كأنه حماية وإحياء للناس جميعا ،

وفى هذا تقول الآية الكريمة : ﴿ أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا • ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ﴾ ^(٥).

وفى الوقت نفسه حرم الإسلام على الإنسان أن يتخلص من حياته فيدمرها بالانتحار مثلا ، واعتبر من يفعل ذلك يكون كالقاتل المتعمد ، يعاقب بالعذاب الأليم مظلما فى نار جهنم .

وهذا الحق ليس وقفا على حفظ النفس البشرية ، بل إن له أثارا اجتماعية وإنسانية ، حيث تحول بين الأفراد والجماعات أن يقتلوا أنفسهم ، أو يقتلوا غيرهم بأنواع الممارسات التى تضر بالصحة وتؤدى إلى تدميرها ، كتيسير إدمان الخمر والمخدرات ، وغيرهما ، مما يسقط الإنسان فى هاوية الإدمان الذى ينتهى - فى حالات كثيرة - إلى الجنون أو الانتحار والموت .

فالإسلام - فى مثل هذه الحالات - يعتبر من يتسببون فى إصابة الإنسان بما يؤدى إلى موته مشاركة فى القتل تستوجب العقاب الشديد . كل هذا لصيانة حياة الإنسان وحماية حقه فى الحياة .

ومعروف أن هذا الحق - حق الحياة للإنسان - قد تقرر منذ فجر الإسلام فى مواجهة ما كان أهل الجاهلية يفعلونه بالنسبة للأنتى ، حيث كانوا يعتبرون ميلاد الأنتى عارا يجب التخلص منه ، وكانت طريقتهم فى ذلك هى أن توأد حية (تدفن فى التراب حية) ، فرفض الإسلام واستنكر ، ودافع عن حقها فى الحياة ، كما قالت الآيات الكريمة : ﴿ وإذا الموءدة سئلت • بأى نذب قتلت ﴾ ^(٦).

وفى إطار حماية الإسلام لحق الحياة قرر قبول فداء الأسرى بالمال بدل أن يقتلوا ، كما أمر فى ميادين القتال ألا يقتل إلا من يقاتل دون غيره من الناس . وأمر - كذلك - بعدم الإجهاز على الجريح (فى الحرب) ، وتركه يعيش ، مع أنه كان أحرص على قتال المسلمين .

وصان قطاعات كثيرة من الناس ؛ حتى لا يتعرضوا للقتل ، كالنساء والشيوخ المتقدمين فى السن ورجال الدين الذين يتعبدون فى محاربهم ، وغيرهم ، بما يسمى حق هؤلاء جميعا فى الحياة .

وقبل أن أعرض لبقية الحقوق التى قررها الإسلام للإنسان أود التنبيه إلى أن هذا الحق (حق الحياة) مضافا إليه حق الإنسان فى نصيبه من رزق الله ، وقد استأثر الله تبارك وتعالى بهذا الحق ، وجعله بيده وحده لاسلطان فيه لمخلوق ، حيث قالت الآيات :

﴿ إذ قال إبراهيم ربي الذى يحيى ويميت ﴾^(٧).

﴿ والله يحيى ويميت والله بما تعملون بصير ﴾^(٨).

﴿ لا إله إلا هو يحيى ويميت ﴾^(٩).

﴿ إن الله له ملك السموات والأرض يحيى ويميت ﴾^(١٠).

﴿ هو يحيى ويميت وإليه ترجعون ﴾^(١١).

﴿ وهو الذى يحيى ويميت ﴾^(١٢).

وحين يستشعر الإنسان أن حياته بيد الله وحده ، وأن موته ونهاية عمره بيد الله وحده ، فإنه يستشعر فى الحياة قوة معنوية هائلة تجعله لا يخشى أحدا إلا الله ، فيجهر بكلمة الحق ، ويواجه السلطان الجائر ، ويساعد على تقويم مسيرة الحياة وتعديلها إذا انحرفت ، وبهذا تمضى الحياة دائما على طريق الهدى والرشد .

ثانيا - حق الإنسان فى الحرية

هذا الحق فى المنظور الإسلامى لا يقل الاهتمام به عن الاهتمام بحق الحفاظ على الحياة ؛ لأنه - وحسب مبادئ الإسلام - إذا كانت الحياة هى المقوم البشرى الذى تتعلق به وتقوم عليه كل القيم ، فإن حق الحرية هو الحق الذى يتعلق به

تقرير بقية الحقوق والدفاع عنها وتوجيهها صوب ما هو حق وعدل . وهو ما عبّر عنه أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب - رضى الله عنه - فى مقولاته الشهيرة :
"متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" .

وأقرر فى هذا أن الإسلام فى تقريره الحق فى الحرية لم يجعلها شعارا أو كلمات قابلة للتغيير والتبديل ، وكذلك لم يجعلها مرتبطة بظروف اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو غيرها ، وإنما جعلها حقا ملازما للحياة حتى ليصبح أن يقال : أنت حى تعنى أنت حر كما تحدث عمر رضى الله عنه .

ولكى يضمن الإسلام للإنسان حقه فى الحرية وليكون له الدوام والاستقرار، فقد حرر الإسلام الإنسان من الخوفين اللذين يلغيان الحرية ويقضيان عليها وهما: الخوف على العمر ، والخوف على الرزق . فقد جعلهما سلام بيد الله تبارك وتعالى .. بيده وحده لا يبدد أحد سواء ، فقال سبحانه عن الحياة والموت : ﴿ هو يحيى ويميت وإليه ترجعون ﴾ ^(١٧)، وقال : ﴿ إن الله له ملك السموات والأرض يحيى ويميت ﴾ ^(١٨) وغيرها .

أما عن الرزق فقد قال سبحانه : ﴿ إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾ ^(١٩) .
وقوله تعالى : ﴿ وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها ﴾ ^(٢٠) .
وقوله تعالى : ﴿ هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض ﴾ ^(٢١) .
وقوله تعالى : ﴿ أمن هذا الذى يرزقكم إن أمسك رزقه ﴾ ^(٢٢) .

وفى محيط الحديث عن حق "الحرية" الذى قرره الإسلام للإنسان واعتبرناه - بمنظور الإسلام - حقا ملازما للحياة حتى ليصبح أن نقول أنت حى تساوى أنت حر .

فى هذا المحيط ربما سأل سائل : إذا كان دينكم - الإسلام - يمجّد ويقدس حق الإنسان فى الحرية فلماذا أباح الإسلام الرق ؟

فى البداية أقول إن تعبير أباح الإسلام الرق غير صحيح ؛ لأن الرق لم يكن قبل الإسلام محظورا فلما جاء الإسلام أباحه ، وإنما جاء الإسلام والرق والاسترقاق فى الجاهلية أحد أهم عناصر المالية فى حركة اقتصاد المجتمع ، كانت تجارة الرقيق - يباعا وبشراء - من أهم وسائل تكوين الثروات عندهم .

وإذا كان للرق هذا التأثير الكبير فى الأحوال الاقتصادية لعامة المجتمع عند ظهور الإسلام ، فقد كان من العسير إصلاح هذا الوضع بصورة مفاجئة تؤدى إلى انهيار اقتصاد المجتمع وزلزلة أحواله .

من هنا كان لابد من التدرج فى التعامل مع هذا البلاء الذى يرفضه الإسلام ، ولا يبيحه بحال من الأحوال . وكما يقول الأستاذ الدكتور على عبدالواحد وفى^(١٩) : إن الرق كان هو البخار الذى يحرك الآلة الاقتصادية فى تلك العصور . ولذلك أقر الإسلام الرق ، ولكنه أقره بصورة تؤدى هى نفسها للقضاء عليه بالتدريج دون أن تحدث أثرا سيئا فى المجتمع ، بل وبدون أن يشعر أحد بآثره .

وكانت وسيلة الإسلام فى القضاء على "الرق" هى تضييق الروافد التى كانت تمد الرق وتغذيه وتضمن له البقاء ، ويقابلها على الطريق ذاته توسيع المنافذ التى تؤدى إلى العتق وتحرير الرقيق .

وكانت الروافد التى تغذى "الرق" سبعة^(٢٠) ، وهى :

- * الحرب وما تتركه من الأسرى .
- * القرصنة والخطف .
- * الحكم على مرتكبى بعض الجرائم بالرق .
- * الحكم على المدين بالرق لصالح دائئه إذا عجز عن أدائه .
- * سلطة الآباء على أبنائهم ، حيث يباح لهم أن يبيعوهم .

* سماح المجتمع لمن يكون فى ضائقة مالية شديدة أن يبيع نفسه للخلاص منها .

* والسابع والأخير هو تناسل الأرقاء . حيث كان ولد الأمة يعتبر رقيقا ولو كان أبوه حرا .

كان هذا واقع المجتمع فى كثير من الأمم حتى زاد عدد الرقيق عن عدد الأحرار ، فماذا فعل الإسلام ؟

جاء الإسلام فحرم خمسة من هذه الروافد التى كانت تغذى نظام الرق ، وأبقى على اثنين منها فقط : رقيق الحرب (الأسير) ، ورقيق الوراثة (ابن الأمة) . وبهذا أغلقت أغلب الروافد التى تكون "الرق" .

ثم تعامل الإسلام مع المصدرين الباقين للرق بما يضيّق عليهما حتى يضمحلا ويقضى عليهما فى زمن غير طويل .

فمثلا : فى موضوع رقيق الوراثة (ابن الأمة من سيدها) حكم الإسلام بالحرية متى اعترف سيدها بأنه ولده .

وبالنسبة لرقيق الحرب ، فقد ضيق الإسلام الطريق أمام استرقاق من يؤسرون فيها بشروط كثيرة لا مجال لتفصيلها ، بحيث إذا لم تتوافر الشروط فى هذه الحرب لا يكون من يؤسر رقيقا . وحتى إذا توافرت شروط شرعية الحرب فقد فتح الإسلام أمام أسراها سبلا كثيرة لتحريرهم . مثل أن يمنّ عليهم رأس الدولة (الإمام) بالحرية ، كما فعل الرسول ﷺ يوم فتح مكة ، وقال لأهلها : "إنهبوا فأنتم الطلقاء (الأحرار)" .

أيضا فتح الإسلام بابا آخر أمام الأسرى ليتحرروا ، كأن يقوموا بعمل ينتفع به المسلمون مقابل أن يتم تبادلهم بالأسرى المسلمين .

أقر الإسلام مبدأ أن يحرر الرقيق نفسه مقابل مبلغ من المال يدفعه سيده ، وليساعدهم الإسلام على ذلك :

أ - أقر نظام المكاتبه (أن يكتب الأسير سيده على مبلغ يدفعه له) .

ب - وأباح للرقيق أن يعمل فى أى عمل يوفر له مايفتدى به نفسه .

ج - جعل الإسلام من بين مصارف الزكاة (الركن الثالث للإسلام) سهما لمساعدة الرقيق على التحرير ، وهو السهم الخامس بين مصارفها الثمانية التى حددها القرآن فى قوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب ﴾^(٢١).

د - باب آخر فتحه الإسلام على مصراعيه لتحرير الرقيق ، وهو باب الكفارات (مايقوم به العاصى لتكفير ذنبه) .

مثل كفارة القتل الخطأ ، وفيها يقول القرآن : ﴿ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ﴾^(٢٢).

ومثل : كفارة الحنث فى اليمين لقوله تعالى : ﴿ لا يؤخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ﴾^(٢٣).

ومثل كفارة الظهار (أن يقول الرجل لامرأته أنت علّ كظهر أمى ، يعنى تحريمها على نفسه كأنها أمه) ، وذلك لقوله تعالى : ﴿والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعيدون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ﴾^(٢٤).

وهكذا كان الإسلام فى قضية تحرير الأرقاء حكيما ومتوازنا فى تشريعه ، فبقدر ما ضيق منافذ الاسترقاق بقدر ما وسع منافذ التحرير بأسلوب متدرج يناسب الواقع الذى ظهر فيه الإسلام .

ومع هذا ، فقد ردّ الإسلام الاعتبار الإنساني لهؤلاء الأرقاء حتى وهم فى حالة الرق ، فلم يهدر إنسانيتهم ، ولم يشعرهم بالدونية ، وإنما أمر المسلمين أن يعاملوهم بوصفهم أخوة فى الله وفى الإنسانية لا يقلون عن سادتهم فيها ، فقال الرسول ﷺ فى أمره للمسلمين : [اتقوا الله فيما ملكت أيما نكم] ^(٢٥) . وقال : [لقد أوصانى جبريل بالرفق بالرقيق حتى ظننت أن الناس لاستعبد ولا تستخدم] . وقال ﷺ "إخوانكم خولكم (أى خدمكم وعبيدكم) جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما ياكل ويلبسه مما يلبس" ^(٢٦) . وفى رواية أخرى بزيادة : "ولا تكلفوهم ما لا يطيقون فإن كلفتموهم فاعينوهم" ^(٢٧) .

وكان لهذه التوجيهات النبوية أثرها الكبير فى سلوك الصحابة ، وأثرها كذلك على نظرة المجتمع إلى الأرقاء وحسن التعامل معهم . وتحفظ كتب السيرة لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) لما سافر إلى بيت المقدس ؛ ليتفاوض مع البطرك على تسليم المدينة بعدما حاصرها جيش أبى عبيده ابن الجراح ، لم يكن معهما (هو وغلماه) إلا ناقة واحدة يتناوبان ركوبها الواحد بعد الآخر إلى أن اقتريا من بيت المقدس ، وكان دور الركوب للعبد ، فلم يستنكف أمير المؤمنين عمر من أن يدخل المدينة والعبد يركب الناقة وخليفة المسلمين يمشى خلفه .

وموقف آخر جدير بالتسجيل لعمر له دلالة على جوهر الإسلام فى التعامل مع الأرقاء والخدم . رأى عمر أثناء سيره بمكة العبيد وقوفا لا يأكلون مع سادتهم فغضب وقال يويخ السادة : "ما للقوم يستأثرون على خدامهم؟" . ثم دعا العبيد فجلسوا يأكلون من سادتهم من طعام واحد .

بل قرر الإسلام - فى مقام حسن معاملة الأرقاء - قرر على سادتهم ألا يؤذوهم بالضرب والطم ، واعتبر الإسلام إيذاء الرقيق موجبا لتحريره ، وفى هذا يقول ﷺ : [من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته عتقه] (٢٨) .

ثالثا - حق الإنسان فى المساواة

أساس هذه المساواة فى منظور الإسلام هو المساواة فى النشأة ، وفى أصل الخلقة ، فالناس جميعا أبناء آدم وحواء ، وأبناء زوج وزوجة ، وتحملهم أمهاتهم شهورا تسعة ، ثم ينزلون إلى الدنيا من موضع واحد ، إلا فى حالات الضرورة المعروفة التى تفرض إخراج الجنين من بطن أمه بالجراحة .

ثم إن المصير فى النهاية واحد ، فالجميع يغادرون الحياة الدنيا بالموت ، ولا يخلد فيها أحد مهما طال عمره ، وكما يقول القرآن : ﴿ كل من عليها فان • ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾ (٢٩) .

وعن المساواة بين البشر جميعا فى أصل النشأة والخلقة يقول القرآن : ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من نكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير ﴾ (٣٠) .

وهذه الآية تقرر أن الاختلاف فى الألوان والأجناس وبين الشعوب والقبائل ليس إلا للتعارف والتعاون ، ولايراد به مطلقا أى تمييز بين أسود وأبيض وعظيم ووضيع : فالكل أمام الله سواء ، والكل فى منظور الإسلام عباد الله وخلق ، لا يتمايزون بأحسابهم وأنسابهم ولا بأوضاعهم الاجتماعية ، وإنما يتمايزون فى الدنيا بالعلم ، وفى الدنيا والآخرة بالتقوى .

وهذا المعنى نفسه هو ماقرره الرسول ﷺ فى حديثه المشهور : [الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربى على أعجمى ولا أبيض على أحمر إلا بالتقوى] .

وتأكيدہ ﷺ في خطبة حجة الوداع التي كانت بمثابة تلخيص مركز وديقق لجمل رسالة الإسلام ، والتي ذكر فيها بمبدأ المساواة بين الناس ، وذكر فيها بضرورة مراعاة حقوق النساء وغيرها في قوله ﷺ : "أيها الناس إن ريكم واحد وإن أباكم واحد ، كلکم لأنکم وأنم من تراب ، أکرکم عند الله أنقاکم ، ليس لعربی على عجمی ولا لعجمی على عربی ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى ، ألا هل بلغت اللهم فاشهد .. ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب" (٣١).

على أن هذا الإعلان التاريخي والإسلامي العظيم عن مبدأ المساواة لم يتحول كما تتحول كثير من المبادئ الطيبة في مجتمعاتنا المعاصرة إلى مجرد شعارات جوفاء . وإنما جرى تطبيقه بدقة على أرض الواقع على يد الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين : فقد جاء أسامة بن زيد إلى رسول الله ﷺ - وكان من أحب الناس إليه - جاء يشفع في فاطمة بنت الأسود المخزومية (امرأة ذات مكانة من بني مخزوم) كانت قد سرقت قطيفة وحلية ووجب تطبيق حد السرقة عليها بقطع يدها . فجاء أسامة إلى النبي ﷺ يشفع فيها عسى أن يعفو النبي عنها . لكن الرسول ﷺ غضب غضبا شديدا ، وقال لأسامة : "إنما أهلك الذين من قبلكم إنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . وأيم الله (يمين للقسام) : لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" . وأقيم الحد على المخزومية !!

وأيضا نشير إلى إنصاف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - للولد القبطي (المصري) الذي ضربه ابن عمرو بن العاص الوالي على مصر آنذاك . وكيف استدعى عمر الضارب والمضروب ومعهما عمرو بن العاص والد الضارب ، ثم أعطى عمر بن الخطاب السوط للمصري المعتدى عليه ، وأمره أن يقتص لنفسه من ابن حاكم مصر ويضربه - أمام أبيه - كما ضربه .

وشكا أحد اليهود الإمام على بن أبي طالب - أثناء خلافة عمر بن الخطاب - شكاه إلى عمر ليقتضى بينهما . ولما وقفا بين يديه خاطب عمر اليهودى باسمه بينما خاطب علياً بكنتيته (فلم يقل له ياعلى وإنما قال يا أبا الحسن ، وهذه صيغة من صيغ التكريم فى الخطاب كانت متعارفة على أيامهم) . فغضب على - رضى الله عنه - وظهرت على وجهه آثار الغضب ، فقال له أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضى الله عنه : "أغضبت لأنى سويت بينكما فى الوقوف أمامى ، فقال على : لا غضبت لأنك لم تسو بينى وبين اليهودى فخاطبت باسمه وخاطبتنى بكنتى" .

إلى هذا الحد كان أساس المجتمع المسلم كله وصحابة رسول الله ﷺ خاصة مستظلاً براية المساواة ، الذى قرره القرآن والسنة النبوية وأعمال الرسول ﷺ نفسه ، فعمت المساواة فى المجتمع كله ، ونشأت عليها أجيال وأجيال يحترم فيها كل إنسان حق غيره فيحافظ عليه .

ولعل من أبرز الأمثلة وضوحاً فى هذا المقام موقف الصحابى الجليل أبى ذر الغفارى حين تقاوى ذات يوم مع عبد أسود فطال الجدل فقال أبو ذر للعبد : "أتجادلنى يا ابن السوداء" .

واستمع الرسول ﷺ ما قاله أبو ذر ، فغضب حتى احمر وجهه ، وقال : [طف الصاع يا أبا ذر .. طف الصاع (يعنى جاوز الأمر حده) ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل إلا بالتقوى أو بعمل صالح] . فوضع الصحابى الجليل خده على الأرض وقال للعبد : قم فطأ على خدى .

هكذا كان تقرير الإسلام لمبدأ المساواة ، وهكذا كان التزام المجتمع المسلم كله باحترام المبدأ والحفاظ عليه .

والمساواة - فى الإسلام - هى المبدأ الأعظم الثانى بعد الحرية ، وهى مقررة على ذات الأسس التى قام عليها حق الحرية وهى المساواة فى أصل المنشأ والخلق الذى قرره القرآن فى قوله الحق تبارك وتعالى : ﴿ يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ﴾ (٣٢).

وقوله تعالى : ﴿ يأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ويث منهما رجالاً كثيراً ونساء ﴾ (٣٣).

وأقيمت هذه المساواة - كذلك - على أساس العبودية للخالق الأعلى الذى أمر بتسبيحه وحده فى قوله : ﴿ سبِّح اسم ربك الأعلى ﴾ (٣٤). الأعلى وحده ، ومن دونه من الخلق فهم عبيده وعباده الذين ليس لأحد منهم أن يتعالى على الآخرين ، وهو ما حذر منه القرآن فى قوله تعالى : ﴿ تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً فى الأرض ولا هساداً ﴾ (٣٥).

ويمتاز تطبيق حق المساواة فى الإسلام عن تطبيقاته فى التشريعات البشرية بأنه لا يسمح بأى استثناء أو تجاوز بسبب اختلاف أو تفاوت طبقي .

وحديث "المخزومية" التى سرقت وحاول أسامة بن زيد - مولى الرسول ﷺ - أن يشفع فيها فلا يقام عليها الحد ، فغضب الرسول ، وقال كلمته الباقية : "أتشفع فى حد من حدود الله يا أسامة ، والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" (٣٦).

فى هذه الحادثة من الدلالة ما يكفى لبيان حرص الإسلام على دقة تطبيق المساواة بين الناس دون أى تفریق أو تمايز .

ولهذا الحق - حق المساواة - الذى قرره الإسلام للإنسان أثره البالغ والإيجابى فى ضمان تطبيق بقية الحقوق للإنسان ، كحق الحياة ، وحق الحرية ، وحق إبداء الرأى ، وحق عدم الإكراه فى الدين ، وحق ضمان معيشة مناسبة لا

تقل عن حد الكفاية وحق المساواة أمام القانون ، وغير ذلك من الحقوق التي تعتبر حق المساواة هو ميزتها جميعا ، بحيث يتساوى في تطبيقها جميع عباد الله دون تمييز .

وليس معنى إقرار الإسلام لهذا الحق العظيم - حق المساواة بين العباد- أن تُلغى بينهم الفروق الفردية والخلقية ، ويصبحون كأجزاء الآلة الصماء ، لا يختلف جزء منها عن جزء . ليس هذا هو معنى حق المساواة كما قرره الإسلام ؛ لأن المساواة المطلقة غير واردة بسبب ما فطر الله الخلق عليه من تفاوت في القدرات الفردية والخلقية والنفسية وغيرها . فلهذه الفروق اعتبارها وضرورة رعايتها في الإسلام ، سواء في الحقوق ، أو في الواجبات .

وعلى سبيل المثال ، فإنه لا تقبل ولا تصح المساواة بين الأعمى والبصير في أداء واجبات يحتاج أداؤها إلى سلامة البصر ، وأيضا لا تصح المساواة بين صحيح وذو عاهة في واجبات تحتاج إلى كمال الأجسام . وكذلك لا تصح المساواة بين الرجل والمرأة في واجبات تحتاج إلى القوة العضلية التي لا تملكها المرأة أو إلى الواجبات العاطفية التي لا تتوافر للرجل .

وهكذا تستحيل المساواة المطلقة ، ويكون طبيعيا أن يقع التفاضل ، فكيف

وبماذا يكون معيار هذا التفاضل ؟

المعيار الأول في التفاضل هو العلم ، وهو الذي قرره الحق تبارك وتعالى لأدم (الإنسان) حين علمه الأسماء كلها ، ولم تكن الملائكة تعلمها فأسجدها لأدم.

ومعيار العلم في التفاضل معيار حضارى وبناء وعادل ، حيث لا يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، وحيث يفسح العلم لأهله مكان الصدارة في المجتمع ، التي لا يمكن أن ينافسهم عليها الجهلاء .

والمعيار الثانى هو معيار التقوى ، وهو معيار شامل دينيى وأخروى معا ، وهو ما قرره الحق تبارك وتعالى : ﴿ يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ (٣٧).

رابعاً - حق الإنسان الفرد فى المحاكمة العادلة

فى المنظور الإسلامى يعامل الإنسان على أن الأصل فيه هو البراءة من الاتهام أو من الذنوب إلا ما يتبين نقيضه بدليل شرعى صحيح ، وهذا المعنى متفق مع المبدأ الإسلامى فى أن الإنسان لا يرث خطيئة آدم ، ولا يحاسب على ذنب إلا الذنب الذى يرتكبه وتثبت إدانته عليه أمام قضاء عادل .

وفى هذا يقول الرسول ﷺ فيما رواه البخارى : "كل أمتى معافى إلا المجاهرون" (٣٨) ، يعنى أن الأصل هو البراءة إلا من يجاهر بمعصيته ، فهذا المجاهر بالمعصية يدين نفسه باعترافه ، ويعرض نفسه للمقاضاة والمساطة .

ومن ثوابت الإسلام أنه لا إدانة ولا تجريم إلا بنص شرعى ، وفى هذا يقول القرآن الكريم : ﴿ وما كنا معنيين حتى نبعث رسولا ﴾ (٣٩).

وفى مجال حماية حق الإنسان فى المحاكمة العادلة يشترط الإسلام لثبوت الاتهام شرطين :

- أ - إما اعتراف المتهم بصحة ما اتهم به دون إكراه أو تعذيب .
- ب - وإما وجود بيّنة تشهد بارتكابه للذنب المتهم به ، والبيّنة هى أربعة شهود عدول (أى صالحين لا يمكن أن يجتمعوا على الكذب أو شهادة الزور) .

وفى الحالتين : بالاعتراف أو البيّنة العادلة يحكم القاضى بالإدانة .

على أن من عظمة الإسلام وسماحته في رعاية أحوال الإنسان ، وما قد يتعرض له من الخطأ أو النسيان ، نراه يعفى الإنسان في حالتي : الخطأ والنسيان ، وحالة الإكراه والتي تفرض عليه ليفعل ما لم يكن يريد أن يفعل ما لا يصح أن يقول ، فهذه الحالات يراعيها القاضي ، وتقدر بقدرها .
وفي هذا يقول الرسول ﷺ : [رفع الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه] ^(٤٠).

خامساً - حق الإنسان في حماية عرضه وسمته

وفي خطبة الرسول ﷺ في حجة الوداع - التي نعتبرها تلخيصاً مركزاً وديقاً لجمل رسالة الإسلام - يقول الرسول ﷺ [إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا] ^(٤١).
وفي القرآن الكريم سورة تسمى "سورة النور" تتحدث - بتفصيل وبيان - عن حرمة عرض الإنسان وسمته ، رجلاً كان أو امرأة .
وتحدد العقوبات الشرعية لمن يخوضون في أعراض الناس ويشيعون الفاحشة ويتهمون الناس بما ليس فيهم . وهي عقوبات رادعة ؛ لئلا يتركبوا هذا الجرم ، حيث تحدد الآيات ثلاث عقوبات رادعة لمن يذفون المحصنات (أي يتهمون الشريفيات الفضليات بما ليس فيهن دون بينة عادلة) ... أربعة شهود - يؤكدون ما قالوه - فهؤلاء ينزل بهم القرآن الحكم الشديد المناسب لجرمهم ، فتقول الآية الكريمة محددة ثلاث عقوبات : عقوبة حسيّة هي الجلد ، ثم عقوبة اجتماعية وهي إعلان عدم قبول شهادتهم أمام القضاء وهي (تقابل إسقاط الجنسية) ، ثم عقوبة أخروية هي العذاب في الآخرة ، كما تقول الآية : ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون﴾ ^(٤٢).

والإسلام فى تقرير حق الإنسان فى صيانة عرضه وسمعته لم يقف عند العقوبة ، ولم يجعلها وحدها هى الضمان لحماية الأعراض . وإنما أضاف إليها تنبيه المجتمع (الرجال والنساء) إلى اجتناب كل أنواع السلوك الذى يضع الإنسان موضع الشبهة بين الناس . فقرر مجموعة من الآداب الاجتماعية الجميلة التى تحمى الأفراد والمجتمع كله من التورط فى معصية هناك حرمان البيوت والأسر ، والاطلاع على ما لا يحل الاطلاع عليه من أسرار الناس، فحرم على الآخرين أن يدخلوا بيوت الناس إلا بعد استئذانهم ، أو بعد الاتفاق معهم على الموعد الذى يزورونهم فيه . بل أوجب هذا الاستئذان وأمر من يطرق بيوت الآخرين من غير أخذ موعد سابق للزيارة أن يعود من حيث أتى وأباح لصاحب البيت أن يرفض هذه الزيارة غير المشروعة حيث تقول الآية الكريمة : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ * فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يَأْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (١٣).

فى الوقت نفسه ، وحماية للأئمة من أن يتكلم عنها بسوء ، أمر نساء النبى أمرا - هو موجه بالطبع إلى جميع نساء المسلمين - أمرهن عند التعامل مع الآخرين ألا يكون فى أصواتهن عند مخاطبة الآخرين ولو من خلف الحجاب ما يغرى الرجل أو يوقظ غريزته فقال : ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنَّ أُنثًى مِنْكُمْ تَخَشِعُ بِالْقَوْلِ فَيُدْمَعُ الَّذِى فِى قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (١٤).

وإكمالا من الإسلام لصيانة سمعة الإنسان وعرضه ، نهى الإسلام عن تتبع عورات أخيه فى الإنسانية ، أو محاولة النيل من شرفه وسمعته ومكانته الأدبية فيقول : ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ (١٥) : ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (١٦).

ونرى مما سبق أن الإسلام فى حمايته لحق الإنسان فى صون سمعته وعرضه ومكانته الأدبية لا يقف عند حد تقرير العقوبات الرادعة ، وإنما يعمل على تربية المجتمع كله على عدم الوقوع فى هذه المعصية ، فيواجه كل جوانب المسألة بما يقتلها من جذورها جميعا ، وينجى المجتمع كله - وليس الأفراد فقط - من أثارها ، وتلك قسمة حضارية تحسب لشريعة الإسلام التى لاتقف فقط عند مجرد علاج الداء ، بل تعمل على اجتثاثه من جذوره .

سادسا - حق الإنسان فى التفكير والتفكير فيما ينفع

من حق الإنسان بل من واجبه فى الإسلام أن يتدبر فيما يقوله من أمور الناس والحياة وفيما حوله كذلك من آيات الله تبارك وتعالى فى خلق الكون وسننه فيه ؛ حتى يدرك سنن الله فى الأفق وفى الأنفس ليوظف ذلك فى خدمة الناس والحياة ، ويكون بهذا صاحب رسالة وإنسانا يشارك فى حمل الأمانة التى حملها هو وتميز بها عن بقية خلق الله من الحيوان والطير وبقية الكائنات .

هذا التفكير وهذا التدبر فريضة إسلامية أمر بها القرآن الكريم الإنسان - كل إنسان - فى آيات كثيرة مثل قوله تعالى : ﴿ قل إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا ﴾ ^(١٧).

وقوله تعالى : ﴿ قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ﴾ ^(١٨).
وقوله تعالى : ﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت • وإلى السماء كيف رفعت • وإلى الجبال كيف نصبت • وإلى الأرض كيف سطحت ﴾ ^(١٩). وقوله تعالى : ﴿ وفى أنفسكم أفلا تبصرون ﴾ ^(٢٠).

وغير هذا كثير مما تدعو إليه آيات القرآن الكريم الإنسان ليتدبر ويتفكر فى آيات الله وسننه فى الكون ، وكذلك التعرف على أخبار وأحوال السابقين

وما جرى عليهم من سنن الله حين استقاموا ، وما أنزل بهم من بأسه حين كفروا وظلوا . فيعتبروا ويتدبروا ويستفيدوا من هذا التبر في تنظيم حياتهم بما يحقق لهم المنفعة ، ويحميهم من مخاطر الجهل وسوء التعامل مع الحياة والناس .

وخاصة إذا تذكرنا ماسبق التنبيه إليه من أن الإنسان قد أصبح بحكم المنزلة التي وضعه الله وأكرمه بها ، وهي منزلة الاستخلاف . فيحكم هذه المنزلة هو مسئول أمام الله عن عمارة الأرض وحمايتها من الفساد والإفساد ، كما قال تعالى : ﴿ هو أنشلكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾^(٥١) . أى طلب إليكم عمارتها ، ولا تكون عمارة الأرض ولا تكون حمايتها من الفساد والإفساد إلا بإمعان النظر في الكون وما فيه وفي الناس والحياة .

وبإيجاز أقول : إن التفكير فريضة إسلامية ؛ لأنها السبيل إلى عبادة الله ، والسبيل إلى حسن إعمار الأرض والتمكين فيها لقيم الحق والعدل ، ومن ثم فهي أحد الحقوق الأساسية للإنسان .

سابعاً - حق الإنسان في كفاية حد الكفاية من المعيشة

ويسمى بعض الباحثين هذا الحق بالحق الاقتصادي ، وما اخترناه أوضح وأيسر ، فهما ودلالة .

وأذكر بالرؤية الإسلامية العادلة والنبيلة فيما يتصل بعلاقة الإنسان بالثروة (المال) ، ومجملها - بإيجاز - أن المال مال الله ، وأن جميع عباد الله وخلقه ، مسلمين - أو غير مسلمين - لهم في هذا المال حق معلوم ، يجب أن يحصلوا عليه بما يكفل لهم حد الكفاية من العيش والذي هو الحد الأدنى - والملائم في الوقت نفسه - لتوفير معيشة كريمة لهذا الإنسان الذي استخلفه الله عنه في الأرض .

وربما تسأل سائل : أيعنى ذلك أن الإسلام يتخذ الاشتراكية مذهباً فى الاقتصاد وفى توزيع الثروة بين الناس ؟

وأقول بكل القوة واليقين : لا ؛ لأن الإسلام - هذه الرسالة السماوية الخاتمة والكاملة - أنزلت على محمد ﷺ قبل أن تُعرف المذاهب الاقتصادية المعاصرة بين رأسمالية واشتراكية أو غيرهما من المذاهب الوضعية ، ومادام الإسلام هو الأسبق فلا تجوز نسبته إلى هذ الاتجاه أو ذلك مهما يكن من تشابه من بعض الوجوه فى حمايته - مثلاً - للملكية الخاصة التى هى قاعدة الرأسمالية ، وكفريقه لحقوق الفقراء وعنايته بما فى أموال الأغنياء .

الإسلام لا تصح نسبته إلى هذا المذهب أو ذلك ؛ لأنه الأسبق ؛ ثم لأنه الأكمل والذى حوى الملكية الخاصة لتحريك وتنمية الدافع الذاتى للعمل والجد لدى الإنسان ؛ حتى تتحقق التنمية ويتحقق إعمار الأرض ، وهو الذى قرر وأعلن عموم الانتفاع بالمال ؛ حتى يأخذ الفقراء حقوقهم فيه .

وهذه الرؤية الإسلامية التى جمعت خصوصية الملكية إلى عموم المنفعة هى الأولى وهى الطريق الأمثل لإقرار العدل ، وتمكين الإنسان - كل إنسان - فى أن يحصل على نصيبه من رزق الله دون عنف أو ثورة ، وأيضاً حتى تنتفى الأحقاد الطبقيّة ، ويعيش العالم فى سلام .

لهذا كله كان تقرير الإسلام لحق الإنسان فى معيشة ملائمة ، اصطلاح الفقهاء على تسميتها "حدّ الكفاية" الذى يوفر للإنسان - كل إنسان - كما قال الإمام ابن حزم بيت يؤويه وطعام يكفيه وزوجة وخادم ودابة .

وحسب الإنسان - كل إنسان - عاды سليم من اللهاث وراء متاع الحياة الدنيا ، وزينتها ، حسبه ذلك لمعيشة كريمة .

ومازاد فهو فضل يوظف لصالح عباد الله كما قالت الآية الكريمة : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾^(٥٦) . والغفو مازاد عن الحاجة كما قال الإمام ابن عباس .

ثامنا - حقوق ذات طبيعة خاصة

هى ذات طبيعة خاصة لأنها غير لصيقة بشخص الإنسان وحاجاته ، لكنها أقرب إلى أن تكون لها صفة الواجب .

وهى فى الإسلام إحدى قسماته الحضارية التى لم يعرف لها نظير فى أى تشريع لا سماوى ولا وضعى ، وهى فى مجموعها تمثل المنهاج الأمثل لترشيد مسيرة الناس والحياة ، وحمايتها من تحكم الباطل والفساد والشر .

ومن أمثلة هذه الحقوق :

١ - الحق (الواجب) فى رفض الظلم

ولأن الظلم ظلمات يوم القيامة ، ولأنه فى الدنيا سبب خرابها . فقد قرر الإسلام هذا الحق (الواجب) للإنسان ، وعليه ألا يستسلم للظلم ويقعد عن مواجهته ، لأنه الأصل فى الإنسان - كما يقرر الإسلام - أن تكون له العزة فلا يقبل "ظلما ولا هزما" ، لأنه إذا تقبل الظلم وخضع للظالم تاكلت الأهلية التى أرادها الله له حين استخلفه عنه فى الأرض ، وهو بذلك يكون ناقضا لعهد الاستخلاف الذى جعله الله له .

ورفض الظلم - فى ذاته - منزلة حفظها الإسلام للإنسان ، وأجزى له المثوبة عليها ، كما شدد عليه العقوبة إذا لم يجاهد للخلاص منه .

وفى هذا تقول الآية الكريمة : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعِفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَ مَصِيرًا . إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَكُونَ سَبِيلًا﴾ (٥٦).

كما يعتبر الإسلام حق (واجب) رفض الظلم من أعظم وأفضل مراتب الجهاد ، كما قال الرسول ﷺ : "أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر"^(٤٦).

٢- الحق (الواجب) في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وإعطاء هذا الحق (الواجب) للإنسان وتكليفه به إنما هو كذلك من الملامح الحضارية للإسلام العظيم ، الذي تُعنى شريعته بحماية الناس من الآفات والعيوب والعاهات الاجتماعية والأخلاقية ، وتحرص دائما على العلاج الإيجابي المستمر لكل عاهة أو انحراف أو مرض يصيب المجتمع .

ويتمثل هذا العلاج في تقرير الإسلام لهذا الحق (الواجب) في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذي جاء التكليف والأمر به في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٤٧).

كما جعل الإسلام هذا الحق (الواجب) من أهم أسباب تفضيل أمة الرسالة الخاتمة ، واعتبارها خير أمة ، وذلك في قوله تعالى : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ..﴾^(٤٨).

وفي هذا أيضا يقول الرسول ﷺ : "أمر بمعروف صدقة ، ونهي عن منكر صدقة"^(٤٩) ، ويقول : "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"^(٥٠). وبملاحظة الأمر الوارد في الآية الكريمة والأمر الوارد في الحديث النبوي نرى الأمر في الآية يقول : ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ ...﴾ ، وفي هذا دعوة لأن تكون للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جماعة أو منظمة أو هيئة تتولى هذه المهمة ، وتكون لها من الصلاحيات مايساعدها على ذلك^(٥١).

أما الحديث الشريف فقد جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تكليفا عاما يقوم به كل من يكون عارفا بالمعروف فيدعو إليه ، وعارفا بالمنكر فينهى عنه . فالقرآن والحديث يتكاملان .

٢- الحق (الواجب) في الدفاع عن المستضعفين في الأرض

وهذا الحق كسابقه من القسّمات الحضارية النبيلة والجليلة للإسلام العظيم ، الذي لم تقف رسالته بعنايتها على المسلمين فحسب ، بل شملت عنايتها الإنسان - كل إنسان مسلما كان أو غير مسلم - حتى جعلت الدفاع عن المستضعفين في الأرض واجبا على الإنسان المسلم .

ولأن المستضعفين في الأرض موجودون في جميع أنحاء الأرض . ثم لأن الإسلام وحده هو الرسالة العالمية ، فهو لهذا يوجب على الإنسان المسلم الدفاع عنهم ، والانتصار لهم ، وذلك في دعوته المسلمين للقيام بهذا الواجب (الحق) في قوله تعالى : ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ (٢٠).

٤- الحق (الواجب) بإزالة طالب الأمان

وهذا الحق جدير بالاعتبار والتأمل ، والاعتراف للإسلام بتقدمه وسبقه فيه على غيره من الشرائع أو التشريعات ؛ لأن طالب الأمان والمستجير هنا ليس مجرد عابر سبيل ، بل إنه عدو كان يحارب في صفوف المشركين ، ثم - ولاعتبارات تخصه - طلب الإجارة فنزل القرآن بصريح العبارة يخاطب الرسول ﷺ بقوله : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ (٢١) . ويعرف هذا الحق في المصطلحات المعاصرة بحق اللجوء السياسي .

وثمة حقوق أخرى كثيرة قررها الإسلام للإنسان ، كحقه فى التربية والتعليم ، وحقه فى أن يكون له بيت وأسرة ، وحقه فى أن يشارك فى الحياة العامة ، وحقه فى بيعة رأس الدولة ، وحقه فى التقدم للمجالس النيابية وغيرها .
وجميع هذه الحقوق يندرج ضمن ماسبق النص عليه من الحقوق ؛ لأن المرجع فيها جميعا هو إعداد الإسلام إنسانا يكون أهلا للاستخلاف عن الله فى الأرض ، ولا يتم تأهيله إلا بتوفير كافة الحقوق .
فإذا حرم منها - أو حيل بينه وبينها - كان كالشجرة العطشى مصيرها الجفاف والموت .

قضية حقوق الإنسان

ولأن الإنسان الذى قرر له الإسلام هذه الحقوق التى سبق ذكرها ، ويعيش فى عصرنا الحاضر محروما من أكثرها ، وخاصة فى بلادنا العربية والإسلامية ، وبالأخص فى بعض بلاد الغرب التى تتباهى - إعلاميا - بأنها بلاد الديمقراطية والحرية .

أقول من أجل ذلك ، وحرصا على استعادة حقوق الإنسان المفقدة فى عالمنا ، فقد تكونت جماعات ومنظمات تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان ، نذكر منها: ^(٣٧)

١ - منظمة العفو الدولية : ويربو عدد أعضائها المنتشرين فى مائة وخمسين دولة على سبعمائة ألف عضو . وأساس اهتماماتها هو متابعة حالات وأوضاع "سجناء الرأى" ، وأمانتها العامة فى لندن ، وتصدر تقريرا سنويا بمتابعة حالات السجناء .

- ٢ - منظمة المادة (١٩) المركز الدولي ضد الرقابة : أخذت اسمها من المادة (١٩) من الإعلان لحقوق الإنسان الذي يقرر أن لكل إنسان الحق فى حرية الرأى والتعبير ، وينصب اهتمامها فى الكشف عن الرقابة على الرأى والتعبير والمعتقدات لمناصرة ضحايا الرأى والتعبير .
- ٣ - فى عام ١٩٧٧ أنشئت إدارة بوزارة الخارجية الأمريكية - بقرار الرئيس جيمى كارتر - تسمى إدارة "حقوق الإنسان" تتلقى تقاريرها المهمة من السفارات الأمريكية ، وتعد تقريرها فى ضوءها .
- وقد شرط القرار الرئاسى لإنشاء هذه الإدارة - والذى صادق عليه الكونجرس - شرط الربط بين المعونة الأمريكية وبين التزام الدول بالمحافظة على حقوق الإنسان .
- ٤ - وفى الولايات المتحدة أيضا "منظمة محامون" من أجل المحامين ، وهى فرع من منظمة أكبر تسمى "محامون من أجل حقوق الإنسان" ، ولا يقتصر عمل هاتين المنظمتين على رعاية حقوق المحامين فحسب ، بل يمتد ليشمل - غير المحامين - ممن يكونون ضحايا لانتهاك حقوقهم الإنسانية.
- وقد حظيت هذه المنظمة بصفة المراقب فى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، وبصفة العضو الاستشارى بالكونجرس الأمريكى.
- ٥ - والأمم المتحدة لجنة خاصة بحقوق الإنسان : أنشئت بمقتضى العهد الدولى لحقوق المدنية والسياسية .
- ٦ - وكان من نتائج مؤتمر فينيسيا (١٤-١٥/٦/١٩٩٣) المعروف بالمؤتمر العالمى الثانى لحقوق الإنسان ، أن تقرر فيه أن تعمل الأمم المتحدة لإنشاء وظيفة مفوض سام لحقوق الإنسان ، ويكون من أبرز مهامه : العمل فى إطار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان وسائر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان .

٧ - **المنظمة العربية لحقوق الإنسان** : التي تأسست في "قبرص" عام ١٩٧٩ ، وتتخذ القاهرة مقرا لنشاطها الذي يتعرض للجدل حول شرعية وجودها في مصر . وقد لوحظ أن الجدل حول شرعيتها يزداد أو يتكرر كلما كانت لها مواقف من انتهاكات حقوق الإنسان في مصر .

وثمة منظمات أخرى معنية بحقوق الإنسان مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، ودورها أكبر من المنظمات الأخرى مثل : اتحاد المحامين العرب ، واتحاد الحقوقيين العرب ، والاتحاد العام للصحفيين العرب ، وغيرها .

الإسلام وحقوق غير المسلمين

ولأن الإنسان - في الإسلام - هو المستخلف عن الله في الأرض ، وهو الذي أسجد له ملائكته منوط به إعمار الأرض وحمايتها من الإفساد فيها .

فغير المسلمين في دولة الإسلام لهم كافة الحقوق المدنية التي تكفل لهم التكريم الذي منحه الله تبارك وتعالى للإنسان في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (٣٢).

ولعل من المفيد أن نوضح بعض المصطلحات التي قررها الفقهاء لأنواع غير المسلمين ، وما تكون عليه المعاملة المقررة في الإسلام لكل منها ، وهذه المصطلحات هي : المستأمنون ، أهل الذمة (الذميون) ، الحرييون .

المستأمنون : هم الذين يدخلون ديار المسلمين بغرض : السياحة ، أو التجارة ، أو تلقى العلم أو العلاج أو غيرها من المصالح الإنسانية ، ولهؤلاء - في الإسلام - الأمان الكامل والرعاية التامة لحقوقهم ، ما لم يخلوا بأمن الدولة ، أو يعتدوا على أبنائها ، أو يرتكبوا من الأفعال ما يعرضهم للمساطة والعقوبة .

وهنا تجدر الإشارة إلى أمر جديد بالتقدير للإسلام وحضارته ، وهو دليل واضح على حرصه على المسألة ، وفتح الباب للتعاون الأمن مع الآخر .
وذلك أن الإسلام لم يجعل حق إعطاء الأمان للمستأمن (طالب الأمان كالحالات المشار إليها) وقفا على رأس الدولة ، وإنما وسعه فئاح لأفراد الأمة المسلمة أن يعطوا الأمان لمن يطمئنون إلى حسن نيته وسلامة مقصده في طلب دخول أرض المسلمين .

وقد حدد الفقهاء شروطا لمن يجوز له إعطاء الأمان ، منها أن يكون مسلما (رجلا أو امرأة)^(١٤) ، وأن يكون بالغا ، فلا يسمح للطفل بإعطاء الأمان ، وأن يكون عاقلا ، فلا يجوز للمجنون إعطاء الأمان ، وكذلك أن يكون فاهما لمعنى "عقد الأمان" وما يترتب عليه من حقوق وواجبات .

وهى - كما نرى - شروط المراد منها تحقيق مصالح الناس - كل الناس - ماداموا غير مفسدين في أرض المسلمين . ولهذا لا يجوز إعطاء الأمان للجواسيس الذين يدخلون ديار المسلمين بقصد التعرف على أسرارها أو مواطن الضعف فيها ، فيستغلها أعداء الإسلام والمسلمين .

وهذه الشروط معروفة ، ويجرى التعامل بها ، وتضع أجهزة الاستخبارات - فى عالمنا المعاصر - أعينها على ما حذر منه فقهاء الإسلام منذ قرون طوال .

كما تجدر الإشارة إلى أن "المستأمن" تطبق عليه - أثناء إقامته فى ديار الإسلام - أحكام شريعته هو فيما يتصل بأموره الدينية . أما حقوقه المالية فهى ملك مصنوع له لا يجوز المساس بها .

وفى الحقوق الدينية له كل الأمان مالم يرتكب جرما يستوجب عقابه ، كقتل مسلم أو ذمى أو مستأمن مثله ، أو يرتكب جريمة الزنا أو السرقة أو نحوها .
فهنا تطبق عليه أحكام شريعة الإسلام .

ونلاحظ هنا ما فى هذا التعامل الإسلامى - مع غير المسلمين - من عدل وسماحة يقدرها أهل الإنصاف وكافة العقلاء ، مما حمل كثيرين على الدخول فى الإسلام بعد ما اقتربوا منه ووقفوا على رقى شريعته وعدله فى التعامل مع الآخرين .

أما النوع الثانى من غير المسلمين وهم **الذميون (أهل الذمة)** فيجب أن نشير إلى الموقف الحضارى والواقعى فى التعامل معهم وهو ما حددته الأيتان الكريمتان : «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين » إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون »^(٦٠) . ومضمونهما أنه مادام أهل الذمة (من أهل الكتاب) مسلمين فى معاملتهم للمسلمين فلا يجوز أن يمارس أى عدوان عليهم ، بل يكون أساس التعامل معهم هو البر والعدل .

أما إذا أساءوا معاملة المسلمين : بأن قاتلوهم ، أو أعانوا عليهم عدوهم ، وأخرجوهم من ديارهم ، فتكون هناك مفاصلة معهم ، حيث لا بر لهم ولا اطمئنان إليهم .

وهذا هو المنطق الواقع الذى يرتضيه العقلاء فى كل أنحاء الدنيا ، وهو كذلك منطق الإنصاف والعدل .

وأود هنا أن أبسط - بعض الشيء - مقدار سماحة وإنصاف الإسلام فى تعامله النبيل مع أهل الذمة باعتبارها أبرز النماذج المعاصرة لحرص الإسلام على حقوق غير المسلمين .

أولاً- حق "الذميين" أهل الذمة في الاحتفاظ بعقيدتهم الدينية

وذلك من غير أى إكراه لهم على تغييرها، لأن الإكراه فى الدين لا يصنع مؤمنين وإنما يصنع منافقين . وهذا ما يرفضه الإسلام فى صريح قوله تعالى :
﴿لا إكراه فى الدين﴾^(٣٦).

وجدير بالانتباه أن النهى عن الإكراه فى الدين ليس وفقاً على الذميين (أهل الذمة أو أهل الكتاب) وحدهم ، بل النهى عن أن يُكره أى إنسان على تغيير معتقده ، سواء من أهل الكتاب ، أم من غيرهم ، أو حتى ممن لا دين لهم .
ذلك لأن الإسلام كما قال الإمام ابن كثير فى تفسير هذه الآية :
﴿لا تكرهوا أحداً على أن يدخل فى الإسلام لأنه دين واضح مناسب للفطرة الإنسانية ، فمن شرح الله صدره وأفاد بصيرته نضل فيه باختياره﴾^(٣٧).
أما من أعمى الله بصيرته فدخله فى الإسلام مكرها لا خير فيه ولا فائدة .

ثانياً- حرمة الاعتداء على أنفس الذميين وأعراضهم وأموالهم

وفى هذا يقول الرسول ﷺ : "من قتل نفساً معاهداً (ذمياً) لم يَرَحْ (لم يشم) رائحة الجنة وإن ريحها توجد فى مسيرة أربعين عاماً"^(٣٨).
وكذلك لا يجوز الاعتداء على أعراضهم وأموالهم ، ولو كانت هى الخمر والخنزير ، مع أن الخمر والخنزير فى الإسلام إذا كان مملوكاً لمسلم وتعدى عليه أحد لا يعوز المسلم عنه ؛ لأنه ليس بمال فى الإسلام .
لكنه عند أهل الذمة مال ؛ وإذا لا يجوز للمسلم أن يعتدى عليه ، وإن اعتدى عليه مسلم اعتبر سارقاً له ، ووجب عليه عقوبة السرقة ، وإذا اعتدى على الذمى بالقتل عوقب بعقوبة قتل النفس كما لو كان قتل مسلماً .

ثالثاً - وجود الدفاع عنه ضد أي اعتداء

بل وإذا أسر الذميون في الحرب يجب إنقاذهم ؛ لأنهم بدفعهم الجزية لدولة الإسلام ، يجب الدفاع عنهم وتخليصهم من الأسر إن أسروا . (والجزية مقدار مالى يدفعه الذمى مقابل حمايته وعدم انخراطه فى الجيش) .

وثمة موقف مشهور للإمام ابن تيمية عندما كان يفاوض التتار على إطلاق سراح الأسرى ، فقال التتار سنطلق سراح الأسرى المسلمين فقط ، فرفض الرجل بقوة وأصر على إطلاق سراح الأسرى من النصارى ، وتم له ذلك . أما إذا اشترك الذميون فى جيش الدولة المسلمة فلا جزية عليهم .

أكثر من هذا أنه إذا عجزت الدولة المسلمة عن حماية أهل الذمة فيها - لأى سبب - فعليها أن ترد الجزية التى كانت قد أخذتها إلى أصحابها من أهل الذمة .

رابعاً - مشروعية زيارة الذميين وعيادة الرضى منهم

والمعتمد فى تقرير هذا الحق هو أنه من وجوه "البر" الذى جاء الأمر به فى آية سورة "المتحنة" السابق ذكرها ، ثم فى فعل الرسول ﷺ فيما جاء من حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال : كان لرسول الله ﷺ غلام يهودى يخدمه فمرض فأتاه النبى ﷺ يعوده (زيارة المريض) فقعده عند رأسه وقال له : أسلم . فنظر الغلام إلى أبيه وكان حاضراً - كأنه يسأله ماذا يقول - فقال له أبوه : أطع أبا القاسم (يعنى الرسول ﷺ) . فأسلم الغلام فقال ﷺ : الحمد لله الذى أنقذه من النار .

وكما تجوز عيادة مريضهم تجوز كذلك تهنئتهم بالمناسبات الاجتماعية ، كالزواج ، أو قنوم غائب ، أو نحوها .

وكما ترون فإن الإسلام يعطى للإنسان - كل إنسان مسلما كان أو غير مسلم - كافة الحقوق التى تحترم إنسانيته ، وتوفر له التكريم الذى منحه الله له . ثم قبل هذا تجعله أهلا للاستخلاف عن الله فى الأرض .

خلاصة القول فى موقف الإسلام من غير المسلمين

أيا كان نوع غير المسلم من ذمى (من أهل الكتاب) ، أم مستأمن أى قادم إلى بلاد الإسلام للسياسة أو العلاج أو السفارة أو غيرها ، أو كان ممن يسميهم الفقهاء "الحريون" أى المعادون المحاربون للمسلمين .

أيا كانت مواقف غير المسلمين من الإسلام ، فإن الأصل فى علاقة الإسلام بغير المسلمين هو السلام للاعتبارات التالية :

١ - لأن هذا الدين يرفض العنف فى أى تعامل مع الناس والحياة ، بل ويقدم بديلا عنه الرفق ، والكلمة الطيبة ، والدعوة بالحسنى ، والمجادلة بالتي هى أحسن ، كما هو ثابت فى آيات القرآن الكريم ، وأحاديث الرسول ﷺ وأعماله ، ثم سلوك صحابته وخلفائه الراشدين الملتزم بهذه المبادئ . مما كان له أثره الكبير فى انتشار الإسلام ، واتساع رقعة المساحة التى أهلها مسلمون .

٢ - أوضحنا - فيما سبق - أنه حين يكره المسلمون على القتال دفاعا عن أنفسهم وأعراضهم وأموالهم وعقيدتهم كيف كانت وصايا الرسول ﷺ وخلفائه للمقاتلين بالتزام السلام (عدم القتال) إذا ووجهوا فى الميدان بامرأة ، أو صبى ، أو شيخ لا يستطيع القتال ، أو راهب يتعبد ، وغيرهم ، فيكون السلام وعدم الاعتداء عليهم هو الأمر القرأنى والنبوى الذى لايسمح بأى عدوان على هؤلاء ، بل يكون السلام معهم هو الواجب .

٣ - وأوضحنا كذلك - فيما سبق - أن الرفق والرحمة بوجه عام هما التوجيه والأمر الذى يؤمر به المسلمون فى تعاملهم مع الحياة والناس ، بل وحتى مع الحيوان الأعجم والطيور والحشرات ، حيث يعتبر الإسلام الرفق فى كل الأمور هو طريق الخير ، بل هو الخير كله كما قال الرسول ﷺ : " من حُرِّم الرفق حُرِّم الخير كله " .

٤ - إن الإسلام - بالنسبة لدعوة الإسلام - هو المناخ الأمثل والأنسب لتحقيق انتشار الإسلام وقبول الناس له بمجرد أن تتاح لهم فرصة التعرف عليه وتأمل تعاليمه . ذلك لأن شريعة هذا الدين والمثل العليا التى دعا إليها هى وحدها - باتفاقها مع الفطرة الإنسانية - كافية لجذب الناس إليه ودخولهم فيه .

ولعل انتشار الإسلام ودخول دول شرق وجنوب آسيا فيه خير شاهد على ذلك ، حيث لم توجه إليهم جيوش ، ولانخل المسلمون معهم فى قتال ، وإنما دخلوا فيه بالقدوة الطيبة والنماذج الحسنة من بسطاء تجار المسلمين الذى ذهبوا إلى تلك البلاد من جنوب الجزيرة العربية ، وغيرها ، ورأى الناس فيهم نموذج التاجر الصدوق الأمين فى تجارته ، والذى لا يكذب على الناس ، ولا يفشهم ورأوه هادئا وديما إذا جاء موعد الصلاة [الظهر والعصر أو المغرب والعشاء] رأوه يفلق متجره ويمضى إلى المسجد حيث يتوضأ ويصلى ، ثم يعود لياشر تجارته .

وهو بين متجره ومصلاه أو بيته الخاص بين أمين صدوق لا يخدع ولا يفش ولا يعتدى على حرمات الناس ، فسأله عن سر ما هو عليه من الأخلاقيات والسلوكيات البسيطة والطيبة . فأنبهرهم بآئه الإسلام ، وعرفهم به ، ودلهم على الطريق البسيط للدخول فيه ، وهو مجرد جملتين تتكونان من أحد عشر لفظا (أشهد ألا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله) .. شهدوا معه .. ودخلوا فى الإسلام .

هكذا بلا سيوف ولا رماح ، وبلا إكراه ولا ضغط دخلوا فى الإسلام ، وكانوا من أتباعه .

هكذا كان الإسلام فى بساطته وتحضره وسلامه مع الآخرين ، وهكذا كانت راية الإسلام والعدل والتكافل الاجتماعى خفاقة على كل بلد يدخل أهله الإسلام .

وقد تعرضت دولة الإسلام للجزر السياسى والتراجع الحضارى لأسباب بعضها خارجى ، وأكثرها داخلى ، يكمن فى تقصير المسلمين أنفسهم فى التعريف الصحيح بالإسلام ، وفى حسن عرض مبادئ وأهدافه العظام على الناس . بل ويكمن أكثر فى الانحراف الفكرى عن إدراك سنن القرآن وقوانينه فى الناس والحياة وفى العمران البشرى بصفة عامة ، فخبت فيهم جذوة الإيمان ، وتحول الإسلام عندهم إلى طقوس وشعارات طمست جوهر الإسلام وحقيقته ، وأفرغت العقل المسلم من وعيه بطبيعة دينه ، ومن ثم أفرغت الإنسان المسلم كله من محتواه الإيمانى، ومن إدراكه الواعى لمعالم الرسالة الكاملة والخاتمة ، رسالة الإسلام ، وعن ضرورتها لإنقاذ الإنسان وحمايته من شرور نفسه وشرور الآخرين ، بل وحماية الإنسانية كلها من الضلال الذى ألحقت بها المذاهب الضالة والنزعات الفاسدة التى أبعدت الدين - كل دين الإسلام أو غيره - عن المشاركة فى هداية الحياة ، وأحلت محله المذاهب الضالة والأفكار المادية ، فانسحب الدين أو أقصى عن الحياة والناس ليبقى حبيسا فى المسجد أو الكنيسة أو البنية ، ويترك الحياة للماديين من الملحددين العلمانيين ليسندوا فى الأرض على نحو ما تشقى الإنسانية به اليوم .

المراجع

- ١ - سورة ص ، الآيات من ٧١ - ٧٤ .
- ٢ - سورة البقرة ، الآيات من ٣٠ - ٣٣ .
- ٣ - سورة النساء ، الآيات من ٩٧ - ٩٩ .
- ٤ - سورة الحج ، الآية ٤١ .
- ٥ - سورة المائدة ، الآية ٣٢ .
- ٦ - سورة التكوين ، الآيات من ٨ - ٩ .
- ٧ - سورة البقرة ، الآية ٢٥٨ .
- ٨ - سورة آل عمران ، الآية ١٥٦ .
- ٩ - سورة الأعراف ، الآية ١٥٨ .
- ١٠ - سورة التوبة ، الآية ١١٦ .
- ١١ - سورة يونس ، الآية ٥٦ .
- ١٢ - سورة المؤمنون ، الآية ٨٠ .
- ١٣ - سورة يونس ، الآية ٥٦ .
- ١٤ - سورة التوبة ، الآية ١١٦ .
- ١٥ - سورة الذاريات ، الآية ٥٨ .
- ١٦ - سورة هود ، الآية ٦ .
- ١٧ - سورة فاطر ، الآية ٣ .
- ١٨ - سورة الملك ، الآية ٢١ .
- ١٩ - وافى ، على عبدالواحد ، حقوق الإنسان في الإسلام ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، سلسلة دراسات إسلامية ، عدد ١٣ ، من ص ١١١ - ١١٢ .
- ٢٠ - المرجع السابق ، من ص ١١٢ - ١١٣ .
- ٢١ - سورة التوبة ، الآية ٦٠ .
- ٢٢ - سورة النساء ، الآية ٩٢ .
- ٢٣ - سورة المائدة ، الآية ٨٩ .
- ٢٤ - سورة المجادلة ، ٣ .
- ٢٥ - رواه أبو داود ، كتاب الآتب ، باب ١٢٤ .

- ٢٦- رواه البخارى ، كتاب العتق ، باب ١٥ .
- ٢٧- رواه البخارى ، كتاب الإيمان ، باب ٢٢ .
- ٢٨- رواه مسلم ، كتاب الإيمان ، باب ٨ .
- ٢٩- سورة الرحمن ، الآيات ٢٦ - ٢٧ .
- ٣٠- سورة الحجرات ، الآية ١٣ .
- ٣١- رواه أحمد فى مسنده .
- ٣٢- سورة الحجرات ، الآية ١٣ .
- ٣٣- سورة النساء ، الآية ١ .
- ٣٤- سورة الأعلى ، الآية ١ .
- ٣٥- سورة القصص ، الآية ٨٣ .
- ٣٦- رواه البخارى ، كتب أحاديث الأنبياء ، باب ٥١ .
- ٣٧- سورة الحجرات ، الآية ١٣ .
- ٣٨- رواه البخارى فى صحيحه ، فتح البارى ، كتاب الأنب .
- ٣٩- سورة إسراء ، الآية ١٥ .
- ٤٠- رواه البخارى فى صحيحه ، فتح البارى ، كتاب العتق .
- ٤١- رواه البخارى فى صحيحه ، فتح البارى ، كتاب الحج .
- ٤٢- سورة النور ، الآية ٤ .
- ٤٣- سورة النور ، الآيات ٢٧ - ٢٨ .
- ٤٤- سورة الأحزاب ، الآية ٣٢ .
- ٤٥- سورة الحجرات ، الآية ١٢ .
- ٤٦- سورة الحجرات ، الآية ١١ .
- ٤٧- سورة سبأ ، الآية ٤٦ .
- ٤٨- سورة العنكبوت ، الآية ٢٠ .
- ٤٩- سورة الفاشية ، الآيات ١٧ - ٢٠ .
- ٥٠- سورة الذاريات ، الآية ٢١ .
- ٥١- سورة هود ، الآية ٦١ .
- ٥٢- سورة البقرة ، الآية ٢١٩ .

- ٥٣ - سورة النساء ، الآيات ٩٧ - ٩٨ .
- ٥٤ - رواء أبوداود ، كتاب الملاحم ، باب ١٧ .
- ٥٥ - سورة آل عمران ، الآية ١٠٤ .
- ٥٦ - سورة آل عمران ، الآية ١١٠ .
- ٥٧ - رواء مسلم ، كتاب الزكاة .
- ٥٨ - رواء مسلم ، كتاب الإيمان .
- ٥٩ - نشير هنا إلى ما هو قائم بالفعل في المملكة العربية السعودية باسم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وربما وجد نظير لذلك في بعض البلاد الإسلامية .
- ٦٠ - سورة النساء ، الآية ٧٥ .
- ٦١ - سورة التوبة ، الآية ٦ .
- ٦٢ - العُصا ، محمد سليم ، الإعلان الإنساني لحقوق الإنسان في الإسلام . سلسلة التنوير الإسلامي ، العدد ٥٠ .
- ٦٣ - سورة الإسراء ، الآية ٧٠ .
- ٦٤ - موضوع أم هانئ .
- ٦٥ - سورة الممتحنة ، الآيات ٨ - ٩ .
- ٦٦ - سورة البقرة ، الآية ٢٥٦ .
- ٦٧ - صحيح البخاري ، كتاب النيات .
- ٦٨ - رواء مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب .

Abstract

ISLAM AND HUMAN RIGHTS

Abd El-Sabour Marzouk

This study shows the distinction of Islamic Sharia over other heavenly codes and positive laws in honouring the humanbeing and distinguishing him for his knowledge not for his colour or features.

It indicates that Islam assured human rights so that man can reign on earth. It emphasizes human rights included in the Quran and the Sunna such as: the right of freedom, equality, fair trial, an appropriate standard of living, the right to live, to think, besides other specific obligatory rights such as: the right to refuse injustice, to enjoin the right and to forbid the wrong, to provide security and protection for feeble people.

The paper also deals with human rights for non muslims and it gives a detailed information about the different human rights organizations.

الرقابة على دستورية القوانين فى مصر

عماد أبو الحسن*

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على مشكلة الرقابة الدستورية على القوانين فى مصر والمعالجة الدستورية لتلك المشكلة ، وبيان المراحل التاريخية المختلفة التى مرت بها عملية الرقابة الدستورية ، سواء قبل إنشاء المحكمة العليا أو بعدها ، مع التركيز - بصفة أساسية - على مرحلة ماسبق إنشاء المحكمة الدستورية العليا بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، والذى حدد ضوابط عملية الرقابة من خلال كيفية تحريك دعوى عدم الدستورية وأثار الحكم بعدم الدستورية . وليس من شك أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين تعد ضمانة حقيقية لسيادة الدستور وحمايته من اعتداء أية سلطة عليه ، بالإضافة إلى أنها وسيلة هامة لكفالة وحماية حقوق الأفراد وحررياتهم .

مقدمة

من المبادئ المسلم بها فى النظم الديمقراطية أن الدستور هو مصدر السلطات جميعها ، فهو الذى ينظم السلطات الأساسية للدولة ، ويبين العلاقة بينها وبين حقوق الأفراد وحررياتهم وواجباتهم . ولتحديد العلاقة يجب أن يكون هناك من الضمانات ما يكفل احترام السلطات التى أوجدها الدستور للاختصاصات التى أسندت إليها بحيث لاتجاوزها إلى غيرها ، ويتحقق ذلك عن طريق رقابة أعمال كل من السلطات التشريعية والتنفيذية ، ويستتبع ذلك أنه بالنسبة للتشريعات • وكيل النائب العام .

التي تصدرها السلطة التشريعية وتكون مخالفة للدستور فالجزاء بالنسبة لها يكون بإبطال التشريع أو الامتناع عن تطبيقه لمخالفته لما ينص عليه الدستور ، وهذا ما يطلق عليه اصطلاح مبدأ "دستورية القوانين" .

ويعتبر مبدأ دستورية القوانين نتيجة متفرعة عن مبدأ سمو الدستور الذي لا يبدو إلا في الدساتير الجامدة ، فمقتضى الأخذ بفكرة الدستور الجامد أن تسمو نصوصه على القوانين العادية ، فلا تأتي هذه الأخيرة بما يخالف نصابا دستوريا ، ذلك أن مشكلة الرقابة لا تثار أصلا حيث ينعلم التمييز بين الدستور والتشريعات العادية بحيث يكونان في مرتبة قانونية واحدة ، أما في الدساتير المرنة فالقانون العادي يعتبر القانون الأعلى للدولة ، ومن ثم لا تثار في شأن هذه الدساتير مسألة دستورية القوانين . على أنه يجدر بنا أن نشير بداية إلى أن هذا الموضوع يقتصر على مخالفة القانون للدستور من الجانب المادي دون الجانب الشكلي ، ذلك أن القانون إذا خالف الدستور من حيث الشكل – بأن كان غير مستوف للقواعد الشكلية والإجرائية التي يتطلبها الدستور – ففي هذه الحالة لانكون بصدد قانون بالمعنى الصحيح ، ومن ثم يتعين على القاضي أن يمتنع عن تطبيقه ، وهذا مسلم به ، سواء أكان الدستور جامدا أم مرنا . ولذلك يقتصر بحث دستورية القانون على القانون الذي يكون قد استوفى شروطه وصحته شكلا ولكنه جاء مخالفا للدستور من حيث الموضوع^(١) .

المحور الأول - الرقابة على دستورية القوانين قبل إنشاء المحكمة العليا

خلا الدستور المصرى سنة ١٩٢٢ من أى نص يخلو القضاء مباشرة الرقابة على دستورية القوانين أو يحظر عليه مباشرتها ، كما خلت الدساتير المصرية المتعاقبة من تنظيم حق القضاء فى الرقابة إلى أن صدر دستور سنة ١٩٧١ الذى نص على إنشاء المحكمة الدستورية العليا .

وبتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٦٩ صدر قرار بقانون من رئيس الجمهورية بإنشاء المحكمة العليا التى تختص بالرقابة على دستورية القوانين ، حيث بدأت تلك المحكمة عملها فى ٣ مايو سنة ١٩٧٠ (٣) .

وأنه خلال تلك الحقبة من تاريخ صدور دستور ١٩٢٢ وحتى إنشاء المحكمة العليا استطاع القضاء المصرى أن يؤكد حقه فى مباشرة رقابته على دستورية القوانين ، وذلك منذ صدور حكم محكمة القضاء الإدارى فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٨ ، إلا أنه قبل هذا التاريخ جرت محاولات من القضاء المصرى فى بسط تلك الرقابة إلا أن أحكامه فى هذا الخصوص كان يشوبها الغموض والتردد .

وعلى ذلك فإننا سنستعرض فى موضعين متتاليين وضع الرقابة على دستورية القوانين فى مصر قبل وبعد إنشاء مجلس الدولة ، وذلك على النحو التالى :

الموضع الأول - الرقابة على دستورية القوانين قبل إنشاء مجلس الدولة .

الموضع الثانى - الرقابة على دستورية القوانين بعد إنشاء مجلس الدولة .

أولاً - الرقابة على دستورية القوانين قبل إنشاء مجلس الدولة

ثارت مشكلة قيام القضاء بالرقابة على دستورية القوانين وتباينت بشأنها وجهات النظر فى كل من الفقه والقضاء وذلك منذ صدور دستور سنة ١٩٢٣ الذى يعد دستوراً جامداً ، وقد ترتب على ذلك علوه على القوانين العادية ، وضرورة مطابقتها له ، وعدم مخالفتها لأحكامه . وكنتيجة طبيعية لجمود الدستور فلقد كان من المحتم أن تثار مشكلة التعارض بين القوانين والدستور .

وترى غالبية الفقه المصرى أن للمحاكم حق رقابة دستورية القوانين والامتناع عن تطبيق القوانين المخالفة للدستور فى حالة الدفع أمامها بعدم دستورتها . وفيما يلى سنوضح موقف القضاء من رقابة دستورية القوانين خلال تلك الفترة .

موقف القضاء

نستطيع أن نقرر أنه خلال تلك الفترة - التى تتحدد بصدر دستور سنة ١٩٢٣ حتى إنشاء مجلس الدولة المصرى عام ١٩٤٦ بل وعلى وجه التحديد حتى صدور حكم محكمة القضاء الإدارى فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٨ والذى أكد به القضاء المصرى حقه فى رقابة دستورية القوانين - فإن القضاء المصرى كان متردداً فى بسط رقابته على دستورية القوانين ، ولعل المحاكم المصرية تأثرت فى موقفها هذا بموقف المحاكم الفرنسية ، إلا أنه بينما كانت الأخيرة تقف موقفاً واضحاً من رفض الرقابة فى صراحة وحسم ، فإن المحاكم المصرية لم تكن جميعها ترفض مبدأ الرقابة بمثل هذا الحسم ، بل إن أحكامها تنوعت واختلفت بصدد ذلك المبدأ ، وهذا مايتضح فيما يلى .

١- أحكام غامضة في الدلالة على حق الرقابة

ذلك أن معظم الأحكام القضائية في دستورية القوانين كان يكتنفها الكثير من ذلك اللبس والغموض ، حيث أدى غموض تلك الأحكام إلى اختلاف تحليل الفقهاء لها ، واختلافهم في تأويلها . فبينما ذهب رأى إلى أن القضاء المصرى قد أقر بحقه في بحث دستورية القوانين ، ذهب البعض الآخر إلى أنه لا يمكن استنتاج هذا القول من تلك الأحكام ، ومثال ذلك :

* حكم محكمة النقض والإبرام في ٤ يناير سنة ١٩٢٤ .

* حكم محكمة مصر الابتدائية الأهلية في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ .

ذلك أنه في **الحكم الأول** فإن المحكمة لم تزد في حكمها على القول بأن القانون المطعون فيه لا يستفاد من مسلك المحكمة بمفهوم المخالفة أنها كانت ترفض تطبيق القانون لو اتضح لها أنه مخالف للدستور .

كما أن **الحكم الثاني** تعرض لمسألة تخرج عن نطاق بحث موضوع دستورية القوانين . وعلى ذلك فإن الحكمين سالفى الذكر لم يقطعا برأى .

٢- أحكام رفضت سراحة التسليم بحق الرقابة

فهناك أحكام رفضت التسليم بحق المحاكم في بسط رقابتها على دستورية القوانين ، ومن هذه الأحكام :

* حكم محكمة مصر الابتدائية الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٩ .

* حكم محكمة استئناف مصر الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠ .

* حكم محكمة مصر الابتدائية الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٦ .

٢-١-٢-١ أحكام أمنت في وضوح حق الرقابة

كان أول حكم قرر بصراحة ووضوح حق القضاء في رقابة دستورية القوانين هو الحكم الذى أصدرته محكمة مصر الابتدائية الأهلية فى أول مايو سنة ١٩٤١، والذى انتهت فيه إلى أن للمحاكم مطلق الحرية فى بحث دستورية القانون المطلوب منها تطبيقه ، بحيث إذا اقتنعت بمخالفته لأحكام الدستور شكلا أو موضوعا كان لها أن تمتنع عن تطبيقه على النزاع المطروح أمامها ، غير أن هذا الحكم قد ألقى استثنافيا . وأخذت محكمة الاستئناف فى حكمها الصادر بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٤٣ بالرأى المخالف ، وأنكرت على محاكم مصر حق الرقابة على دستورية القوانين (٣) .

ثانيا - الرقابة على دستورية القوانين بعد إنشاء مجلس الدولة

ما أن أنشئ مجلس الدولة المصرى سنة ١٩٤٦ حتى اتجه قضاؤنا الإدارى ذات الاتجاه الذى اتجهه القضاء الأمريكى ، فقرر بأنه مالم يوجد نص يمنع المحاكم من التصدى لبحث دستورية القوانين فإن الأصل أن تتولى السلطة القضائية هذا الاختصاص الذى يعد من صميم وظيفتها ، وعلى ذلك فإننا سنستعرض فيما يلى موقف قضاؤنا الإدارى ثم العادى من مبدأ رقابة دستورية القوانين .

موقف القضاء الإدارى

رغم حداثة عهد مجلس الدولة ، إذ إنه لم يمض عامان على إنشائه حتى قضت محكمة القضاء الإدارى فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٨ فى حكم شهير بصحة دفع دفع به أمامها بعدم دستورية مرسوم بقانون فى القضية رقم ٦٥ للسنة الأولى القضائية على دستورية القوانين ، إذ إن المحكمة قد تصدت فيه صراحة لهذا الأمر وقضت بحق المحاكم فى دستورية القوانين شكلا وموضوعا ، وعلى ذلك فإن

محكمة القضاء الإدارى فى حكمها المذكور قد أكدت بأن فى مباشرة القضاء للرقابة إعمالاً لمبدأ فصل السلطات ، ووضعها للأمور فى نصابها الصحيح ، كما أكدت حق المحاكم إذا ماذف أمامها بعدم دستورية قانون أن تنظر هذا الذفع فإذا وجدت أن ذلك القانون يتعارض مع القانون الأعلى وهو الدستور فإنه يتعين عليها أن تطرح القانون العادى وتغلب عليه الدستور ، وتطبقه باعتباره القانون الأجدر بالاتباع .

وعلى ذلك فإنه إذا كان هذا الحكم لم يتضمن القضاء بعدم دستورية المرسوم بقانون محل الطعن إلا أنه كان بداية لتحول فى موقف القضاء المصرى، حيث لم يكن القضاء قبل هذا الحكم قد استقر - بصورة واضحة - على رأى معين بالنسبة لحق المحاكم فى الرقابة على دستورية القوانين ، بل إن هذا الحكم يعد مفضرة للقضاء المصرى ^(١) .

موقف القضاء العادى

إنه إذا جاز القول بأن أغلبية محاكم القضاء العادى كانت تتخذ موقفا مترددا فى بسط رقابتها على دستورية القوانين ، ولعلها كانت متأثرة - إلى حد ما - بموقف المحاكم الفرنسية إلا أن حكم محكمة النقض المصرية الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ يعد من أوائل الأحكام الصادرة من القضاء العادى التى أخذ فيها بمبدأ الرقابة مع الحكم بعدم دستورية قانون ، إذ رفضت المحكمة تطبيق قانون من قوانين الإجراءات الجنائية نظراً لخروجه على قاعدة عدم رجعية قوانين العقوبات المقررة فى دستور ١٩٢٣ ^(٢) .

ولقد تواترت بعد ذلك أحكام القضاء العادى (وكذا الإدارى) لتؤكد حق القضاء فى النظر فى دستورية القوانين متى دفع أمامه بعدم دستوريته .

مما سبق يتضح لنا أن القضاء المصرى خلال تلك الفترة - المحددة بصدور حكم محكمة القضاء الإدارى فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٨ وحتى إنشاء المحكمة العليا والتي سيرد ذكرها فى المحور التالى - قد جعل الاختصاص برقابة دستورية القوانين من حق جميع المحاكم إذا ما دفع أمامها بذلك بمناسبة نزاع معروض عليها ، أى أن القضاء قد أخذ بمبدأ لامركزية الرقابة بأسلوب الدفع الفرعى .

كما نلاحظ بأن القضاء المصرى قد حدد سلطة المحاكم فى نطاق مجرد الامتناع عن تطبيق القانون فى القضية المطروحة عليها ، أى أنه أخذ بمبدأ رقابة الامتناع ، ويترتب على ذلك أن حجية الأحكام الصادرة فى هذا الموضوع هى مجرد حجية نسبية فهى لاتقيد المحاكم الأخرى أو المحكمة ذاتها التى أصدرت الحكم فى قضية أخرى .

ولاشك أن كلا من مبدأ لا مركزية الرقابة ورقابة الامتناع لايحققان الرقابة المثلى على دستورية القوانين ، ذلك أن مركزية الرقابة - وهو الاتجاه الغالب فى الدساتير الحديثة - هى التى تؤدى إلى قصر الرقابة على جهة قضائية متخصصة واحدة ، مما يحفظ للتشريع مكانته بعيدا عن الاضطراب الذى يثيره احتمال تضارب الرأى بين المحاكم المختلفة فى صدد دستورية قانون بعينه ، بالإضافة إلى أن سمو الدستور وسيادته لايحققان إلا بأحكام تكون ملزمة للكافة ولجميع سلطات الدولة ، وهذا ما سنعرض له فى المحور التالى .

المحور الثاني - الرقابة على دستورية القوانين بعد إنشاء المحكمة العليا

بينما في المحور السابق أن المحاكم المصرية كانت تباشر الرقابة على دستورية القوانين وتفصل في الدفوع التي تثار أمامها بشأن عدم الدستورية ، وقد استمر هذا الوضع إلى أن صدر قانون المحكمة العليا سنة ١٩٦٩ ، وأنه منذ ذلك التاريخ أصبحت المحكمة العليا هي المختصة وحدها دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، ولم تعد المحاكم تملك حق الفصل في الدفوع التي تثار أمامها بعدم دستورية القوانين ^(١) .

وفي مرحلة لاحقة ، ويتاريخ ١٩٧٩/٩/٦ نشر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، والذي أوجب في مادته الثانية أن تحال إلى هذه المحكمة جميع الدعاوى والطلبات التي تدخل في اختصاصها والتي كانت قائمة أمام المحكمة العليا للفصل فيها ، حيث أصبحت هذه المحكمة هي المختصة بالفصل في دستورية القوانين وحدها .

وعلى ذلك فإننا نقسم هذا المحور إلى موضعين :

الأول - نتناول فيه الرقابة على دستورية القوانين في الفترة من تاريخ إنشاء المحكمة العليا حتى تاريخ إنشاء المحكمة الدستورية العليا .

والثاني - نتناول فيه الرقابة على دستورية القوانين بعد إنشاء المحكمة الدستورية العليا .

أولا- الرقابة على دستورية القوانين في ظل المحكمة العليا

نصت المادة ١٩٢ من الباب الأخير من دستور سنة ١٩٧١ - والمخصص لأحكام عامة وانتقالية - على أن تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بإنشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا ، ولقد أنشئت المحكمة العليا بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا .

على أنه بتاريخ ٢٧/٨/١٩٧٠ نفذ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٠ بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا . ولم يقف هذا القانون عند تنظيم الإجراءات والرسوم أمام هذه المحكمة ، وإنما اشتمل على أحكام عدلت من أحكام القرار بقانون الخاص بإنشاء المحكمة العليا وأضافت بالنسبة لاختصاصها في رقابة دستورية القوانين تعديلا جديدا .

ولقد استهدف القرار بقانون الخاص بإنشاء المحكمة العليا سحب الاختصاص الذي كان مقررا لكافة المحاكم برقابة دستورية القوانين وجعله لهذه المحكمة دون غيرها . وقد قصد بذلك ألا يترك أمر البت في مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحاكم على مختلف مستوياتها حسبما جرى عليه العرف القضائي في مصر ، وحتى لا تتباين وجوه الرأي فيه .

وعلى ذلك فقد امتنعت المحاكم على أثر صدور قانون المحكمة العليا عن الفصل في الدفوع بعدم الدستورية ، حيث أصبح حق الفصل في هذه الدفوع مقصورا على المحكمة العليا ، وأن دور تلك المحاكم إنما يقتصر إلى ما قبل صدور قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على وقف الفصل في الدعوى الأصلية وتحديد مهلة لصاحب الدفع لرفع دعواه أمام المحكمة العليا . إلا أنه بصدور قانون الإجراءات والرسوم أصبح للمحاكم دور أكثر إيجابية ، حيث أوجب

ذلك القانون على المحاكم تقدير جدية تلك الدفوع لإمكان رفعها إلى المحكمة العليا ، لكى تقوم تلك المحكمة الأخيرة وحدها بالفصل فى دستورية القوانين التى دفع بعدم دستورتيتها .

ويانفراد المحكمة العليا دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين يكون المشرع قد أخذ بمبدأ "مركزية الرقابة" (٧) .

كيفية تعريض عدم الدستورية واسلوب الرقابة

تعريض عدم الدستورية

اختصت المحكمة العليا دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين وذلك طبقا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، فإذا دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم ، كان على المحكمة التى أثير أمامها هذا الدفع أن تحدد ميعادا للخصوم لرفع دعواهم أمام المحكمة العليا ، وتوقف الفصل فى الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع ، فإذا لم يرفع الخصوم الدعوى أمام المحكمة العليا فى الميعاد المحدد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

ويعتضى هذا الدفع فإن القاضى كان ملزما بوقف الفصل فى الدعوى إذا ما أثير أمامه الدفع بعدم دستورية أحد القوانين حتى الفصل فى الدفع .

ولقد جاءت المادة الأولى من قانون الإجراءات والرسوم سالف الذكر وعدلت الأحكام المتقدمة فى المادة الرابعة بأن أشتربت لرفع طلبات الفصل فى دستورية القوانين للمحكمة العليا أن تقدر المحكمة التى يثلو الدفع أمامها مدى جدية هذا الدفع ، وعلى ذلك فإن قدرت المحكمة عدم جدية الدفع فإنها تقضى برفض الدفع ، وبالتالي عدم إحالته للمحكمة العليا للفصل فيه ، ولا يعتبر رفض الدفع لعدم الجدية فصلا من المحكمة فى دستورية القانون أو عدم دستوريته ، كما لايعتبر تضيقا لطريق الرقابة على دستورية القوانين ، ذلك أنه يجوز إبداء الدفع بعدم الدستورية فى أية حالة تكون عليها الدعوى (٨) .

أسلوب الرقابة

أوضحت النصوص التشريعية الخاصة بالمحكمة العليا أن أسلوب الرقابة الذي يسلكه نظام الرقابة في مصر هو أسلوب الدفع الفرعى ، وهذا يتضح من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة والمادة الأولى من قانون الإجراءات الخاص بها ، وكذلك يتضح من الأحكام التي استقرت عليها المحكمة العليا .

حيث استقر قضاء المحكمة على أن ولايتها في الدعوى الدستورية لا تقوم إلا بأعمالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا ، وإلا كانت الدعوى غير مقبولة ، ذلك أن المشرع قد رسم طريق التداعى في شأن طلب الحكم بعدم دستورية القوانين وهو طريق الدفع بعدم الدستورية أمام إحدى المحاكم عند نظر دعوى موضوعية منظورة أمامها ، وعلى ذلك فمناط قبول الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا أن يسبقها دفع بعدم الدستورية^(٩) .

ويلاحظ أن المشرع المصرى قد طبق - إلى حد بعيد - الخصائص المميزة لأسلوب الدفع ، فيثار الدفع أمام المحكمة من خلال دعوى تنظرها ، ونتيجة الدفع هي الامتناع عن تطبيق القانون ، لا إلغاؤه . إلا أنه يلاحظ أيضا أن إلزام المحاكم بأحكام المحكمة العليا الخاصة بدستورية القوانين والنص على نشر تلك الأحكام في الجريدة الرسمية يؤيدان إلى اكتساب أحكام المحكمة العليا الحجية المطلقة بالنسبة للمحاكم ، وبذلك تقترب نتيجة الحكم بعدم دستورية القانون بواسطة أسلوب الدفع من نتيجة الحكم بإلغاء القانون في أسلوب الدعوى الأصلية من حيث عدم تطبيق المحاكم لذلك القانون .

وبذلك يتضح تشابه كل من الأسلوبين من حيث النتائج العملية . ويتضح من النصوص التشريعية الخاصة بالمحكمة العليا أنها لا تبيح للأفراد الطعن مباشرة أمامها بعدم دستورية القوانين ، وإنما يتم ذلك بطريق غير مباشر ، وهو أن يدفع الأفراد بعدم الدستورية أثناء نظر دعاوهم أمام المحاكم^(١٠) .

مدى رقابة المحكمة العليا على دستورية القوانين وحدودها

لاشك أنه لا بد لكل سلطة أن تلتزم بحدود وضوابط في مباشرتها لمقتضيات عملها وإلا انقلب الأمر إلى فوضى تمارسها السلطات باسم الدستور والنظام القانوني . ومن هنا تظهر أهمية تلك الحدود بالنسبة للرقابة القضائية ^(١١) .

وإذا انتقلنا إلى مجال بحثنا - ونحن بصدد دراسة دور المحكمة العليا في رقابة دستورية القوانين - لنتضح لنا أن المحكمة قد التزمت في مباشرة اختصاصها هذا بضوابط وحدود معينة لاتتعداها ، كما أنها وضحت مجال اختصاصها وذلك من خلال أحكامها بأن أكدت بأن ولايتها تنحصر في التحقق من مطابقة التشريعات أو عدم مطابقتها للدستور ، كما أن المحكمة قد استبعدت موضوعات معينة من دائرة اختصاصها في الرقابة .

وبناء على ذلك فإننا سنقوم فيما يلي ببيان الحدود والضوابط التي التزمت بها المحكمة في مباشرة اختصاصها في رقابة دستورية القوانين ، وكذا مدى هذه الرقابة مستنديين في ذلك إلى عدد من الأحكام الصادرة في هذا الشأن :

١- قصر حق رقابة المحكمة داخل إطار الدستور المكتوب

من المسلم به أن القاضى يقلب النصوص الدستورية المكتوبة إذا تعارضت معها نصوص التشريعات ، ولكن هل يلتزم القاضى بتطبيق ما يسمى بالمبادئ الدستورية العليا التي لا توجد في الدستور ذاته إنما تجد مكانها خارج الدستور وفي الوقت ذاته تعد أعلى من الدستور ، بأن تقف حدود الرقابة على دستورية القوانين عند حد اتفاق القوانين أو تعارضها مع نصوص الدستور فحسب أم تتعدى ذلك إلى اتفاق القوانين أو تعارضها مع هذه المبادئ العليا ؟؟

موقف المحكمة العليا

يتضح من متابعة أحكام المحكمة العليا بأنها تلتزم عند مباشرتها للرقابة على دستورية القوانين ببحث التعارض الذي يوجب الحكم بعدم الدستورية بين التشريع وبين نصوص الدستور ، وليس بينه وبين ما يسمى بالمبادئ العليا ، ذلك أنه بغير هذا الضابط فإن الرقابة تتجاوز كل معنى سليم لها .

ويظهر التزام المحكمة العليا بمباشرتها لرقابتها على دستورية القوانين من حيث تعارض القوانين مع نصوص الدستور فحسب وليس مع المبادئ العليا ما استقرت عليه أحكامها الآتية بعد :

أ - فقد استقر قضاء المحكمة على أن رقابتها لدستورية التشريعات تنحصر في التحقق من مطابقتها أو عدم مطابقتها للدستور . وحددت هذه الرقابة بقولها "إن الرقابة على دستورية القوانين تستهدف أصلا صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكامه ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها ومراعاتها ، وإهدار ما يخالفها من تشريعات ، باعتبار أن نصوص الدستور تمثل القواعد والأصول ، التي يقوم عليها نظام الحكم ، وباعتبارها أسمى القواعد الأمر^(١٢) .

ب - كما قضت المحكمة بشأن الطعن بعدم دستورية نص المادة الخاصة بالشفعة في القانون المدني لتعارضها مع الدستور ومع مبادئ الميثاق ، وإنما اكتفت بتأكيد أن المادة المطعون عليها لا تتعارض مع نصوص الدستور^(١٣) .

ج - كذلك قررت المحكمة بالنسبة لميثاق العمل الوطني " بأن مثل الميثاق فيما أرساه من مبادئ فلسفية عليا وماتضمنه من أهداف كمثل إعلانات الحقوق التي عرفتها الأمم المتقدمة ويكون مصدرها تمهيدا لإعداد دستور مكتوب

يستمد أصوله وأحكامه من تلك المبادئ والأهداف ، ويكون لهذه الأصول والأحكام التي يتبناها الشارع ويصوغها في نصوص دستورية قوة ملزمة ، أما ماعداها من مبادئ وأهداف لم ينقلها الشارع إلى نصوص الدستور فتظل مثالا عليا حتى يقتضى الصالح العام للدولة تطبيقها ، فينقلها الشارع من مجال المبادئ العامة إلى مجال التنفيذ ، وذلك بإفراغها في صورة نصوص محددة في صلب الدستور فتكون لها القوة الملزمة^(١٤) .

٢- رقابة المحكمة هي رقابة مشروعية وليست رقابة ملازمة

ويقصد بهذا الحد أن رقابة القضاء هي رقابة مشروعية فحسب ، ولايجوز أن تنصب رقابته على ملازمة التشريعات ، أى على التقديرات والاعتبارات السياسية التي يتوخاها المشرع من وضع التشريعات ؛ لأن رقابة القضاء هي رقابة قانونية فنية ، وليست رقابة سياسية ، وترجع علة ذلك إلى أن مسألة ملازمة التشريعات تعد من اختصاص السلطة التشريعية فإذا تعرض القضاء لبحثها فإنه يعد تدخلا في اختصاص تلك السلطة .

وعلى ذلك فإنه لا يهم موضوع بحث مشروعية القانون أن يتعرض القضاء لمعرفة ما إذا كان التشريع ضروريا أو غير ضرورى . أو أن تقدر المحكمة المحكمة التي ابتغتها السلطة التشريعية من وضع التشريع . كما لا يتصل برقابة المشروعية - أيضا - أن تقدر المحاكم دستورية التشريع على ضوء الباعث أو الهدف الذي يقصده المشرع من وضع ذلك التشريع ، ذلك أن هذا كله من اختصاص وتقدير السلطة التشريعية .

ويترتب على ذلك أنه إذا ما تجاوز القضاء رقابة المشروعية إلى رقابة الملازمة ، أو لم يقتصر على الناحية الفنية القانونية ، بل جعل اختصاصه كذلك

النظر فى الناحية السياسية ، أى نظر فى مبلغ ملامة القانون للظروف البيئية الاجتماعية والسياسية ، وذلك عند بحث دستورية القانون ، فإنه يخرج فى هذه الحالة من مهمته فى الرقابة على دستورية القوانين ^(١٦) .

موقف المحكمة العليا

لقد استقر قضاء المحكمة العليا على أن رقابتها على دستورية القوانين هى رقابة مشروعية وليست رقابة مناقشة ملامة التشريع أو البواغث التى حملت على إقراره ، فلا يدخل فى مجال رقابتها ضرورة التشريع ، أو عدم ضرورته ، أو حكمته ، أو الخوض فى بواعثه ؛ لأن ذلك كله مما يدخل فى صميم اختصاص السلطة التشريعية وتقديرها المطلق ^(١٧) . إلا أن ذلك لايعنى إطلاق سلطة السلطة التشريعية فى سن القوانين ودون تقييد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور والتى يتعين التزامها وإلا كان التشريع مخالفا للدستور ^(١٨) .

كما استقر قضاء المحكمة - أيضا - على أنه لايجوز إثارة موضوع أسلوب تطبيق القانون وكيفيته أمامها ، إذ إن ذلك لا علاقة له بموضوع الدستورية ^(١٩) .

٢- استبعاد المحكمة للمسائل السياسية وأعمال السيادة من نطاق الرقابة

لم يستطع القضاء والفقه وضع تعريف أو معيار جامع مانع لأعمال السيادة، فانتتهى القول الفصل فى شأنها إلى أن القضاء وحده يقرر بسلطته التقديرية مايعتبر من أعمال السيادة ومالايعتبر منها . ولقد نهج الشارع المصرى هذا النهج حين أغفل عمدا تعريف أعمال السيادة ، واقتصر على النص على استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والإدارى على السواء ، دون تعريف أو تحديد لهذه الأعمال تاركا ذلك كله للقضاء .

وأنة رغم تعذر وضع تعريف لأعمال السيادة ، فإن أهم ما يميزها عن الأعمال الإدارية العادية هو تلك الصبغة السياسية البارزة فيها لما يحيطها من اعتبارات سياسية ، فهي تصدر عن السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم ، وبما لها من سلطة عليا لتحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها ، والسهر على احترام دستورها ، والإشراف على علاقتها مع الدول الأخرى ، وتأمين سلامتها وأمنها في الداخل والخارج .

موقف المحكمة العليا

استقرت أحكام المحكمة العليا على استبعاد المسائل السياسية وأعمال السيادة من نطاق رقابتها ، ويمكن التوصل إلى ذلك من خلال أحكامها :

أ - فلقد قضت المحكمة العليا باستبعاد أعمال السيادة من ولايتها ، وقررت أن الحكمة من ذلك هي أن أعمال السيادة تتصل بسيادة الدولة في الخارج والداخل ، ولاتقبل بطبيعتها أن تكون محلا للتقاضي ، لما يحيطها من اعتبارات سياسية تبرر تخويل السلطة التنفيذية سلطة تقديرية أوسع مدى وأبعد نطاقا لصالح الوطن وسلامته ، دون تخويل القضاء سلطة التعقيب على مآتيه من إجراءات في هذا الصدد ، لأن ذلك يقتضى توافر معلومات وعناصر وموازين تقدير مختلفة لاتتاح للقضاء ، وذلك فضلا عن عدم ملائمة طرح هذه المسائل علنا في ساحات القضاء (١٩) .

ب - كما قضت بأن تقدير حالة الضرورة المفاجئة لإصدار قرارات بقوانين من رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية تطبيقا لنص المادة ١١٩ لدستور ١٩٦٤ مرده إلى السلطة التنفيذية تحت رقابة السلطة التشريعية بحسب الظروف والملابسات القائمة في كل حالة ، فإذا ما عرض القرار

بقانون على السلطة التشريعية أقرته فلا معقب عليها فيما تراه بشأن قيام حالة الضرورة التي ألجأت السلطة التنفيذية إلى إصداره في غيبة السلطة التشريعية^(٢٠) .

ج - كما استقر قضاء المحكمة على أن التدابير الاستثنائية التي تكفل حماية الوطن وأمنه وسلامته إعمالاً للمادة الأولى من قانون الطوارئ تعد أعمالاً من أعمال السيادة ، ومن ثم يخرج النظر فيها عن اختصاص المحكمة العليا . كما أن قرار رئيس الجمهورية الصادر بإعلان حالة الطوارئ يدخل في نطاق الأعمال السياسية التي تنحصر عنها الرقابة القضائية^(٢١) .

د - كما قضت المحكمة بأن إجراءات إصدار الدساتير وما انطوت عليه من أحكام يتناول مسائل سياسية لا يدخل النظر فيها أو التعقيب عليها في ولاية المحكمة العليا ، ذلك أن ما انطوت عليه من أحكام يعتبر من المسائل السياسية التي يجاوز نظرها والتعقيب عليها اختصاص المحكمة^(٢٢) .

٤ - المحكمة العليا ليست جهة طعن بالنسبة إلى محكمة الموضوع

ولقد استقر قضاء المحكمة العليا على أنها ليست جهة طعن بالنسبة إلى محكمة الموضوع ، وإنما هي جهة ذات اختصاص أصيل حدده قانون إنشائها ، ويتحدد هذا الاختصاص في مجال الرقابة الدستورية بما يبدى لدى محكمة الموضوع من دفع بمخالفة الدستور ، تقدر محكمة الموضوع جديتها ، وتقدر المحكمة العليا توافر المصلحة في الفصل فيها^(٢٣) .

كما قضت المحكمة أيضاً أن دعوى الدستورية تنحصر في نطاق القانون الذي حددته محكمة الموضوع للدفع بعدم الدستورية دون سواء ، ومن ثم قضت بعدم قبول الدعوى بالنسبة لغيره من القوانين^(٢٤) .

٥- امتداد رقابة المحكمة العليا لتشمل التشريعات بكافة أنواعها

جرت المحكمة العليا فى قضائها على التوسع فى رقابتها الدستورية ، حيث جعلتها شاملة للقوانين واللوائح ، بالرغم من أن اختصاص المحكمة العليا برقابة الدستورية - سواء طبقا لقانون إنشائها ، أو لقانون الإجراءات والرسوم - مقصور على رقابة دستورية القوانين فقط . وقد بررت المحكمة العليا توسعها فى هذه الرقابة بأنه "لو انحسرت ولاية المحكمة العليا عن رقابة التشريعات الفرعية لعاد أمرها كما كان إلى المحاكم تقضى فى النفع التى تقدم إليها بعدم دستوريته بأحكام قد يناقض بعضها البعض الآخر ، مما يهدر المحكمة التى تمنها المشرع بإنشاء المحكمة العليا كى تحمل دون سواها رسالة الفصل فى دستورية القوانين" .

وعلى ذلك فإن قضاء المحكمة قد جرى على أن تنبسط رقابتها على التشريعات كافة على اختلاف أنواعها ومراتبها ، سواء كانت تشريعات أصلية صادرة من الهيئة التشريعية ، أو كانت تشريعات فرعية صادرة من السلطة التنفيذية ، إذ إن التشريعات الفرعية - كاللوائح - تعتبر قوانين من حيث الموضوع ، وإن لم تعتبر كذلك من حيث الشكل ، لصدورها من السلطة التنفيذية (٢٥) .

٦- عدم امتداد ولاية المحكمة لبحث التعارض بين اللوائح والقوانين

إن ولاية المحكمة العليا تنحصر بالنسبة للرقابة على دستورية التشريعات فى مجال التحقق من مطابقة أو عدم مطابقة القوانين واللوائح الدستورية ، حيث إن ولايتها لا تمتد إلى بحث التعارض بين اللوائح والقوانين ولا بين التشريعات الأصلية أو الفرعية ذات المرتبة الواحدة (٢٦) .

٧- امتداد ولاية المحكمة على كافة التشريعات ولو كانت سابقة على إنشاء المحكمة العليا

قضت المحكمة العليا بأن رقابتها للدستور تنبسط على التشريعات حتى ولو كانت سابقة على دستور سنة ١٩٧١ أو سابقة على إنشائها^(٣٧) .

كما جرى قضاء المحكمة أيضا على أن إلغاء قانون بقانون لاحق لا يحول دون الطعن في القانون الملغى بمخالفة الدستور ، ذلك أن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت في ظل قاعدة قانونية معينة تظل محكمة بهذه القاعدة رغم إلغائها^(٣٨) .

٨- ضرورة توافر شرط المصلحة لقبول الطعن بعدم الدستورية

استقر قضاء المحكمة العليا على أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية توافر مصلحة شخصية للمدعى من طعنه بعدم الدستورية ، ويتحقق ذلك إذا كان التشريع المطعون فيه بتطبيقه على الطاعن يتعارض مع الدستور ، بحيث إنه إذا لم تكن للمدعى مصلحة في الطعن بعدم الدستورية فإنه يتعين عدم قبول دعواه لانتفاء المصلحة^(٣٩) .

كما استقر قضاء المحكمة - أيضا - على أنه يشترط لقبول التدخل - طبقا لما تقتضيه المادة ١٢٦ من قانون المرافعات - أن تقوم مصلحة للطالب المتدخل في الانضمام لأحد الخصوم في الدعوى ، وقد ترك المشرع تقدير قيام المصلحة في الدفع بعدم الدستورية ابتداء للمحكمة المنظور أمامها الدعوى الموضوعية فإذا قدرت قيام هذه المصلحة صرحت لمن أثار الدفع بإقامة الدعوى ، وإن رأت انتفاء هذه المصلحة لم تصرح له بذلك ومضت في نظر الدعوى . وقد يكون من بين أسباب انتفاء المصلحة في تقدير المحكمة أن الفصل في المسألة الدستورية غير منتج في الفصل في الدعوى الأصلية^(٤٠) .

كما قضت المحكمة - أيضا - بأن الدعوى المقامة بعدم دستورية نص تشريعي سبق صدور حكم من المحكمة العليا بعدم دستوريته تكون غير مقبولة لانتفاء مصلحة المدعى فيها . كما قررت المحكمة - أيضا - بأن الخصومة في الدعاوى الدستورية إنما توجه ضد النصوص التشريعية المطعون فيها لغير دستوري ، ومن ثم فهي خصومة عينيه (٣١) .

أثر الحكم بعدم الدستورية في ظل المحكمة العليا

لم يتضمن قانون إنشاء المحكمة العليا سنة ١٩٦٩ ما يفيد بأن الحكم الصادر من المحكمة العليا بشأن دستورية القوانين يعد ملزما لجميع المحاكم الأخرى، وبديهي أن حكم المحكمة العليا في ظل إنشائها يعد ذا حجية نسبية فقط ، أي يكون ملزما للمحكمة التي أحالت الدفع ولأطراف النزاع في تلك القضية .

ولقد تدارك المشرع هذا الأمر في قانون الإجراءات الخاص بالمحكمة ، فنص في المادة ٣١ على أن تنشر في الجريدة الرسمية قرارات تفسير النصوص القانونية وكذلك منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين ، وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء . وبهذا التعديل تحول أحكام المحكمة العليا في موضوع دستورية القوانين حجية مطلقة بالنسبة للمحاكم ، ذلك أن نص المادة ٣١ صريح في إلزام المحاكم بأحكام المحكمة العليا، وينصرف ذلك إلى حكم المحكمة العليا ، سواء كان بدستورية القانون ، أو عدم دستوريته (٣٢) .

ولقد استقر قضاء المحكمة العليا على أن الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بعدم دستورية أي نص تشريعي ملزمة لجميع جهات القضاء ، ولا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعوى التي صدرت بشأنها ، بل ينصرف هذا الأثر إلى

الكافة ، بحيث إذا أثير طعن في دعوى تالية بشأن عدم دستورية نص سبق للمحكمة العليا القضاء بعدم دستوريته كانت الدعوى غير ذات موضوع ، وبالتالي غير مقبولة (٣٣) .

ثانياً، الرقابة على دستورية القوانين في ظل المحكمة الدستورية العليا

عقد دستور ١٩٧١ فصلاً خاصاً (الفصل الخامس) للمحكمة الدستورية العليا، والتي أورد بشأنها المواد من ١٧٤ إلى ١٧٨ ، حيث نصت المادة ١٧٤ من الدستور على أن المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها . كما نصت المادة ١٧٥ من الدستور الصالى على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وذلك كله على الوجه المبين فى القانون . فالدستور صريح فى أن يكون للمحكمة الدستورية العليا الانفراد دون سائر المحاكم باختصاص رقابة دستورية القوانين واللوائح .

ويتاريخ ١٩٧٩/٩/٦ نشر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، ونص فى مادته الاولى على أنه يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن الدستورية العليا ، وأوجب فى مادته الثانية أن تحال إلى هذه المحكمة جميع الدعاوى والطلبات التى تدخل فى اختصاصها والتى كانت قائمة أمام المحكمة العليا للفصل فيها طبقاً لقانون المحكمة العليا وقانون الإجراءات والرسوم رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ، حيث تم إلغاؤها .

المحكمة الدستورية العليا تشكل من رئيس وعدد كاف من المستشارين ،
ولقد حددت المادتان ٢٥ و ٢٦ من قانونها اختصاصاتها في أمور ثلاثة هي :

- ١ - رقابة دستورية القوانين واللوائح .
- ٢ - تفسير النصوص القانونية .
- ٣ - الفصل في تنازع الاختصاص وتنفيذ الأحكام القضائية المتناقضة .

إلا أننا سنعالج فيما يلي اختصاص المحكمة الدستورية العليا فيما يتعلق
بالاختصاص الأول وهو الرقابة على دستورية القوانين ، وذلك فيما يتعلق
بالنقاط الآتية :

- ١- كيفية تحريك عدم الدستورية بأسلوب الرقابة .
- ٢- مدى الرقابة الدستورية وحدودها .
- ٣- آثار الحكم بعدم الدستورية .

١- كيفية تحريك عدم الدستورية

سبق أن تناولنا كيفية تحريك عدم الدستورية في ظل قانون المحكمة العليا
رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ وقانون الإجراءات والرسوم رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ، ورأينا
أنها كانت تتم بإبداء الدفع بعدم دستورية تشريع معين أمام إحدى المحاكم ،
وعندما ترى هذه المحكمة أن الدفع جدى فإنها توقف الفصل في الدعوى وتحدد
لمبنى الدفع ميعادا لرفع دعوى عدم الدستورية أمام المحكمة العليا . وسبق أن
ذكرنا أيضا أن قضاء المحكمة العليا كان قد جرى على أن ولايتها لا تتصل
بالدعوى اتصالا قانونيا إلا باتباع هذه الاجراءات ، كما أنها لم تكن تختص إلا
برقابة دستورية القانون الذى تحدده محكمة الموضوع .

إلا أنه بالنسبة لتحريك عدم الدستورية فى ظل القانون الحالى للمحكمة الدستورية ، فإن المادة ٢٩ منه تنص على أن المحكمة الدستورية العليا تتولى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه الآتى :

أ - إذا تراعى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لزم الفصل فى النزاع توقف الدعوى وتحيل الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية .

ب - إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى ، تؤجل نظر الدعوى وتحدد لمن أثار الدفع ميعادا لايجاوز ثلاثة أشهر لرفع دعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، بحيث إذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد يعتبر الدفع كان لم يكن .

وجدير بالذكر أن المادة ٢٧ من القانون الحالى تجيز للمحكمة الدستورية العليا فى جميع الحالات "أن تقضى بعدم دستورية أى نص من قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها ، وذلك بعد اتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية" وأحكام هذه المادة تتفق مع كون المحكمة الدستورية العليا المحكمة ذات الولاية العامة والوحيدة فى مجال دستورية القوانين واللوائح وبهذه الصفة يتعين أن يسلم للمحكمة المذكورة بحق القضاء بعدم دستورية أى نص يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها . ويمكن القول بأن المادة ٢٧ من القانون تضيف وسيلة أخرى من وسائل تحريك عدم الدستورية ، وإن كانت وسيلة عابرة ومحدودة الاستعمال (٣٤) .

٢- مدى الرقابة على دستورية القوانين وحلونها

إن ماسبق أن استقرت عليه المحكمة العليا من مبادئ في صدد رقابة دستورية القوانين وقمنا باستعراضه فيما سبق لا يتصور أن يختلف أمام المحكمة الدستورية العليا ، لأنه لم يرد في دستور سنة ١٩٧١ أو في قانون تلك المحكمة ما يحول دون استمراره ، ومن ثم فإننا لم نكرر ماسبق أن تناولناه من قبل بشأن حدود ومدى الرقابة على دستورية القوانين ، إلا أننا سنوجز بعض تلك المبادئ والحدود فيما بعد :

١ - اقتصار الرقابة على دستورية التشريعات دون التعارض بين القوانين واللوائح .

ب - انحصار الرقابة الدستورية في التحقق من مطابقتها أو عدم مطابقتها للدستور دون مناقشة ملائمة التشريع أو البواغث التي أدت إلى إقراره .

ج - شمول ولاية المحكمة الدستورية للتشريعات ولو كانت سابقة على دستور سنة ١٩٧١ ، أو سابقة على إنشاء المحكمة .

د - اعتبار الخصومة في رقابة دستورية القوانين عينية وموجهة إلى النصوص التشريعية ذاتها، والحكم الصادر فيها حجة على كافة وملزما لجميع جهات القضاء .

وكان قد جرى قضاء المحكمة العليا على أن رقابتها تنبسط على التشريعات باختلاف أنواعها ومراتبها ، أي ولو كانت تشريعات فرعية صادرة من السلطة التنفيذية ؛ لأنها اعتبرت هذه التشريعات الفرعية (اللوائح) قوانين من حيث الموضوع ، وإن لم تعتبر كذلك من حيث الشكل .

أما بالنسبة للمحكمة الدستورية العليا فقد نصت المادة ١٧٥ من دستور ١٩٧١ على جعل اختصاص المحكمة على رقابة الدستورية شاملا للقوانين وكذا اللوائح دون تقييد أو تخصيص ، إلا أنها أحالت على قانون إنشاء المحكمة في تنظيم هذا الاختصاص (٣٥) .

٣- آثار الحكم بعدم الدستورية في ظل المحكمة الدستورية العليا

لم يحدد دستور سنة ١٩٧١ الآثار التي تترتب على صدور أحكام من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون ما ، إذ أناط بالقانون في المادة ١٧٨ منه أن ينظم "ما يترتب على الحكم بعدم دستوريته نص تشريعي من آثار" .
وتنص المادة ٤٩ من القانون الحالي على أن أحكام المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية "ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة" ، وأوجب نشر هذه الأحكام في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها ، وحددت آثار الحكم في فقرتيها الأخيرتين ونصهما :

«يترب على الحكم بعدم دستورية نص في القانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم . فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن ، ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه».

والمادة المتقدمة تمحو أحكاما متعارضة . فهي ترسي قاعدة مؤداها أن الحكم الذى يصدر بعدم دستورية نص معين لا يرتب أثرا بعدم تطبيق هذا النص إلا من اليوم التالى لنشر ذلك الحكم ، وهذا الأثر يفيد أن الحكم المذكور يكون منشئا فيما قضى به من عدم الدستورية ، مع أن عدم الدستورية عيب يشوب النص منذ صدوره ، ولا يكون الحكم القضائى الصادر فى شأنه إلا موقرا لهذا العيب أو كاشفا له ، والحكم القضائى المقرر أو الكاشف يجب أن يرتب أثرا سابقة .

وتعود المادة المتقدمة فتستثنى من القاعدة المشار إليها الحكم الصادر بعدم دستورية نص جنائى ، إذا ترتب عليه أثرا رجعيا يتمثل فى اعتبار الاحكام التى سبق أن صدرت بالإدانة استنادا إليه كأن لم تكن .

وبعدم ترتيب الأثر السابق للحكم الذى يصدر بعدم الدستورية يخالف ما هو مسلم به من أن هذا الحكم مقرر أو كاشف ، كما يخالف ما هو مسلم به من أن أحكام الإلغاء ترتب اعتبار النص الملغى كأن لم يكن من تاريخ صدوره .

والواقع أن التحديد السابق لأحكام المحكمة العليا التى كانت تصدر بعدم دستورية نص لم تكن أكثر توفيقا من التحديد الحالى لأحكام المحكمة الدستورية العليا ، إذ كان يترتب عليها إلغاء ذلك النص واعتباره كأن لم يكن من تاريخ صدوره .

وفى ظل هذا الأثر السابق لم يكن هناك أدنى شك فى أن أصحاب المصلحة الذين سبق أن صدرت ضدهم أحكام نهائية بمقتضى دعاوهم غير الجنائية بسبب النص المقتضى بعدم دستوريته ، كان يحق لهم أن يقيموا دعوى جديدة فى ميعاد يتحدد لصالحهم من تاريخ نشر الحكم الصادر بعدم دستورية ذلك النص .

أما فى ظل القانون الحالى فإنه لا يستطيع أصحاب المصلحة المذكورون بمباشرة نفس الحق إذ يمكن أن يحتج عليهم بالأحكام النهائية السابقة ضدهم؛ لصدورها استنادا إلى نص كان سليما وقت صدورها ولم يمنع العمل به إلا فى تاريخ لاحق دون المساس بصحته فى الماضى .

ومع إتمام المشرع الدستورى قد أوجب إنشاء محكمة دستورية عليا وعقد لها منفردة ولاية رقابة دستورية القوانين واللوائح ، فإنه يكون أوفى فى تحقيق الأهداف المنشودة من إنشائها اعتبار جميع الأحكام التى تصدر منها بعدم الدستورية كاشفة عن عيب عدم الدستورية بحيث يترتب عليها إلغاء النص غير الدستورى واعتباره كأن لم يكن من تاريخ صدوره بكل ما ترتب على ذلك من آثار . وفى الأخذ بهذا النظر تحقيقى للمزيد من الإنصاف للأفراد (٣٦) .

خاتمة

بعد استعراض نظم الرقابة على دستورية القوانين ، والمفاضلة بين نظامى الرقابة السياسية والقضائية فى هذا الصدد ، اتضح لنا أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين هى الضمانة الحقيقية لسيادة الدستور وحمايته من اعتداء السلطتين التشريعية والتنفيذية . فدور الرقابة هو إلزام السلطة التشريعية لحدودها الدستورية بإبطال أية قوانين تكون مخالفة للدستور .

إن الرقابة على دستورية القوانين ضمانة هامة للحيلولة دون استبداد البرلمان ووسيلة هامة لكفالة الحرية . وأنه إذا كنا نحرص على الحيلولة دون أن يكون القانون أداة استبداد ، فالعمل على رقابة دستورية القوانين يحول دون استبداد المشرع والرقابة فى سعيها لذلك إنما تهدف إلى كفالة الحرية .

ولاشك أن المشرع المصرى قد اصطفى من بين المذاهب المختلفة لإعمال

الرقابة على دستورية القوانين مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين مستبعدا أسلوب الرقابة السياسية ، بالإضافة إلى أنه قد أخذ بمبدأ مركزية هذه الرقابة ، حيث عهد بها إلى هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها تكون أحكامها ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة . وهذه الهيئة هي المحكمة الدستورية العليا التي تضمن الرقابة الفعالة على التزام السلطتين التشريعية والتنفيذية بأحكام الدستور فيما يصدر عنهما من قواعد تشريعية ، وصيانة حقوق المواطنين وحياتهم .

ويمكن القول بأنه إذا كانت قد حدثت بعض الانحرافات في تطبيق فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، بحيث اقتربت تلك التطبيقات من فكرة الرقابة أو ابتعدت عنها ، فإن ذلك لا يقلل من قيمة المبدأ في حد ذاته . كما أن الانحراف في تطبيق فكرة معينة لا يعنى عدم صلاحية تلك الفكرة للتطبيق ، خاصة مع توافر امكانية معالجة ذلك الانحراف ، وخير دليل على نجاح أسلوب الرقابة القضائية هو انتشاره في غالبية دول العالم ، في حين أن قلة من الدول هي التي تأخذ بأسلوب الرقابة السياسية ، وعلى رأسها فرنسا ، التي تتجه إلى اتباع أسلوب الرقابة القضائية . وقد أصبح المناخ في فرنسا مهينا لذلك حاليا ، خاصة وأن غالبية رجال الفقه الفرنسي يقفون موقفا معارضا من اتباع أسلوب الرقابة السياسية ، ويحثون القضاء على أن يكون أكثر إقداما ، وأن يباشر واجبه في مباشرة الرقابة على دستورية القوانين .

المراجع

- ١ - أبو المجد ، أحمد ، الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية والإقليم المصري . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠ ، ص ٩ ، ص ٤١ . وأيضا فؤاد العطار ، القضاء الإداري دراسة مقارنة لأصول رقابة القضاء على أعمال الإدارة وعملها ومدى تطبيقاتها في القانون الوضعي . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ص ٩٠ .
- ٢ - الباز ، على السيد ، الرقابة على دستورية القوانين في مصر : دراسة مقارنة . الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨ ، ص ٤٨٩ . وأيضا عطية ، أحمد مدوح ، الرقابة على دستورية القوانين ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد رقم ٣٧٥ ، سنة ١٩٧٩ .
- ٣ - الباز ، على السيد ، مرجع سابق ، ص ٤٨٩ ، وأيضا عطية ، أحمد مدوح ، مرجع سابق .
- ٤ - العطار ، فؤاد ، مرجع سابق ، ص ١١٥ ، وأيضا عطية ، أحمد مدوح ، مرجع سابق .
- ٥ - الباز ، على السيد ، مرجع سابق ، ص ٤٩٢ ، والهامش رقم ١ بذات الصفحة .
- ٦ - المرجع السابق ، ص ٥١٧ .
- ٧ - المرجع السابق ، ص ٥١٧ .
- ٨ - المرجع السابق ، ص ٥٥١ . وأيضا عصفور ، سعد ، النظام الدستوري المصري ، دستور سنة ١٩٧١ ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ٢٨٤ .
- ٩ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٦/١٢/١١ في القضايا ١٤ ، ١٥ لسنة قضائية ، الجزء الثاني من مجموعة أحكام المحكمة ، القاهرة ، مطابع دار الشعب ، ص ١٢ .
- ١٠ - المرجع السابق ، ص ٥٦٨ .
- ١١ - المرجع السابق ، ص ٥٧٨ .
- ١٢ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٢/١/١ في القضية ١١ لسنة ١ قضائية ، الجزء الأول من مجموعة أحكام المحكمة ، من عام ١٩٧٠ حتى نوفمبر ١٩٧٦ ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، طبعة ١٩٧٧ .
- ١٣ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧١/٣/٦ في القضية رقم ٣ لسنة ١ قضائية ، الجزء الأول من مجموعة أحكام المحكمة ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .
- ١٤ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٥/٤/٥ في القضية رقم ١٣ لسنة ٤ قضائية ، الجزء الأول من مجموعة أحكام المحكمة ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .
- ١٥ - الباز ، على السيد ، مرجع سابق ، ص ٦٠٦ . وأيضا أبو المجد ، أحمد كمال ، مرجع سابق ، ص ٤٦٠ .
- ١٦ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٢/٤/١ في القضية رقم ١١ لسنة ١ قضائية ، ص ٧٥ ، وكذلك حكمها الصادر في ١٩٧٥/١/٧ في القضية رقم ٢ لسنة ٢ قضائية ، الجزء الأول من مجموعة أحكام المحكمة ، ص ٤١٤ .
- ١٧ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٦/٧/٣ في القضية رقم ٥ لسنة ٥ قضائية ، الجزء الأول من مجموعة أحكام المحكمة ، المرجع السابق ، ص ٤١٤ .

- ١٨ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩/١/١٩٧٤ في القضية رقم ٤ لسنة ٣ ، الجزء الأول من مجموعة أحكام المحكمة ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .
- ١٩ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٧/٢/٥ في القضية رقم ٢٢ لسنة ٦ قضائية ، الجزء الثاني من مجموعة أحكام المحكمة ، مرجع سابق ص ٣٢ .
- ٢٠ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٢/٤/١ في القضية رقم ١١ لسنة ١ قضائية ، الجزء الأول من مجموعة أحكام المحكمة ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .
- ٢١ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٦/٧/٢ في القضية رقم ٥ لسنة ٥ قضائية ، الجزء الأول من مجموعة أحكام المحكمة ، مرجع سابق ص ٤٤ .
- ٢٢ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٨/٤/١ في القضية رقم ١١ لسنة ٧ قضائية ، الجزء الثاني من مجموعة أحكام المحكمة ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
- ٢٣ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٦/٤/٢ في القضية رقم ١١ لسنة ٥ قضائية ، الجزء الأول من مجموعة أحكام المحكمة ، مرجع سابق ، ص ٤٤٢ .
- ٢٤ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٧/٧/٢ في القضية رقم ٣ لسنة ٣ قضائية ، الجزء الثاني من مجموعة أحكام المحكمة ، مرجع سابق ، ص ٧١ .
- ٢٥ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٦/٤/٢ في القضية رقم ١٤ لسنة ٤ قضائية ، ص ٣٩٥ ، وكذا الحكم الصادر في ١٩٧٦/١١/٦ في القضية رقم ٩ لسنة ٥ قضائية ، الجزء الأول من مجموعة أحكام المحكمة ، مرجع سابق ، ص ٤٧٤ .
- ٢٦ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٦/١١/٦ في القضية رقم ٩ لسنة ٥ قضائية ، الجزء الأول من مجموعة أحكام المحكمة ، مرجع سابق ، ص ٤٧٥ .
- ٢٧ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٢/١/٤ في القضية رقم ١١ لسنة ١ قضائية ، الجزء الأول من مجموعة أحكام المحكمة ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .
- ٢٨ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٧/٤/١٦ في القضية رقم ١٣ لسنة ٧ قضائية ، الجزء الثاني من مجموعة أحكام المحكمة ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .
- ٢٩ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٨/٤/١ في القضية رقم ١٨ لسنة ٧ قضائية ، الجزء الثاني من مجموعة أحكام المحكمة ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ ، وكذا حكم المحكمة الصادر في ١٩٧٧/٥/٧ في القضية رقم ٨ لسنة ٧ قضائية ، الجزء الثاني من مجموعة أحكام المحكمة ، ص ٥٨ .
- ٣٠ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٦/١٢/١١ في القضايا أرقام ١٤ ، ١٥ لسنة ٥ قضائية ، رقم ٢ ، لسنة ٧ قضائية ، الجزء الثاني من مجموعة أحكام المحكمة ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
- ٣١ - حكم المحكمة الصادر في ١٩٧٧/٢/٥ في الدعوى رقم ١٦ لسنة ٧ قضائية ، الجزء الثاني من مجموعة أحكام المحكمة ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .
- ٣٢ - الباز ، علي السيد ، مرجع سابق ، ص ٦٠٧ .
- ٣٣ - حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩٧٧/٢/٥ في القضية رقم ١٦ لسنة ٧ قضائية ، الجزء الثاني من مجموعة أحكام المحكمة ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .
- ٣٤ - عصفور ، سعد ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ .
- ٣٥ - المرجع السابق ، ص ٣١٢ .
- ٣٦ - المرجع السابق ، ص ٣١٨ .

Abstract

CONTROL OF THE CONSTITUTIONALITY
OF LAWS IN EGYPT

Emad Abou El-Hassan

This study tries to shed light on the process of controlling the constitutionality of laws in Egypt. It analyzes the phases of tackling this problem before and after issuing the Law Nr. 48 of the year 1979. This law established the Supreme Constitutional Court and determined the rules of controlling processes throughout moving the claims of unconstitutionality.

The Juridical control on the constitutionality of laws is to be considered as an important guarantee for the supremacy of the constitution, which means the protection of the constitution from being assaulted through any of the State's entities. In addition, it is an important means of providing protection for the freedom of citizens and human rights.

التعرف على مكونات نباتات الجورو

نادية جمال* طه الشحي**

نظرا لانتشار وزيادة الطلب على تعاطي نبات الجورو في بعض الدول العربية ، والذي يخشى انتشاره في مصر ، لذلك فإن الدراسة الحالية تهدف إلى فصل والتعرف على المكونات الفعالة في النبات والمسئولة عن آثاره الفارماكولوجية باستخدام التحاليل الكيميائية الدقيقة . ولتحقيق ذلك تم استخدام العمود الكروماتوجرافي ، وكروماتوجرافيا الطبقة الرقيقة (TLC) ، وكذلك استخدام طرق التحليل المختلفة مثل : كروماتوجرافيا الغاز (GLC) ، وكروماتوجرافيا الغاز المقترن بمقياس الكتلة (GC-MS) ، والأشعة تحت الحمراء (IR) ، والرنين المغناطيسي (NMR) للفصل والتعرف على هذه المكونات .

وقد أثبتت النتائج المتحصل عليها احتواء النبات على هلويدى الكافيين والثيوبرومين (وهما من مشتقات الزانسين) ، وكذلك على مجموعة من الهيدروكربونات والأحماض الدهنية التي أمكن فصلها والتعرف عليها وتحديد كميتها في النبات .

مقدمة

تعتبر مشكلة انتشار تعاطي وإدمان المواد المخدرة في السنوات الأخيرة من أكثر المشاكل تشابكا وتعقيدا ، حيث تعددت أنواع المخدرات بين مخدرات طبيعية (مثل الحشيش ، والأفيون ، والكوكايين ، والقات) ، وأخرى مركبة كيميائيا (مثل Benzodiazepines , XTC & PCP) . وقد كان للتطور السريع والهائل في العلوم الكيميائية والصيدلية أثره البالغ في دخول أنواع مستحدثة في سوق الاستخدام غير المشروع للعقاقير .

- * مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
- ** خبير أول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ويعتبر نبات الجورو من بين المواد المخدرة الطبيعية ، والذي أُسئء استخدامه فى بعض الدول العربية مثل : السعودية ، والسودان - ويخشى انتشاره فى مصر - كبديل لبعض المواد التى تؤثر على الجهاز العصبى المركزى وتسبب الاعتماد عليه^(١) .

ويرجع زيادة انتشار هذا النبات إلى التأثير المنشط الذى يحدث لدى المتعاطى ، فهو يقلل الشعور بالتعب ، ويزيد القدرة على العمل ، ويحسن الحالة المزاجية للمتعاطى^(٢) ، ويعزى ذلك التأثير إلى وجود بعض المواد الفعالة فى النبات وخاصة مادة الكافيين^(٣) .

ويتم تعاطى نبات الجورو عن طريق مضغ ثمرته التى تحتوى على المواد الفعالة ، والتى يتحول لونها من اللون الأخضر إلى اللون البنى المحمر عند مضغها^(٤) .

يزرع نبات الجورو (*Cola acuminata*, Family: Sterculiaceae) فى غرب إفريقيا، وسيريلانكا ، وأندونيسيا ، وغرب الهند ، والبرازيل ، ويافا ، وجامايكا^(٥) .

ويطلق عليه عدة أسماء ، نذكر منها :

Bissy nuts; Gooroo nuts; Guru nuts; Noix de Gourou; Café du Soudan.

ونظرا لعدم وجود دراسات كافية عن هذا النبات وعن المواد الفعالة المسؤولة عن التأثير الفارماكولوجى له ، فقد اختير هذا النبات لإجراء هذه الدراسة ، حيث يتم فيها فصل مكونات النبات والتعرف عليها باستخدام الطرق الكيميائية المختلفة .

المواد والطرق المستخدمة في البحث

أولاً: المواد

تم الحصول على أجزاء النبات محل الدراسة (ثمرة نبات الجور *Cola acuminata*) من المملكة العربية السعودية .

وهي عبارة عن ثمرة ذات فلتين ، يتراوح طولها بين ٢ - ٥ سم ، ويتم تعاطيها عن طريق المضغ ، وطعمها قابض إلى حد ما ، وهي عديمة الرائحة ، ولكنها تترك لوناً أحمر داكناً في فم المتعاطي .

ثانياً: الطرق المستخدمة

١- طريقة الاستخلاص

تستخلص مكونات ثمار نبات الجور وذلك بعد تقطيعها إلى أجزاء صغيرة (٨٠ جراماً) ، ونقعها في كحول مثيلي (٢٠٠ مل) ، في أوان داكنة ، وتترك لمدة ٢٤ ساعة ، ثم يرشح (تكرر هذه العملية ثلاث مرات) ، ويبخر الرشيع تحت ضغط باستخدام جهاز Rotavapour . يؤخذ ٥ جرامات من المستخلص السابق ، وذلك لفصل مكوناته باستخدام العمود الكروماتوجرافي .

٢- الطرق المستخدمة في الفصل والتعرف على المكونات الفصولة

١ - استخدام العمود الكروماتوجرافي (٢٠سم × ٢سم) المملوء بمادة أدمصاصية (٢٠٠ جرام) مسن السيليكا جل Silica gel 60 (230-400 mesh ASTM) لفصل مكونات النبات .

ويستعان أثناء الفصل بكروماتوجرافيا الطبقة الرقيقة (TLC) للتعرف على المواد المفصولة ، وكذلك درجة نقاوتها . ثم يتم استخدام أعمدة مختلفة الأحجام لإتمام عمليات الفصل والتنقية ، ومقارنتها بمواد مرجعية للتعرف على هذه المكونات .

ب - استخدام طريقة كروماتوجرافيا الطبقة الرقيقة (TLC) للتعرف على :

• الهيدروكربونات Hydrocarbons

المذيب (Solvent) Chloroform: Ethanol (9:1)
المظهر (Reagent) 50% H₂ SO₄

• القلويدات (الكافيين ، الثيوبرومين)

Alkaloids (Caffeine & Theobromine)

المذيب (Solvent) Chloroform: Ethanol (9:1)
المظهر (Reagent) Iodoplatinate

ج - استخدام طريقة كروماتوجرافيا الورق (Whatman No.1) للتعرف على الكافيين والثيوبرومين.

المذيب (Solvent) n- Butanol - Acetic acid- H₂O (9:1:10)
المظهر (Reagent) Clarke- Kalayci ^(٦)

د - استخدام طريقة كروماتوجرافيا الغاز Gas Liquid Chromatography للتعرف على :

• الهيدروكربونات Hydrocarbons

Column : Glass (2 meter x 4mm i.d.) packed with OV-1,
1% on chromosorb W AW DMCS (80-100
mesh);

Temp. program : 30-250 °C, 4 °C/min.

Carrier gas : Nitrogen 30ml/min; Hydrogen 30 ml/min; Air
80 ml/min.

Injection temp. : 260 °C.

Detector : Flame ionization.

Detector temp. : 260 °C.

• الأحماض الدهنية Fatty Acids

١ - تحضير الأحماض الدهنية ^(٧) Preparation of the total fatty acids
يترك خليط من النبات (١ جرام) ومحلول كحولى (5ml) من هيدروكسيد البوتاسيوم (0.5N) يغلى فى حمام مائى لمدة ٦ ساعات ، ثم يترك ليبرد ، ثم يستخلص (extracted) ثلاث مرات باستخدام مذيب الكلورفورم (CHCl_3) ، لإزالة المواد غير المتصينة (Unsaponifiable Matter) ، يؤخذ المحلول الصابونى (Soap Solution) ويضاف إليه محلول مخفف من حامض الكبريتيك ، ثم يستخلص ثلاث مرات بمذيب الكلورفورم العضوى ، تؤخذ طبقة الكلورفورم التى تحتوى على الأحماض الدهنية المحررة (Liberated Fatty Acids) ، ويضاف إليها بلورات من سلفات الصوديوم اللامائى $\text{Anhyd. Na}_2\text{SO}_4$ ، ويرشح ، يبخر الرشيع تحت ضغط باستخدام جهاز الـ Rotavapour .

ب - تحضير المثيل استر ^(٨) Preparation of methylester (Esterification)
تؤخذ كمية قليلة من المستخلص السابق (١٠٠ ملجرام) ، ويضاف إليه ٥ مل من الميثانول اللامائى (Anhyd. Methanol) الذى يحتوى على ٤٪ - ٥٪ حامض الهيدروكلوريك المركز ، ويترك الخليط يغلى فى حمام مائى لمدة ساعتين ، ثم نتركه يبرد . يستخلص الخليط ثلاث مرات بواسطة مذيب عضوى (Diethyl Ether) ، ويبخر الرشيع تحت ضغط باستخدام جهاز Rotavapour ، ثم يستخدم جهاز الكروماتوجرافيا الغازية للتعرف على العينة محل الدراسة .

Column : 6 feet packed with 10% polyethyleneglycoladipate
(PEGA) on chromosorb W 80-100 mesh.

Column temp. : 180 °C.

Carrier gas : Nitrogen.

Injection temp. : 220 °C.

Detector : Flame ionization.

Detector temp. : 255 °C .

هـ - استخدام الأشعة تحت الحمراء

Infra Red (Perkin Elmer type 157 and 257)

للتعرف على قمم المنحنيات المميزة لقلويدى الكافيين والثيوبرومين .

و - استخدام كروماتوجرافيا الغاز المتقترن بمطياف الكتلة

GC-MS (LKB 9000)

للتعرف على بعض المواد المفصولة مثل الهيدروكربونات ومادة الكافيين .

Column :Glas tubes (2.8m x 4mm i.d.) packed with OV-
1, 1% on chromosorb W AW DMCS (80-100
mesh).

Temp. program : 160 °C, 4 °C/min.

Carrier gas : Helium 40ml/min.

Injection temp. : 260 °C.

Detector : Flame ionization.

ز - استخدام جهاز NMR للتعرف على التركيب الكيميائى لمادة الكافيين

NMR (¹H, ¹³C), Jeol, GX-400

النتائج

أسفرت نتائج فصل مكونات نبات الجورو باستخدام الطرق الكروماتوجرافية المختلفة (العمود الكروماتوجرافى ، وكروماتوجرافيا الطبقة السميكة) وتحليلها بالطرق الفيزيوق كيميائية (IR, GC-MS, NMR, E.A.) عن وجود المواد الآتية : الهيدروكربونات ، وقلويدى الكافيين والثيوبرومين وهما من مشتقات الزانسين^(٩) وقد تم التعرف عليهم ، ومواد أخرى لها R_f مختلفة 0.21, 0.13, 0.00 يمكن التعرف عليها ؛ نظرا لقلّة كمياتها كما هو موضح بالجدول رقم (١) ، والشكل رقم (١) بالإضافة إلى الأحماض الدهنية التى تم فصلها والتعرف عليها [جدول رقم (٢)] .

Table (1)
Column Chromatographic Fractionation of Gooroo

Solvent	Fraction	R_f^*	Substance
Petroleum ether (40-60 °C)	1-63	0.96	Hydrocarbon Sub.1
Petroleum ether: Chloroform 80:20 50:50	64-130 131-158	0.65	Caffeine Sub.2
Petroleum ether: Chloroform 10:90	159-210	0.36	Theobromine Sub. 3
Chloroform	211-260 261-330 331-370	0.21 0.13	Scanty Scanty
Ethanol	371-420	0.00	Scanty

* Solvent : Chloroform : Ethanol (9:1)

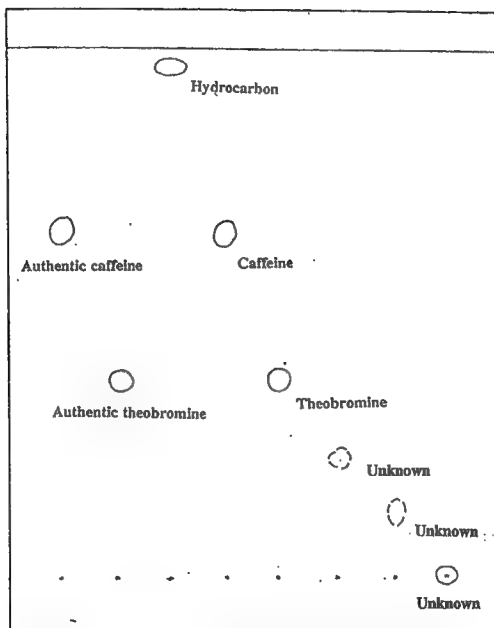


Fig. (1) Thin Layer Chromatography of Gooroo Extract

Solvent : Chloroform : Ethanol (9:1)
 Adsorbent : Silica gel G
 Detection : Iodoplatinate (Caffeine & Theobromine)
 50% H_2SO_4 (Hydrocarbon)

التعرف على الهيدروكربونات Identification of Hydrocarbon Fraction

بعد تبخير وبلورة المحلول المفصول من العمود الكروماتوجرافى الأجزاء (Fractions) من ١ - ٦٣ ، باستخدام خليط من الكلوروفورم والإيثير البترولى ، نحصل على مادة بيضاء اللون (320 mg) ، وبلاستعانة بالأشعة تحت الحمراء (IR) ، أظهرت المادة حزمة ضوئية مماثلة n- alkanes (Typical Absorption Band) للبينما أثبتت طريقة التحليل باستخدام كروماتوجرافيا الغاز المقترن بمطياف الكتلة (GC-MS) أنها عبارة عن خليط من n-Tridecane to n- Octadecane كما هو مبين بالجدول رقم (٢) .

Table (2)
The n- alkanes, detected in the hydrocarbon fraction
and their percentages

m/e	Molecular Formula	Name	Percentage
184	C ₁₃ H ₂₈	n- tridecane	0.879
198	C ₁₄ H ₃₀	n- tetradecane	0.864
212	C ₁₅ H ₃₂	n- pentadecane	0.955
226	C ₁₆ H ₃₄	n-hexadecane	2.238
240	C ₁₇ H ₃₆	n- heptadecane	1.480
254	C ₁₈ H ₃₈	n-octadecane	1.925
268	C ₁₉ H ₄₀	n-nonadecane	5.272
282	C ₂₀ H ₄₂	n-eicosane	2.258
296	C ₂₁ H ₄₄	n-heneicosane	1.900
310	C ₂₂ H ₄₆	n-docosane	11.238
324	C ₂₃ H ₄₈	n- tricosane	2.168
338	C ₂₄ H ₅₀	n-tetracosane	2.359
352	C ₂₅ H ₅₂	n-pentacosane	5.946
366	C ₂₆ H ₅₄	n-hexacosane	4.146
380	C ₂₇ H ₅₆	n-heptacosane	43.698
394	C ₂₈ H ₅₈	n- octacosane	12.674

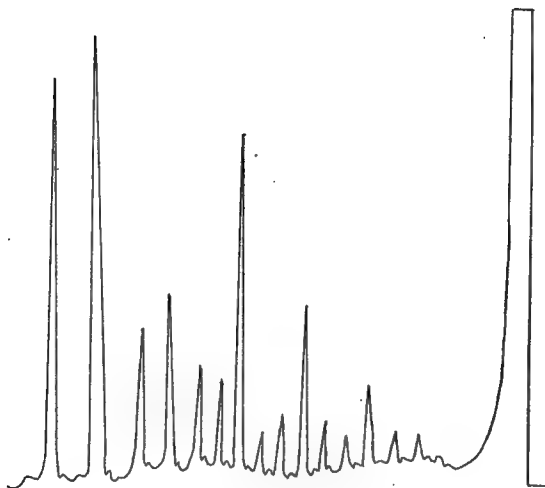


Fig. (2) Gas Chromatogram of Hydrocarbons Found in Gooroo

Identification of Caffeine (Sub.2)

التعرف على مادة الكافيين

بعد تبخير وبلورة المحلول المفصول من العمود الكروماتوجرافي من الأجزاء (٦٤ - ١٥٨) باستخدام خليط من الكلوروفورم والايثانول ، نحصل على مادة بيضاء إبرية (White Glistening Needles).

ووجد أن هذه المادة تنصهر عند درجة ٢٣٧°C (Lit.: 234-239 $^{\circ}\text{C}$).

ولقد استخدمت طريقة كروماتوجرافيا الطبقة الرقيقة (TLC) للتعرف على المادة المفصولة ، ووجد أن R_f لها تساوى 0.65، وهى مماثلة لعينة الكافيين المرجعية . وفى حالة استخدام كروماتوجرافيا الورق وجد أن الـ R_f لمادة الكافيين تساوى 0.67 .

كما أثبتت طرق التحليل المختلفة [IR,GC-MS, NMR (^1H , ^{13}C), E.A.]

أن تركيب المادة المفصولة مطابق تماما لمادة الكافيين .

IR (KBr) : 1695 & 745 .

$^1\text{H-NMR}$: 3. 41 (s, 1- CH_3) ; 3.58 (s, 3- CH_3) ; 3.99 (s, 7- CH_3) ;
7.51 (s, 8-H).

$^{13}\text{C-NMR}$ (CDCl_3) : 27. 8723; 29. 6859; 33. 4977 (1,3,7- trimethyl);
141. 3507 (8-C) .

MS : 194 [M^+]; 179 [M-CH_3] $^+$ (due to the loss of CH_3);
164 [$\text{M-(CH}_3)_2$] $^+$, 149 [$\text{M-(CH}_3)_3$] $^+$

E.A. : $\text{C}_8\text{H}_{10}\text{N}_2\text{O}_2 = 194.2$

		C	H	N
Calculated	:	49.48	5.19	28.85
Found	:	49.50	5.16	28.80

Fig. (3) $^1\text{H-NMR}$ of Caffeine Found in Gooroo

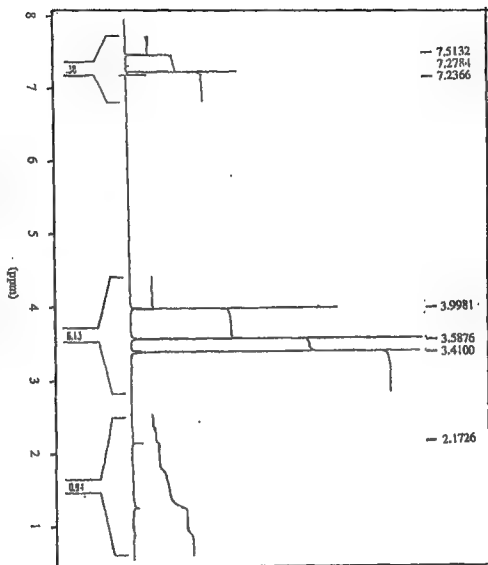
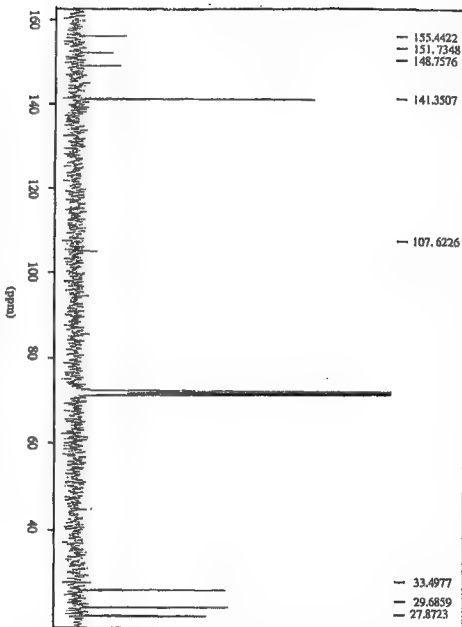


Fig. (4) ^{13}C -NMR of Caffeine Found in Gooroo



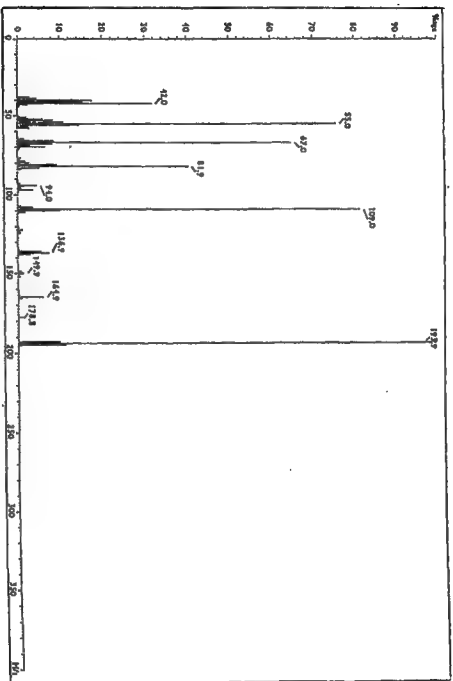


Fig. (5) Mass Spectrum of Caffeine Found in Gooroo

التعرف على مادة الثيوبرومين Identification of Theobromine

بعد تبخير وبلمرة المحلول المفصول من العمود الكروماتوجرافى من الأجزاء (١٥٩ - ٢٦٠) نحصل على مادة بيضاء متبلورة. White Crystalline Powder. ووجد أن هذه المادة تنصهر عند درجة ٢٨٩ - ٢٩٠ °C^(١١) (Lit.: 290 °C).

ولقد استخدمت طريقة كروماتوجرافيا الطبقة الرقيقة للتعرف على المادة المفصولة ، ووجد أن R_f لها تساوى 0.33، وهى مماثلة تماما لعينة الثيوبرومين المرجعية .

وأتبنت نتائج التحليل (IR, GC-MS, E.A.) للمادة المفصولة أنها مطابقة تماما لمادة الثيوبرومين .

IR (KBr) : 1690, 1550, 1221.

MS : 180 $[M^+]$; 165 $[M-CH_3]^+$, 150 $[M-(CH_3)_2]^+$

E.A. : $C_7H_8N_4O_2 = 180.2$

	C	H	N
Calculated :	46.66	4.47	31.09
Found :	46.68	4.45	31.04

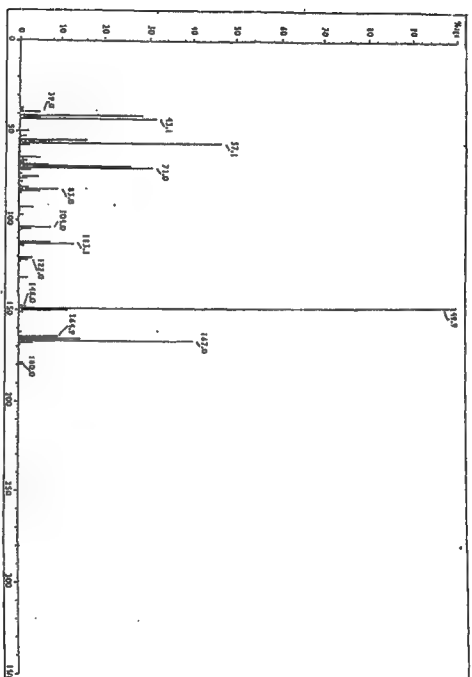


Fig. (6) Mass Spectrum of Theobromine Found in Gooroo

التعرف على الأحماض الدهنية Identification of Fatty Acids

أوضحت نتائج تحليل عينة المثيل استر للأحماض الدهنية^(١٣) المفصولة من النبات - باستخدام طريقة كروماتوجرافيا الغاز - أنها عبارة عن خليط من الأحماض الدهنية التالية :

Capric, Lauric, Myristic, Palmitic, Stearic, Oleic and Linoleic .

كما أوضحت النتائج أن هذه الأحماض موجودة بالنبات بنسب متفاوتة كما هو موضح بالجدول رقم (٣) .

Table (3)
Fatty Acids Present in Gooroo and their Percentages

Fatty Acid	Percentage%
Capric	0.6
Lauric	2.2
Myristic	2.6
Palmitic	46.9
Stearic	35.1
Oleic	11.9
Linoleic	0.7

النتيجة

لقد أمكن فصل ثلاثة مركبات من العمود الكروماتوجرافى ، وهى عبارة عن : الهيدروكربونات (Hydrocarbons) ، وقلويدى الكافيين ، والثيوبرومين (Caffeine & Theobromine) . ولقد أثبتت نتائج التحليل - باستخدام طريقة GC-MS لعينة الهيدروكربونات - أنها عبارة عن خليط من n-Heptacosane إلى n-Tridecane ويمثل النسبة العظمى من هذا الخليط ، حيث بلغت نسبته حوالى ٦٩٪ من الخليط كما هو موضح بالجدول رقم (٢) .

أما بالنسبة للمادة الثانية المفصولة من العمود الكروماتوجرافى ، فلقد أثبتت طرق التحليل المستخدمة فى البحث [TLC, IR, NMR, (^1H , ^{13}C), MS, E.A.] أنها عبارة عن مادة الكافيين ، حيث أمكن فصلها والتعرف عليها بصورة نقية ، وهى عبارة عن 1,3,7- trimethylxanthine .

أما بالنسبة للمادة الثالثة المفصولة من العمود الكروماتوجرافى ، فلقد أثبتت طرق التحليل المستخدمة [TLC, IR, MS, E. A.] أنها عبارة عن مادة الثيوبرومين (3,7- dimethylxanthine) .

وبالنسبة للأحماض الدهنية التي تم فصلها من النبات ، أوضحت نتائج تحليلها - باستخدام طريقة كروماتوجرافيا الغاز - أنها عبارة عن خليط من الأحماض التالية :

Capric, Lauric, Myristic, Palmitic, Stearic, Oleic & Linoleic

هذه الأحماض موجودة بالنبات بنسب متفاوتة كما هو موضح بالجدول رقم (٣) .

ويمثل حمض الـ Palmitic النسبة الكبرى ، حيث بلغت نسبته 46.9% ، يليه حمض الـ Stearic (35.1%) .

المراجع

- 1- Graham, D.M. , Caffeine Its Identity, Dietary Sources, Intake and Biological Effects, *Nutritional Review*, 36, 1978, p. 97.
- 2- Graham, D.M. , ibid.
And Also:
Goodman A. Gilman, *The Pharmacological Basis of Therapeutics*. U. S. A., McGraw- Hill, 9th ed., 1996, p. 672,
- 3- Curatolol, P.W., and Robertson, D. , The Health Consequences of Caffeine, *Annual Report of Internal Medicine*, 98,1983, p. 641.
And Also:
Symposium on *Developmental Pharmacology of The Methylxanthines*. Soyka, L.F., ed., Semin Perinatol , 5, 1981, p. 303.
Amaud, M.J., The Pharmacology of Caffeine, *Progress of Drug Researches*, 31,1987, p. 273.
Clementz, G.L., and Dailey, J.W. , Psychotropic Effects of Caffeine. *American Family Physician* , 379,1988, p. 167.
- 4- Evans, W. C., *Trease and Evans' Pharmacognosy*. London, Bailliere Tindall, 14th ed., 1996, p. 43& p.403.
- 5- Evans, W. C., op.cit. , p.43& p. 403.
And Also:
Varro, E. T.; Lynn, R. B.; Janes E. R.; *Pharmacognosy*. U.S.A., Lea & Febiger, 9th ed., 1988, p. 245.
- 6- Clarke, E.G. and Kalayci, S., *Nature*, 1963. p. 198 & 783.
- 7-Burchfield, M. P. and Storrs, E.E., *Biochemical Application of Gas Chromatography*. London, Academic Press, Vol. 4, 1962, p. 73.
- 8- Burchfield, M. P. and Storrs, E.E., op.cit. , p. 73.

9 - Graham, D.M. , op.cit. , p. 97.

And Also:

Graham, T.E.; Rush, J.W. and Van Soeren, M.H., Caffeine and Exercise : Metabolism and Performance, *Canadian Journal of Applied Physiology*, 19,1994, p.11.
Goodman A. Gilman, op.cit. , p. 672.

Hesse, M., *Alkaloid Chemistry*. New York, John Wiley & Sons Inc., 1981, p. 114.

Dalton, D.r. , *The Alkaloids*. New York, Marcel Dekker Inc., 1979, p. 196.

Saxton, J.E., *The Chemistry of Heterocyclic Compounds: The Monoterpenoid Indole Alkaloids*. New York, John Wiley & Sons Inc., Vol. 25, Part 4, 1983 .

Brossi, A. and Manske, R.H.F. , *The Alkaloids*. New York, Academic Press Inc., Vols. XXI-XXIV, 1983- 1985.

10- Martindal Extrapharmacopia, London, Pharmaceutical Press, 28th ed., 1982, p. 341 .

11- Martindal Extrapharmacopia, ibid., p. 341.

12- Burchfield, M. P. and Storrs, B.E., op. cit., p. 73.

Abstract

IDENTIFICATION OF GOOROO CONSTITUENTS

(*Cola Accuminata*, Sterculiaceae)

Nadia Gamal

Taha El-Shihi

Gooroo is one of the natural narcotics commonly abused in many Arab countries-especially in Sudan and Saudi Arabia - as a cheaper substitute for the very expensive narcotics.

It is used as a stimulant, antispasmodic and mood elevator. It decreases fatigue, increases capacity for work and increases mental efficiency, when chewed in moderate quantities. The active constituents of the plant especially caffeine are responsible for these pharmacological effects.

Chromatographic fractionation of Gooroo constituents was carried out using column chromatography, resulted in the isolation of hydrocarbon, caffeine and theobromine. Their chemical structures were confirmed using different techniques such as TLC, E.A., IR, GLC, GC-MS and NMR (^1H , ^{13}C).

The hydrocarbon fraction was identified by GC-MS technique as a mixture of n-tridecane to n-octacosane and the n-heptacosane ($\text{C}_{27}\text{H}_{56}$) which represents the main constituent of this fraction (43.69%).

Caffeine fraction was identified as 1, 3, 7- trimethylxanthine by using different techniques for analyses (TLC, E.A., IR, MS and NMR).

Theobromine fraction was also identified as 3, 7- dimethylxanthine by using different techniques for analysis (TLC, E.A., IR, and MS).

The analysis of the total fatty acids content was also carried out using gas-liquid chromatographic technique. They were identified as Capric, Lauric, Myristic, Palmitic, Stearic, Oleic and Linoleic acids.

It was found that Palmitic acid represents the main constituent of these fatty acids (46.9%).

التسمم الوراثى للون الطعام الأخضر الطبيعى والصناعى على كروموسومات خلايا النخاع العظمى فى الجرذان*

محمد عثمان***

حملى مكاوى**

يهدف هذا البحث إلى تقييم الدور الذى يلعبه اللون الغذائى الأخضر الطبيعى (الكوروفيل) واللون الأخضر الصناعى (الأخضر الثابت) فى التأثير على كروموسومات خلايا النخاع العظمى فى الجرذان ، وذلك باستخدام جرعتين عن طريق الفم مقدارهما ٠.١١ ، ٠.٢٢ ، ٠.٤٤ ملليجرام/كيلوجرام من وزن الجسم . ولقد أظهرت نتائج البحث زيادة فى تركيز كل من الأحماض النووية والبروتين الكلى فى كل من الكبد والمخ ، وأن هناك نقصا فى معدل الانقسام الميوتوزى فى خلايا النخاع العظمى للجرذان يومياً لمدة ٣٠، ٦٠، و٩٠ يوماً. والنتائج تحدد أن اللون الصناعى أقوى تأثيراً من اللون الطبيعى ، وأن الجرعة العالية أكثر تأثيراً من الجرعة الصغيرة .

مقدمة

حظيت الألوان الغذائية بالاهتمام الأكبر^(١) عن أية نوعية من المواد المضافة ، حيث إن الألوان التى نتناولها توازى الحد المسموح به يومياً^(٢) ، بينما فى الأطفال قد تكون قريبة ، أو تزيد على المقدار المسموح به ، نتيجة لإغراق الأسواق بالمنتجات الغذائية الملونة الجذابة وتأثيراتها التى لا تقاوم من جانب رغبات الأطفال ، وهى مميزات يفضلها أى مصنع منتج للمواد الغذائية ، وإن كانت غير آمنة^(٣) .

* ملخص لبحث مضافات الأغذية وأثره على الصحة العامة ، والمدرج بقسم بحوث البيئة بالمرکز.

** مستشار ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

*** أستاذ الهندسة الوراثية والأجنة بقسم علم الحيوان ، كلية العلوم ، جامعة الأزهر.

المجلة الجنائية القومية ، المجلد السادس والأربعون ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٢

وجدير بالذكر أن هناك اتجاه بالتحول إلى الطبيعي خوفاً من كل ما هو صناعي . ولا شك أن التغير من الألوان الصناعية إلى الألوان الطبيعية يلقي ارتياحاً من قبل المستهلك؛ لشعوره بأن ما هو طبيعي آمن^(٤) .

وقد أثبتت الدراسات التي أجريت أن المجتمع المصري يستهلك كميات كبيرة من مكسبات اللون المحضرة كيميائياً في صناعات الأغذية والأدوية . ومما تجدر الإشارة إليه أن إضافة بعض هذه المواد إلى أنواع الأغذية يشكل خطورة كبيرة على صحة الإنسان ؛ لما لها من آثار جانبية ضارة^(٥) .

ولهذا تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم تأثير اللون الأخضر الطبيعي الكلوروفيل واللون الأخضر الصناعي الأخضر الثابت على الكروموسومات في ذكور الجرذان ، بالإضافة إلى تقدير كميات الأحماض النووية والبروتين الكلى في المخ ، والكبد لمدة ١٥ ، ٣٠ ، و ٦٠ يوماً.

المواد والطرق المستخدمة

١-الألوان المستخدمة^(٦)

اللون الأخضر الطبيعي (الكلوروفيل) واللون الأخضر الصناعي (الأخضر الثابت) المضاف إلى الغذاء طبقاً لتشريعات الألوان لهيئة الأغذية والأدوية الأمريكية ، والتشريع الأوروبي ، ومنظمة الصحة العالمية ، والتشريع المصري.

١-اللون الأخضر الطبيعي الكلوروفيل

Lebensmitt; Grum No. 1 , Natural Green 3

المصادر :

(1925) 75810

الرقم الكودى :

الاسم الكيميائي :

Chlorophyll A: Magnesium complex of 1,3,5,8-tetramethyl-4-ethyl-2-vinyl-9-keto-10-carbomethoxyphorbinphytyl-7-propionate.
Chlorophyll B: Magnesium complex of 1,5,8-trimethyl-3, formyl-4-ethyl-3-vinyl-9-keto-10-carbomethoxyphorbinphytyl-7-propionate.

مجموعة : Phorbin (=Dihydrophorbin)

الحد المسموح بتناوله يومياً: لا توجد حدود مسموح بها أعلى مستوى للاستعمال
٢٠٠ ملليجرام/ كجم (منفرداً) أو متحداً مع ألوان أخرى^(٧).

ب - اللون الأخضر الصناعي الأخضر الثابت^(٨)

المرايف : C.L. Food Green3; FD and Green No3.

الرقم الكودي : C. L (1975) No: 42053

الاسم الكيميائي :

Disodium salt of 4-((((4-(N-ethyl-p-sulfobenzylamino)-phenyl))- (4-hydroxy-2-sulfoniumphenyl)-methylene))) ((1-(N-ethyl-N-P-sulfobenzyl)-delta-2,5-cyclohexadienimine))

الرمز الكيميائي : $C_{37}H_{34}N_2Na_2O_{10}S_3$

الوزن الجزيئي : 808,86

مجموعة : Triarymethane

الوصف : بللورات أو مسحوق أحمر إلى بنفسجي بني اللون ، والخواص ينوب في الماء.

الجرعة المسموح بها يومياً : صفر - ١٢ه مجم/كجم من وزن الجسم
FAO/WHO^(٩).

وقد تم إحضار هذه الألوان عن طريق شركة أرو مصر - الهرم بالجيزة.

٢- تصميم التجربة

تم إحضار ذكور بالغة من الجرذان من نوع (راتس نورفيجيكس) يتراوح وزنها بين ١٠٠-١٢٠ جراما لكل منه. وقد تم الاختيار عشوائياً من مزرعة حيوانات التجارب بحلوان ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، قدمت لها وجبات غذائية قياسية كاملة مع الماء ^(١٠) .

نفذت تجارب البحث على ثلاثمائة وعشرين من ذكور الجرذان، وتم تقسيمها إلى مجموعتين، كل مجموعة تحتوى على مائة وستين جرذاً : إحداها اللون الأخضر الطبيعى (الكوروفيل) ، والأخرى اللون الأخضر الثابت الصناعى، كل مجموعة منهما قسمت إلى مجموعتين : إحداها للدراسات الكروموسومية ، والأخرى لقياسات الكيمياء الحيوية ، وقسمت كل مجموعة إلى ثماني فئات ، كل فئة تحتوى على عشرة جرذان ، بعضها تم التعامل معها على أنها مجموعة ضابطة ، والأخرى على أنها مجموعات معالجة بالجرعتين.

هذا بالإضافة إلى عشرة جرذان من المجموعة الضابطة وأخرى من المجموعة المعالجة تستخدم للقياسات الكيمياء حيوية والدراسات الكروموسومية ، تذبح فى نهاية الست ساعات الأولى من نهاية كل فترة خلال التجربة ، تم إختيار الجرعات المسموح بها وضعف المسموح بها حسب FAO/WHO ^(١١) ، وتم تحويلها من الإنسان إلى الحيوان حسب طريقة باجت ويارنس ^(١٢) .

٢- الجرعات المستخدمة

• اللون الأخضر الطبيعي (الكوروفيل)

* الجرعة الصغيرة Low Dose (٠.١١ ر. ملليجرام لكل كيلوجرام من وزن الجسم).

* الجرعة الكبيرة High Dose (٠.٢٢ ر. ملليجرام لكل كيلوجرام من وزن الجسم).

• اللون الأخضر الثابت الصناعي

* الجرعة الصغيرة Low Dose (المسموح بها ٠.١١ ر. ملليجرام لكل كيلوجرام من وزن الجسم) .

* الجرعة الكبيرة High Dose (ضعف المسموح بها ٠.٢٢ ر. ملليجرام لكل كيلوجرام من وزن الجسم) .

٤- مجموعات التجارب

المجموعة الأولى

تستخدم كمجموعة ضابطة تعطى محلولاً فسيولوجياً (٠.٩٪ كلوريد الصوديوم)

المجموعة الثانية

تعطى يومياً عن طريق الفم الجرعة العالية (٠.٢٢ ر. ملليجرام/كيلوجرام من اللون الصناعي الأخضر الثابت واللون الطبيعي الكوروفيل) كل على انفراد لمدة ٣٠، ٦٠، و٩٠ يوماً.

المجموعة الثالثة

تعطى يومياً عن طريق الفم الجرعة الصغيرة (٢٢.٠ ر.م/كيلوجرام/كيلوجرام من اللون الصناعى الأخضر الثابت واللون الطبيعى الكلوروفيل) كل على انفراد لمدة ٣٠، ٦٠، و٩٠ يوماً.

٥- الطرق المستخدمة

أ - التحليلات الكروموسومية

تم نزع عظم الفخذ لكل جرذ ، ثم جمع منها النخاع العظمى فى أنبوبة معقمة طاردة مركزية^(١٧) لإعداد الكروموسومات ، وصبغها بصبغة جمس^(١٨) . كما تم قياس معدل الدليل الميتوزى (سرعة انقسام الخلية) .

ب - القياسات الكيمياء حيوية

نزع المخ والكبد بسرعة ، وطحنها مع كمية معلومة من المحلول الفسيولوجى ٩.٠ كلوريد الصوديوم^(١٩) وتم استخلاص الأحماض النووية من الكبد، والمخ ، والكلى، بطريقة شنيدر^(٢٠) ، وتم قياس تركيز حمض الداى أوكس نيوكليك (دنا)^(٢١) وقياس تركيز حمض الريبونيكليك (رنا)^(٢٢) والبروتين الكلى^(٢٣) .

ج - التحليلات الإحصائية

النتائج التى تم الحصول عليها تم تحليلها إحصائياً باستخدام اختبار "ت"^(٢٤) .

النتائج

تم فى هذا البحث دراسة تأثير جرعتين كل على انفراد مقدارهما ٠.١١ ر.، و ٠.٢٢ ر. ملليجرام/كجم وذلك اللون الأخضر الطبيعى (الكوروفيل) وايضاً اللون الصناعى الأخضر الثابت يومياً ولدة ٣٠، و ٦٠، و ٩٠ يوماً ، على كروموسومات خلايا النخاع العظمى لذكور الجرذان من نوع "راتس نورفيجيكس" . وأظهر الجدول رقم (١) أن نتائج معدل الدليل المبتوزى (عدد الخلايا المنقسمة لكل ١٠٠٠ خلية من نخاع عظم الجرذ الواحد) فى المجموعة المعالجة بالجرعات الصغيرة لكل من اللون الأخضر الطبيعى والصناعى قد نقصت بشكل إحصائى معنوى بالمقارنة بالمجموعة الضابطة ، ولكن قد وجد أن معدل الانقسام المبتوزى فى مجموعة اللون الصناعى الأخضر الثابت أقل منها فى اللون الأخضر الطبيعى الكوروفيل.

أظهر الجدولان رقما (٢، ٣) وشكل رقم (١) أن نتائج التشوهات الكروموسومية تزداد فى اللون الصناعى الأخضر الثابت عنها فى اللون الطبيعى الكوروفيل نتيجة تعاطى جرعتين مقدارهما ٠.١١ ر.، و ٠.٢٢ ر. ملليجرام/كجم من اللون الطبيعى والصناعى كل على انفراد.

أظهر الجدولان رقما (٤، ٥) أن محتوى تركيز الحمض النووى د ن أ، ر ن أ والبروتين الكلى فى المخ والكبد قد زاد معنوياً بكمية أكبر نتيجة تأثير اللون الصناعى أخضر الثابت عنها نتيجة تأثير اللون الأخضر الطبيعى الكوروفيل .

الناقشة

يوجد اهتمام كبير - فى السنوات الأخيرة - بدراسة تأثير الألوان الغذائية . ويعتقد أن تلك المواد تسبب تأثيرات ضارة للإنسان ؛ لأنها تساهم فى إحداث طفرات وراثية ^(٣١) . ويقلل تعاطى اللون الصناعى الأزرق الانديجوكارمين من الانقسام الميتوزى (سرعة انقسام الخلايا لكل ١٠٠٠ خلية) فى خلايا النخاع العظمى للفئران . وقد أظهرت نتائج جبرى وآخرين ^(٣٢) أن تأثير اللون الصناعى الانديجوكارمين يؤدى إلى وجود زيادة فى تكرار التبادل الكروماتيدى الشقيق SCE .

كما لاحظ جبرى وآخرون ^(٣٣) أن جميع الألوان الصناعية (انديجوكارمين و ميتانيل الأصفر) تسبب تشوهات كروموسومية .

كذلك أظهرت هذه الدراسة نقصاناً فى معدل الانقسام الميتوزى ، وهذا يتفق مع نتائج مكاولى وعلى وجبرى وآخرين ^(٣٤) عن اللون الصناعى الانديجوكارمين واللون الأخضر الثابت ولون الميتانيل الأصفر .

أظهرت الدراسة الحالية وجود تشوهات كروموسومية نتيجة تناول جرعتين من اللون الصناعى الأخضر الثابت واللون الطبيعى (الكلوروفيل) ، وكانت التشوهات عبارة عن فجوات ، وكسور . وهذه النتائج فى اتفاق مع نتائج جبرى وآخرين ^(٣٥) عن تأثير اللون البرتقالى ، ومع نتائج عبدالعزيز وآخرين ^(٣٦) عن تأثير لون أصفر الغروب على تخليق البويضات ، وتسبب تشوهات كروموسومية فى خلايا النخاع العظمى للفئران .

وتتفق الدراسة أيضاً مع جبرى وآخرين ^(٣٧) عن تأثير الكوركيومين (لون طبيعى) والترترازين (لون صناعى) على خلايا النخاع

العظمى فى الفئران والجردان وعن أزييراك وآخرين^(٢٨) تأثير ألوان الأزو (بونسيو ٤ ، أمارانت ، أصفر غروب الشمس والترتازين)، حيث وجد أجاروال وآخرون^(٢٩) أن لون بونسيو والبيتاكاروتين يسبب زيادة فى التشوهات الكروموسومية.

ووجد نورنى وآخرون^(٣٠) زيادة فى التشوهات الكروموسومية للألوان الطعام (الترتازين، انديجو كارمين ، أصفر الغروب ، الكوشينيل والأزوربين والأزرق اللامع) فى ذكور الفئران ، وهو ما يتفق مع نتائج الدراسة الحالية من أن الألوان الطبيعية والصناعية لها تأثيرات طفرة.

من المعروف أن الطفرات الوراثية تسبب تشوهات موروثية بالتأثير على الخلايا الجرثومية أو التشوهات غير الموروثة بالتأثير على الخلايا الجسدية^(٣١) ، وهذه تتفق مع نتائج مكايى وآخرين^(٣٢) عن تأثير اللون الطبيعى لجذور البنجر الأحمر واللون الأحمر الصناعى الكارمازين.

ومن النتائج الحالية اتضح أن اللون الصناعى الأخضر الثابت واللون الطبيعى الكلوروفيل يزيد من تركيز كمية الحمض النووى د ن أ ، ر ن أ والبروتين الكلى فى المخ والكبد وذلك نتيجة حث تخليق الحمض النووى الريبونوكليك (ر ن أ)^(٣٣) .

وقد برهن براخت^(٣٤) على أن تخليق الحمض النووى الريبونوكليك (ر ن أ) يعتمد على تخليق عمليات الحمض النووى الذى أوكس نيوكليك (د ن أ)^(٣٥) . لذلك فإن زيادة كميات الحمض النووى الريبونوكليك بعد تناول اللون الصناعى الأخضر الثابت واللون الأخضر الطبيعى الكلوروفيل تزيد مع زيادة كميات الحمض النووى الذى أوكس نيوكليك ، وهذا يتفق مع نتائج أحمد ومكايى وعلى وعبدالرحيم^(٣٦) عن تأثير لون الترتازين الأخضر الثابت والأريثروسين (لون صناعى) وكركيومين والانتوسيانين (لون طبيعى).

وفي الدراسة الحالية تناول اللون الصناعي الأخضر الثابت واللون الطبيعي الكلوروفيل يسبب زيادة في كمية البروتين ، وهذه النتائج تتفق مع نتائج مكاي وعلى وآخرين^(٣٧) عن تأثير اللون الأزرق الانديجوكارمين ، وهذا يتفق مع يوشيموتو وآخرين^(٣٨) الذي يرى أن اللون الصناعي صبغة الازو أظهرت زيادة معنوية في وزن محتوى الكبد والحمض النووي (ر ن أ).

من خلال هذه النتائج اقترح أن اللون الأخضر الثابت الصناعي واللون الطبيعي الكلوروفيل يسببان طفرات وراثية ، وأن اللون الصناعي الأخضر الثابت أقوى تأثيراً من اللون الأخضر الطبيعي (الكلوروفيل) ، وأن هذا التأثير يزداد بزيادة مدة تناول اللون وزيادة الجرعة .

LEGEND OF FIGURE NO. 1

- 1- Metaphase spread from bone marrow of control rat.
(Giemsa' stain, X 1250).
- 2- Metaphase spread from bone marrow of treated rat showing polyploidy.
(Giemsa' stain, X 1250).
- 3- Metaphase spread from bone marrow of treated rat showing sticky.
(Giemsa' stain, X 1250).
- 4- Metaphase spread from bone marrow of treated rat showing Ring-Shaped.
(Giemsa' stain, X 1250).
- 5- Metaphase spread from bone marrow of treated rat showing centric fusion
(a) and centric attenuation.
(Giemsa' stain, X 1250).
- 6- Metaphase spread from bone marrow of treated rat showing chromatid
deletion and end to end chromosomal association.
(Giemsa' stain, X 1250).

FIGURE NO. 1

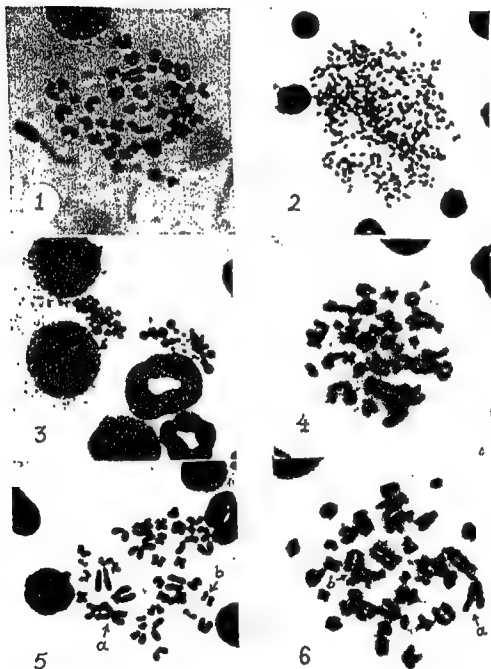


Table (1)
Effect of Fast Green and Chlorophyll on
Mitotic Index of Rat Bone Marrow Cells

Periods (days)	Doses	No. of dividing cells / 1000 cells	
		Fast Green	Chlorophyll
		Mean \pm S. E.	Mean \pm S. E.
30	Control	46.6 \pm 1.29	46.8 \pm 1.37
	Limited	44.0 \pm 1.41 ^{n.s}	45.8 \pm 1.21 ^{n.s}
	High	43.8 \pm 1.17*	44.4 \pm 1.18 ^{n.s}
60	Control	46.8 \pm 0.37	47.6 \pm 0.57
	Limited	44.8 \pm 1.53 ^{n.s}	46.2 \pm 1.64 ^{n.s}
	High	42.8 \pm 0.84*	44.2 \pm 0.75 ^{n.s}
90	Control	46.4 \pm 1.03*	47.8 \pm 1.04
	Limited	43.4 \pm 0.51*	46.2 \pm 0.62 ^{n.s}
	High	41.8 \pm 1.11*	45.0 \pm 1.22 ^{n.s}

Results are expressed as the mean \pm Standard error of 5 rats ;
n.s = non-significant; * Significant.

Table (2): Chromosomal Aberrations after Treatment with Fast Green

Days	Parameters		Control	Treated	
				Limited dose	High dose
30	N.A.	Hyperdiploidy	0.4 ± 0.03	$2.2 \pm 0.73^{**}$	$2.8 \pm 1.02^{**}$
		Hypodiploidy	0.0 ± 0.00	0.4 ± 0.00^{ns}	0.2 ± 0.2^{ns}
	Structural aberrations	Clumping	0.2 ± 0.04	$1.6 \pm 0.68^{**}$	$1.8 \pm 0.58^{**}$
		Stickiness	0.1 ± 0.08	$1.6 \pm 0.93^{**}$	$2.0 \pm 0.55^{**}$
		End to end association	0.1 ± 0.02	$1.4 \pm 0.51^{**}$	$1.6 \pm 0.75^{**}$
		Centric fusion	0.1 ± 0.02	$1.2 \pm 0.73^{**}$	$1.3 \pm 0.73^{**}$
		Centromeric attenuation	0.2 ± 0.03	$3.0 \pm 1.00^{**}$	$3.4 \pm 0.51^{**}$
		Gap	0.0 ± 0.00	0.2 ± 0.20^{ns}	$0.6 \pm 0.24^{**}$
		Break	0.0 ± 0.00	$0.6 \pm 0.04^*$	$1.0 \pm 0.63^{**}$
		Deletion	0.0 ± 0.00	$1.6 \pm 0.81^{**}$	$2.0 \pm 0.89^{**}$
		Ring	0.0 ± 0.00	0.2 ± 0.02^{ns}	$0.4 \pm 0.4^{**}$
		Total damage cells	1.5 ± 0.86	$13.6 \pm 1.72^{**}$	$17.1 \pm 1.1^{**}$
	N.A.	Hyperdiploidy	0.4 ± 0.01	$2.2 \pm 0.86^{**}$	$4.2 \pm 1.10^{**}$
		Hypodiploidy	0.0 ± 0.00	0.2 ± 0.02^{ns}	0.4 ± 0.09^{ns}
60	Structural aberrations	Clumping	0.2 ± 0.03	$2.0 \pm 0.84^{**}$	$2.2 \pm 0.86^{**}$
		Stickiness	0.3 ± 0.03	$2.0 \pm 1.30^{**}$	$2.4 \pm 1.69^{**}$
		End to end association	0.0 ± 0.00	$2.6 \pm 0.87^{**}$	$3.6 \pm 1.60^{**}$
		Centric fusion	0.2 ± 0.02	$3.8 \pm 1.70^{**}$	$4.4 \pm 1.30^{**}$
		Centromeric attenuation	0.2 ± 0.05	$4.2 \pm 0.66^{**}$	$5.8 \pm 0.66^{**}$
		Gap	0.0 ± 0.00	0.8 ± 0.58^{ns}	$1.6 \pm 0.81^{**}$
		Break	0.0 ± 0.00	$1.4 \pm 0.40^*$	$1.8 \pm 0.80^{**}$
		Deletion	0.2 ± 0.07	$3.8 \pm 1.70^{**}$	$3.8 \pm 1.30^{**}$
		Ring	0.1 ± 0.05	$1.0 \pm 0.32^{**}$	$1.0 \pm 0.03^{**}$
		Total damage cells	1.6 ± 0.09	$23.8 \pm 1.90^{**}$	$31.2 \pm 1.9^{**}$
	N.A.	Hyperdiploidy	0.2 ± 0.05	$2.6 \pm 0.75^{**}$	$4.8 \pm 0.86^{**}$
		Hypodiploidy	0.0 ± 0.00	0.2 ± 0.20^{ns}	0.2 ± 0.20^{ns}
90	Structural aberrations	Clumping	0.2 ± 0.02	$2.2 \pm 1.07^{**}$	$2.4 \pm 1.20^{**}$
		Stickiness	0.2 ± 0.01	$3.0 \pm 1.14^{**}$	$3.4 \pm 0.70^{**}$
		End to end association	0.0 ± 0.00	$3.2 \pm 1.20^{**}$	$3.8 \pm 1.20^{**}$
		Centric fusion	0.1 ± 0.05	$4.6 \pm 1.60^{**}$	$4.4 \pm 1.20^{**}$
		Centromeric attenuation	0.2 ± 0.03	$5.2 \pm 0.86^{**}$	$6.4 \pm 0.70^{**}$
		Gap	0.0 ± 0.00	$1.6 \pm 0.25^{**}$	$1.6 \pm 0.70^{**}$
		Break	0.0 ± 0.00	$1.8 \pm 0.740^*$	$1.8 \pm 0.80^*$
		Deletion	0.1 ± 0.05	$4.0 \pm 1.10^{**}$	$8.6 \pm 0.70^{**}$
		Ring	0.1 ± 0.09	$1.8 \pm 0.74^{**}$	$2.6 \pm 0.20^{**}$
		Total damage cells	1.7 ± 0.81	$30.2 \pm 3.20^{**}$	$40.0 \pm 2.03^{**}$

Results are expressed of the mean \pm standard errors of 5 rats (ns = Non-significant ($P > 0.05$))N. A = Numerical aberrations; * = Significant ($P < 0.05$); ** = Highly significant ($P < 0.01$)

Table (3): Chromosomal Aberrations after Treatment of Rats with Chlorophyll

Days	Parameters	Control	Treated	
			Limited dose	High dose
30	Structural aberrations			
60	Structural aberrations			
90	Structural aberrations			

Results are expressed of the mean \pm standard errors of 5 rats; ns = Non-significant ($P > 0.05$)N. A = Numerical aberrations; * = Significant ($P < 0.05$); ** = Highly significant ($P < 0.01$)

Table (4): Effect of Fast Green on the DNA, RNA and Total Protein of the Rats

Parameters	Days	Dose	Tissues	
			Brain	Liver
DNA ug/g	30	Control	173.09 \pm 4.02	197.6 \pm 6.8
		Limited dose	182.03 \pm 2.7 **	201.0 \pm 2.5*
		High dose	189.00 \pm 2.3**	208.4 \pm 2.3**
	60	Control	175.1 \pm 6.8	206.9 \pm 5.2
		Limited dose	184.8 \pm 1.2 **	211.3 \pm 6.1*
		High dose	185.7 \pm 6.7**	216.2 \pm 3.3**
	90	Control	175.1 \pm 5.7	216.0 \pm 2.6
		Limited dose	182.1 \pm 1.2**	221.9 \pm 1.5*
		High dose	188.1 \pm 9.0**	228.8 \pm 4.3**
RNA ug/g	30	Control	180.5 \pm 6.5	721.1 \pm 9.3
		Limited dose	185.9 \pm 4.7 ^{ns}	730.0 \pm 0.2*
		High dose	190.0 \pm 2.9**	734.1 \pm 0.1**
	60	Control	184.6 \pm 4.0	722.0 \pm 19.82
		Limited dose	190.1 \pm 3.2*	730.1 \pm 5.4**
		High dose	196.0 \pm 1.5**	736.2 \pm 8.2**
	90	Control	189.1 \pm 6.1	723.1 \pm 2.9
		Limited dose	192.0 \pm 2.1 ^{ns}	734.0 \pm 1.0**
		High dose	199.8 \pm 4.1**	736.6 \pm 0.4**
Total protein mg/g	30	Control	94.9 \pm 6.8	167.1 \pm 1.4
		Limited dose	100.9 \pm 3.3*	175.2 \pm 7.8*
		High dose	110.2 \pm 4.8**	177.5 \pm 5.3**
	60	Control	95.1 \pm 6.4	170.3 \pm 1.2
		Limited dose	105.1 \pm 1.2**	174.3 \pm 2.3*
		High dose	107.2 \pm 4.5**	178.9 \pm 2.3**
	90	Control	96.3 \pm 4.9	172.8 \pm 1.4
		Limited dose	102.6 \pm 2.9*	176.2 \pm 5.1*
		High dose	106.2 \pm 2.6**	182.1 \pm 1.4**

Results are expressed of the mean \pm standard errors of 10 rats ; ns = Non-significant (P>0.05)

* = Significant (P< 0.05) ; ** = Highly significant (P<0.01)

Limited dose = 0.011 mg / kg body weight ; High dose = 0.022 mg /kg body weight

Table (5): Effect of Chlorophyll on the DNA, RNA and total protein of the rat

Parameters	Days	Dose	Tissues	
			Brain	Liver
DNA ug/g	30	Control	176.1 \pm 3.2	198.5 \pm 6.4
		Limited dose	176.8 \pm 4.0 ^{ns}	199.0 \pm 5.3 ^{ns}
		High dose	178.1 \pm 3.1 ^{ns}	199.8 \pm 5.1 ^{ns}
	60	Control	174.2 \pm 6.4	214.6 \pm 5.2
		Limited dose	178.1 \pm 5.3 ^{ns}	216.4 \pm 6.1 ^{ns}
		High dose	180.0 \pm 4.6 ^{ns}	218.5 \pm 6.2 ^{ns}
	90	Control	176.1 \pm 6.2	214.3 \pm 2.8
		Limited dose	177.5 \pm 6.8 ^{ns}	218.6 \pm 3.1 ^{ns}
		High dose	179.4 \pm 5.1 ^{ns}	220.8 \pm 3.6 ^{ns}
RNA ug/g	30	Control	181.0 \pm 5.6	720.1 \pm 0.2
		Limited dose	184.0 \pm 5.8 ^{ns}	725.2 \pm 1.4 ^{ns}
		High dose	188.1 \pm 6.4 ^{ns}	726.4 \pm 2.5 ^{ns}
	60	Control	182.8 \pm 4.1	722.5 \pm 18.2
		Limited dose	186.1 \pm 6.2 ^{ns}	724.6 \pm 12.4 ^{ns}
		High dose	189.0 \pm 5.4 ^{ns}	728.5 \pm 16.7 ^{ns}
	90	Control	190.1 \pm 5.1	725.3 \pm 20.4
		Limited dose	194.2 \pm 6.2 ^{ns}	730.1 \pm 18.2 ^{ns}
		High dose	196.4 \pm 8.0 ^{ns}	732.2 \pm 19.4 ^{ns}
Total protein mg/g	30	Control	95.2 \pm 7.1	168.1 \pm 1.5
		Limited dose	98.5 \pm 7.5 ^{ns}	172.5 \pm 2.4 ^{ns}
		High dose	101.1 \pm 8.6 ^{ns}	173.2 \pm 1.6 ^{ns}
	60	Control	94.8 \pm 5.2	171.0 \pm 1.3
		Limited dose	96.4 \pm 6.4 ^{ns}	175.6 \pm 2.4 ^{ns}
		High dose	104.6 \pm 4.6 [*]	188.4 \pm 4.6 ^{ns}
	90	Control	89.5 \pm 6.1	175.7 \pm 2.4
		Limited dose	93.4 \pm 6.5 ^{ns}	177.8 \pm 3.2 ^{ns}
		High dose	100.7 \pm 5.4 [*]	180.9 \pm 4.1 ^{ns}

Results are expressed of the mean \pm standard errors of 10 rats; ns = Non-significant (P>0.05)

* = Significant ; (P< 0.05),

Limited dose = 0.011 mg / kg body weight ; High dose = 0.022 mg /kg body weight

المراجع

- 1- غالى، ج. م. م. ، الوضع الراهن للمواد المضافة للأغذية، ندوة المواد المضافة للأغذية وأثرها على الصحة العامة وصحة الطفل . معهد الدراسات العليا والبحوث البيئية ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، ٥ - ٦ ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ٦ - ١٨ .
 - 2- FAO/WHO, *Food Additives Data System*. Evaluations by the Joint FAO/WHO Expert Committee on Food Additives, 1956-1984, Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations, 1985, 30/ Rev.1.
 - 3- Gaunt, I.F.; Farmer, M.; Grasso, P. and Gangolli, S.D. , Acute (Mouse and Rat) and Short Term (Rat) Toxicity Studies on Carmoisine, *Food and Cosmetics Toxicology*, 5(2), 1967, pp. 179-185.
- And Also:
- Gaunt, I.F., Grasso, P.; Kiss, Ida, S. and Gangolli, S.D., Short Term Toxicity Study on Carmoisine in the Miniature Pig, *Food and Cosmetics Toxicology*, 7 (1), 1969, pp. 1-7.
- Gaunt, I.F., Carpanini, F.M.B., Grasso, P.; Kiss, Idas, S. and Gangolli, S.D., Long Term Feeding Study on Brilliant Black PN in Rats, *Food and Cosmetics Toxicology*, 10(1), 1972, pp. 17-27.
- Gibb, C., Glover, V. and Sandler, M., In vitro Inhibition of Phenol Sulphotransferase by Food and Drink Constituents, *Biochemical Pharmacology*, 36, (14), 1987, pp. 2325-2330.
- Hayes, A.W., *Principles and Methods of Toxicology*. New York, Raven Press Ltd., 1185, Avenue of the Americans 10036, 3rd Ed., 1994, p. 350.
- Newsome, R.L., Food Colours. *Journal of Food Technology*, 40, 1986, p. 49.
- 4- Khodeir, A.I; Abdelwahab, A, Dewaidar, A., Shoukry, A. and Askar, A, *Natural Colors For the Food Industry*. Ismalia, Suez Canal University, Feb. 16, 1993, pp. 1-165.
 - 5 - Bille, N.; Larsen, J. C.; Hansen, E. V. and Wurtzen, G, Sub-chronic Oral Toxicity of Turmeric Oleoresin in Pigs, *Food and Chemical Toxicology*, 23, 1985, p. 967.
- And Also:
- Abd El-Rahim, E.A; Ahmed, F.A; El-Desoky, G.E and Ramadan, M.F., Biochemical Role of Some Natural and Synthetic Food Colorants on Liver Function of Rats, *Journal of Agriculture Researches and Development*, 9, Minia, 1987, p. 1117.

- Abd El-Rahim, E.A., El Desoky, G.E. Shousha, M.A. and Mahrous. T.S., Study of Certain Biochemical Changes Under the Effect of Some Synthetic and Natural Colorants in Rats. *Second National Conference of Physiology, Cairo*, 30-31 Dec., 1987 b.
- Abdel Rahim, E.A.; Ashoush Y.A., Afify, A. S and Hewedl, F., Effect of Some Synthetic Food Additive on Blood Hemoglobin and Liver Function of Rats. *Minufiya Journal of Agriculture Researches*, 14 (1), 1989, pp. 557.
- Shaker, A.M.H.; Ismail, L.A. and El-Nemr, S. E., Effect of Different Food Stuff Colorants Added to Casin Diet on Biological Evaluation. *Bulletin of Nutrition Installation*, 9 (1), Cairo, 1989, pp. 77-86.
- Ishidate, M. Jr.; Sofuni, T.; Yoshikawa, K; Hayashi, M.; Nohmi, T.; Sawada, M. and Mitsuoka, A. , Primary Mutagenicity Screening of Food Additives Currently Used in Japan, *Food and Chemical Toxicology*, 22, (8), 1984, pp. 623-636.
- Giri, A.K. and Mukherjee, A., Sister Chromatid Exchange Induced by Secondary and Tertiary Amine Containing Dyes and in Combination With Nitrite in vivo in Mice, *Cancer Letters*, 52(1), 1990, pp. 33-37.
- 6- Codex Alimentarius Commission, *List of Additives Evaluated for Their Safety in Use in Food*. 1st Series, Rome, Joint FAO/WHO Food Standards Programme, CAC/FAL, 1973, pp. 16-67
- 7- Khodier, A.I., 1993, op.cit.
- 8- JEFA, FNP, 37, 1986.
- 9 - FAO/WHO, 1985, op.cit.
- 10- Campbell, J. A, *Methodology of Protein Evaluation*. New York, Nutrition Document R101, Add. 37, June Meeting, 1961.
- And Also:
- Hegsted, D.M; Mills, R.C; Bluchjem, C.A and Hart, E.B, Choline in the Nutrition of Chicks, *Journal of Biological Chemistry*, 138, 1964, pp. 138-349.
- 11- FAO/WHO, 1985, op. cit
- 12- Paget, G.E. and Barnes, J.M, *Evaluation of Drug Activities and Pharmacometrics*. London, Academic Press, 1, 1941, pp. 135-166.
- 13 - Yosida, T.H. and Amano, K, Autosomal Polymorphism in Laboratory Bred and Wild Norway Rats, *Rattus Norvegicus* Found in Misima, *Chromosoma*, 16, 1965, pp. 658-776.

- 14 - Osida, T., Truchiya and Moriwaki, K., Frequency of Chromosome Polymorphism of Rattus Collected in Japan, *Chromosoma*, 33,1971, p. 30.
- 15- Abdelbaset, S.A.; Ali, M.O.; Kamal, A.M. and Zaki, N.G., The Effect of Cypermethrin Insecticide on the Chromosomal Pattern and Chemistry in Rats, *Egyptian Journal of Anatomy*, 9 ,1986, pp. 47-49.
- 16 - Shneider, W.C, Phosphorus Compounds in Animal Tissues: I. Extraction and Estimation of Desoxypentose Nucleic Acid and of Pentose Nucleic, *Journal of Biological Chemistry*, 161,1945, p. 93.
- 17 - Dische, Z., Some New Characteristics Colour Test for Thymonucleic Acid and a Microchemical Method for Determining the Same in Animal organs by Means of These Tests, *Mikrochemie*, 8,1930, pp. 4-32 .
- 18 - Merchant, D.J; Kalhn, R.H and Murph, W. H., *Handbook of Cell and Organ Culture*. Burgess Minneoplis 2nd ed.,1969.
- 19- Daughaday, W.H; Lowry, O. H; Rosenbrough, N.J. and Fields, W.S., Determination of Cerebrospinal Fluid Protein with Folin Phenol Reagent, *Journal of Laboratory Clinical Medicine*, 39,1952, pp. 663-665.
- 20- Kurtz, N. R., *Introduction to Social Statistics*. NY, McGraw Hill Book Co. 1983, p. 163.
- 21- Mekkawy, H.A.; Ali, M.O. and Montaser M.M., Histological and Biochemical Effects of the Food Colour Carmoisine and Fast Green on Rats. *The 24th International Conference on Statistics, Computer, Science and its Applications*, May 8-14, 1999, pp. 491-505.

And Also:

Mekkawy, H.A., Massoud, A.A. and El-Zawahry, A.M., *Mutagenic Effects of the Food Colour Erythrosine in Rats*. 37th TIAFT Meeting, Cracow, Sept. 5-9, 1999, pp. 98-104.

Mekkawy, H.A. and Ali, M.O., Mutagenic Effects of The Food Colour Indigo-Carmine (Indigotine) on the Bone Marrow Cells of Rats. *The 24th International Conference on Statistics Computer Science and its Application*, May 8-14,1999, pp. 507-522.

Vija Yalaxmi, I., Genetic Effects of Turmeric and Curcumin in Mice and Rats, *Mutation Researches*, 79,1980, pp. 125-132.

- 22- Giri, A.K.; Das, S.K.; Talukder, G. and Sharma, A., Sister Chromatid Exchange and Chromosome Aberrations Induced by Curcumin and Tartrazine on Mammalian Cells in vivo, *Cytobios*, 62(249), 1990, p. 111.
- And Also:
Giri, A.K., Sivam, S.S., Khan, K.A. and Sethi, N., Sister Chromatid Exchange and Chromosome Aberrations in Mice After in vivo Expire of Green-s a Food Colorant. *Environmental Molecular Mutagen*, 19,1992, pp. 223.
- 23-Giri, A. K.; Talukder, G. and Sharma, A., Sister Chromatid Exchanges Induced by Metnail Yellow and Nitrite Single and In Combination in vivo in Mice, *Cancer Letters*, 30,1986, p. 299.
- 24- Mekkawy and Ali, M.O., 1999, op.cit.
- And Also:
Giri, A.K., 1986, op.cit.
- 25- Giri, A.K.; Mukherjee, A.; Talukder, G. and sharma, A., In vivo Cytogenetic Studies on Mice Exposed to Orange G. a Food Colourant, *Toxicological Letters*, 44 (3), 1988, p. 253.
- 26- Abdel Aziz, K.B; El-Nahass, E., Ali, M.O. and Fahmy, M.T., Cytogenetic Effects of Sunset Yellow (FCF) on the oogenesis of Mice, *Egyptian Journal of Anatomy*, 12, 1989, pp. 117.
- 27- Giri, A.K. et al., 1990, op. cit.
- 28- Izbirak, A.; Sumer, S. and Diril, N., Mutagenicity Testing of Some Azo Dyes Used as Food Additives, *Mikrobiyoloji Bulteni*, 24 (1), 1991, p.48.
- 29- Agarwal, K.; Mukherjee, A. and sharma, A.: In vivo Cytogenetic Studies on Male Mice Exposed to Ponceau 4R and Beta-carotene, *Cytobios*, 74 (296), 1993, p. 23.
- 30- Durne, V.A.; Oreshenko, A.V.; Kulakova, A.V. and Beresten, N.F.: Analysis of Cytogenetic Activity of Food Dyes, *Medical Chemistry*, 41 (5),1995, p.50.
- 31-Alexander, G.; Miles, B.; G. and Alexander, R., LSD Injection Early in Pregenancy Produce Abnormalities in Rats, *Science*, 157,1967, pp. 459-460.
- And Also:
Kalter, H., *Chemical mutagens*. Hollaender, Plenum Press, 1971, pp. 1-57.
- 32- Mekkawy, et al., 2001, op. cit.

- 33- Yoshimoto, M.; Okamoto, H.; Gatano, S. and Watanabe, T., The Effects of Tar Dyes Synthesizing Reduction II in Nuclei Isolated From Rat Liver and RNA Polymerase Purified From Isolated Rat Liver Nuclei, *Journal of Food and Hygienic Society*, 18, Japan, 1977, p. 154.

And Also:

Yoshimoto, M; Suematsu, S., Hatano, S. and Watanabe, T., The Effects of Tar Dyes on RNA Synthesizing Reaction: III Mechanism of the Simulation of RNA Synthesis in Isolated Rat Liver Nuclei by Tar Dyes, *Journal of Food and Hygienic Society*, 20, Japan, 1979, p. 192.

Yoshimoto, M; Yamaguchi, M., Hatano, S. and Watanabe, T., Configurational Changes in Rat Liver Nuclear Chromatin Caused by Azo Dyes, *Food and Chemical Toxicology*, 22 (5), 1984, p. 337.

Yoshimoto, M.; Watanabe, T. and Hatano, S., Effects of Oral Administration of Azo Dyes on Organ Weight, Liver Components and RNA Synthesis in Rats, *Journal of Food and Hygienic Society*, 26 (1), Japan, 1985, p. 18.

- 34- Brachet, J., *Handbuch der Histochemie*, Stuttgart. Fischer Verlag, 11/2, 1959, p.1.

- 35- Gale, G.R.; Smith, A.B.; Atkins, L. M; Walker, F.M and Gadsen, R. H., Pharmacology of Captan Macromolecular, *Toxicological Supplement and Pharmacology*, 18, 1971, pp. 426-441.

- 36- Ahmed, M.A., *Cytogenetic Studies on the Effects of Certain Synthetic Food Colours on Mice*. M.Sc. of Science, Zoology Department, Faculty of Science (Girls), Alazhar University, Cairo, Egypt, 2000, pp. 1-88.

And Also:

Mekkawy, and Ali, 1999, op. cit .

Abdel Rahim, G.A., *Biochemical Studies on Some Flavoring or Coloring Matters in Foods. The Effects of Some Synthetic Natural Food Colorants on Rat Metabolism*. M.Sc. of Science, Biochemistry Department, Faculty of Agriculture, Cairo University, 1990.

- 37- Mekkawy and Ali, 1999, op.cit.

And Also:

Mekkawy, et al. , 2001, op.cit.

- 38- Yoshimoto, et al. , 1985, op.cit.

Abstract

GENOTOXIC EFFECTS OF THE CHLOROPHYLL AND FAST GREEN COLOURS ON THE CHROMOSOMES OF RATS

Mekkawy, H. A. and Ali, M. O.

The genotoxic effects of synthetic food colour (Fast green) and natural food colour (Chlorophyll) were tested in rats. The chromosomal aberrations, nucleic acids and total protein concentrations were significantly elevated. Conversely, mitotic index exhibited significant decreases in both the natural and synthetic dyes. The results indicated that the severity of such alterations are correlated with the duration of treatment and the doses. The synthetic dye fast green induce mutagenic effect higher than the natural food colour chlorophyll.

The National Review of Criminal Sciences

ISLAM AND HUMAN RIGHTS

ABD EL- SABOUR MARZOUK

CONTROL OF THE CONSTITUTIONALITY OF LAWS IN EGYPT

EMAD ABOU EL- HASSAN

IDENTIFICATION OF GOOROO CONSTITUENTS

NADIA GAMAL
TAHA EL-SHIHI

GENOTOXIC EFFECTS OF THE CHLOROPHYLL AND FAST GREEN COLOURS ON
THE CHROMOSOMES OF RATS

HAMDY MAKKAUWY
MOHAMED OSMAN

VOLUME 46
C. 46

No. 1

March 2003

The National Review of Criminal Sciences

Issued by
**The National Center for Social and
Criminological Research**

Editor in Chief
Nagwa El Fawal

Vice Editors
Nadia Gamal Azza Korayem

Editorial Secretaries
Ahmad Wahdan Mohamed Abdou

Correspondence:
Editor in Chief, The National Review of Criminal Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US \$ 15 per issue
US \$ 40 per volume

Issued Three Times Yearly
March - July - November

The National Review of Criminal Sciences

Issued by
The National Center for Social
and Criminological Research
Cairo

ISLAM AND HUMAN RIGHTS

ABD EL- SABOUR MARZOUK

CONTROL OF THE CONSTITUTIONALITY OF LAWS IN EGYPT
EMAD ABOU EL- HASSAN

IDENTIFICATION OF GOOROO CONSTITUENTS

NADIA GAMAL
TAHA EL-SHIHI

GENOTOXIC EFFECTS OF THE CHLOROPHYLL AND FAST
GREEN COLOURS ON THE CHROMOSOMES OF RATS

HAMDY MAKKAUWY
MOHAMED OSMAN



VOLUME 46

NUMBER 1

MARCH 2003